إِتْحَافُ أَهْلِ الْوَفَا

بِعُلومِ حَديثِ المُصْطَفى

الدكتور
حامدة جابر قناوي الأزهري

مَنْشورَات
جَامِعَة عُمَر المُخْتَار
البَيْضَـاء
2022

اسم الكتاب : إتحاف أهل الوفا بعلوم حديث المصطفى
اسم المؤلف : حمادة جابر قناوي الأزهري
رقم الإيداع : 2017/114م

دار الكتب الوطنية بنغازي – ليبيا

© 2022 المؤلف

هذا كتاب يخضع لسياسة الوصول المفتوح (المجاني) ويتم توزيعه بموجب شروط ترخيص إسناد المشاع الإبداعي (CC BY-NC-ND 4.0)، والذي يسمح بالنسخ وإعادة التوزيع للأغراض غير التجارية دون أي اشتقاق، بشرط الاستشهاد بالمؤلف وبجامعة عمر المختار كناشر الاصلي.

منشورات

جامعة عمر المختار

البيضاء

الترقيم الدولي

ردمك ISBN 978-9959-79-085-9

إِتْحَافُ أَهْلِ الْوَفَا

بعلوم حديث المصطفى

الدكتور

حمادة جابر قناوي الأزهري

رئيس قسم الدراسات الإسلامية

بكلية التربية جامعة عمر المختار فرع القبة

منشورات

جامعة عمر المختار

دِيـــنُ النَّبـــيِّ مُحَمَّـــدٍ أَخْبَـــارُ نِعْـــمَ الْمَطِيَّـــةُ لِلْفَتَـــى الْآثَـــارُ
لَـا تُخْـدَعُنَّ عَـنِ الْحَـدِيثِ وَأَهْلِـهِ فَـالرَّأْيُ لَيْـلٌ وَالْحَـدِيثُ نَهَـارُ
وَلَرُبَّمَا غَلَطَ الْفَتَى سُبُلَ الْهدَى وَالشَّـمْسُ بَـازِغَـةٌ لَهَـا أَنْـوَارُ[1]

---

[1] شرف أصحاب الحديث للخطيب (رقم 163).

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمة	1
التمهيد.....	3
أولا: فضل تعلم الحديث	3
ثانيا: فضل أهل الحديث.....	5
ثالثا: تعريفات لبعض مصطلحات أهل الحديث	8
رابعا: نشأة علم المصطلح والأطوار التي مر بها وأهم المصنفات.....	12
الباب الأول	
الخبر	
الفصل الأول	
تقسيم الخبر باعتبار طرقه أو باعتبار الوصول إلينا	
المبحث الأول: الخبر المتواتر.....	23
المبحث الثاني: خبر الآحاد.....	26
الفصل الثاني	
الخبر المقبول	
المبحث الأول: الحديث الصحيح لذاته	37
المبحث الثاني: الحديث الحسن لذاته.....	48

الموضـــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث: الحديث الصحيح لغيره.....	53
المبحث الرابع: الحديث الحسن لغيره.....	55

الفصل الثالث

الخبر المردود

المبحث الأول: الضعيف	59
المبحث الثاني: أنواع المردود بسبب سقط من الإسناد.....	62
المبحث الثالث: أنواع المردود بسبب طعن في الراوي.....	83

الفصل الرابع

الخبر المشترك بين القبول والرد

المبحث الأول: تقسيم بالنسبة إلى من أسند إليه	133

الباب الثاني

صفة من تقبل روايته، وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل

الفصل الأول

الراوي وشروط قبوله	147

الفصل الثاني

فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل.....	155

الفصل الثالث

مراتب الجرح والتعديل.....	159

الموضـــــــوع	الصفحة

الباب الثالث

الرواية وآدابها وكيفية ضبطها

الفصل الأول

كيفية ضبط الرواية، وطرق تحملها

المبحث الأول: كيفية سماع الحديث وتحمله، وصفة ضبطه 169

المبحث الثاني: طرق التحمل، وصيغ الأداء 171

المبحث الثالث: كتابة الحديث، وضبطه، والتصنيف فيه 180

المبحث الرابع: صفة رواية الحديث 186

الفصل الثاني

آداب الرواية

المبحث الأول: آداب المحدث 193

المبحث الثاني: آداب طالب الحديث 196

الباب الرابع

الإسناد وما يتعلق به

الفصل الأول

لطائف الإسناد

المبحث الأول: الإسناد العالي والنازل 203

المبحث الثاني: المسلسل 207

الموضـــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث: رواية الأكابر عن الأصاغر.....	211
المبحث الرابع: رواية الآباء عن الأبناء.....	213
المبحث الخامس: رواية الأبناء عن الآباء	214
المبحث السادس: المدبج، ورواية الأقران.....	216
المبحث السابع: السابق واللاحق.....	218

الفصل الثاني

معرفة الرواة

المبحث الأول: معرفة الصحابة.....	223
المبحث الثاني: معرفة التابعين	231
المبحث الثالث: معرفة الإخوة والأخوات.....	233
المبحث الرابع: معرف المتفق والمفترق.....	235
المبحث الخامس: معرفة المؤتلف والمختلف.....	237
المبحث السادس: معرفة المتشابه.....	239
المبحث السابع: معرفة المهمل.....	241
المبحث الثامن: معرفة المبهمات.....	242
المبحث التاسع: معرفة الوحدان	245
المبحث العاشر: معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة	246
المبحث الحادي عشر: معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب.....	247
المبحث الثاني عشر: معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم.....	249

الموضـــــــوع	الصفحة

المبحث الثالث عشر: معرفة الألقاب 252

المبحث الرابع عشر: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم 255

المبحث الخامس عشر: معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها 257

المبحث السادس عشر: معرفة تواريخ الرواة 258

المبحث السابع عشر: معرفة من اختلط من الثقات 261

المبحث الثامن عشر: معرفة طبقات العلماء والرواة 263

المبحث التاسع عشر: معرفة الموالي من الرواة والعلماء 266

المبحث العشرون: معرفة الثقات والضعفاء من الرواة 267

المبحث الحادي والعشرون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم 269

الخاتمة 273

المصادر والمراجع 275

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، فإنه من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل الله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ولا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله. **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾**[1]، **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾**[2]، **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾**[3].

ثم أما بعد، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدي هدي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، ومن يردِ الله به خيرًا يفقهه في الدين.نسأل الله الهداية وان يجنبنا موارد الهالكين، فهذا كتاب مختصر مبسط فى علوم الحديث لطلاب جامعة عمر المختار توخيت فيه بساطة الأسلوب وسهولة العبارة ووضوحها، فقد وجدت الحاجة إليه ملحة فلقد نظرت فى مكتبة الفرع فلم أجد كتاباً واحداً فى علوم الحديث فعقدت العزم متوكلاً على الله مستعيناً به، بعد

---

[1] سورة آل عمران الآية 102.

[2] سورة النساء الآية 1.

[3] سورة الأحزاب الآيتان 70، 71.

أن عرضت الامر على القسم العلمى وعميد الكلية، أن أقوم بهذا العمل لكى يستفيد منه الطلاب دون عناء، ولكى تتم الفائدة وبعم النفع فقدقسمت الكتاب إلى مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وجملة من الفهارس.

التمهيد

أولاً: فضل تعلم الحديث

إنَّ لتعلم حديث رسول الله – ﷺ – فضلاً عظيماً وثواباً كبيراً:

فعن أبي نجيح العرباض بن سارية السلمي رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله موعظة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، قلنا:يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا قال: "أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن تأمر عليكم عبد، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة "وفي بعض الطرق" فماذا تعهد إلينا قال: تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها فلا يزيغ عنها إلا هالك، ومن يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ "وفي بعضها"فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار"[1].

قال الحافظ المنذري" وقوله عضوا عليها بالنواجذ أي: اجتهدوا على السنة، والزموها، واحرصوا عليها، كما يلزم العاض على الشيء بنواجذه خوفاً من ذهابه وتفلته، والنواجذ الأنياب، أو الأضراس"[2].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – أن رسول الله قال :"العلم ثلاثة: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة، وما سوى ذلك فهو فضل"[3].

---

[1] رواه الإمام أحمد (126/4) وأبو داود (4607) ، والترمذي (2678) وقال ((حديث حسن)) وأبو نعيم المستخرج على صحيح مسلم (حديث رقم 1) وقال: ((حديث جيد من صحيح حديث الشاميين)).

[2] الترغيب والترهيب (40/1) حديث 61.

[3] رواه أبو داود (2885) وابن ماجه (54).

وعن جابر ﷺ قال : كان رسول الله يقول في خطبته :"أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله، وإن أفضل الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة" نحو ما تقدم رواه مسلم وأحمد[1] وغيرهما. وفي رواية "أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدي محمد ..."[2] الحديث.

قال الإمام النووي – رحمه الله – : "إن من أهم العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبوية أعني: معرفة متونها صحيحها، وحسنها، وضعيفها، وبقية أنواعها المعروفات، ودليل ذلك أن شرعنا مبني على الكتاب العزيز، والسنن المرويات، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات، فإن أكثر الآيات الفروعيات مجملات، وبيانها في السنن المحكمات، وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالماً بالأحاديث الحكميات، فثبت بما ذكرناه أن الاشتغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات، وأفضل أنواع الخير، وآكد القربات، وكيف لا يكون كذلك، وهو مشتمل على بيان حال أفضل المخلوقات عليه من الله الكريم أفضل الصلوات، والسلام، والبركات، ولقد كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخاليات حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين ألوف متكاثرات فتناقص ذلك، وضعفت الهمم فلم يبق إلا آثار من آثارهم قليلات، والله المستعان على هذه المصيبة، وغيرها من البليات، وقد جاء في فضل إحياء السنن المماتات أحاديث كثيرة معروفات مشهورات، فينبغي الاعتناء بعلم الحديث، والتحريض عليه، لما ذكرنا من الدلالات، ولكونه أيضاً من النصيحة لله تعالى، وكتابه، ورسوله وللأئمة والمسلمين والمسلمات، وذلك هو الدين كما صح عن سيد البريات، ولقد أحسن القائل: (من جمع

---

[1] رواه الإمام مسلم (867) (44) وأحمد (14334).

[2] أخرجه مسلم (867) (45).

أدوات الحديث استنار قلبه، واستخرج كنوزه الخفيات، وذلك لكثرة فوائده البارزات، والكامنات، وهو جدير بذلك، فإنه كلام أفصح الخلق، ومن أعطى جوامع الكلمات صلى الله عليه، وآله وسلم صلوات متضاعفات"[1].

وقال العلامة الشهاب أحمد المنيني الدمشقي الحنفي في القول السديد:" إن علم الحديث علم رفيع القدر عظيم الفخر شريف الذكر لا يعتني به إلا كل حبر، ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا تفني محاسنه على ممر الدهر، م يزل في القديم والحديث يسمو عزة، وجلالة، وكم عز به من كشف الله له عن مخبآت أسراره، وجلاله، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين، ويظهر المقصود من حبله المتصل المتين، ومنه يدري شمائل من سما ذاتاً، ووصفاً واسماً، ويوقف على أسرار بلاغة من شرف الخلائق عرباً، وعجماً، وتمتد من بركاته للمعتني به موائد الإكرام من رب البرية فيدرك في الزمن القليل من المولى الجليل المقامات العلية، والرتب السنية، من كرع من حياضه أو رتع في رياضه، فليهنه الأنس يجني جنانه السنة المحمدية، والتمتع بمقصورات خيام الحقيقة الأحمدية وناهيك بعلم من المصطفى بدايته وإليه مستنده وغايته ..."[2].

ثانياً: فضل أهل الحديث

كفى خادم الحديث فضلاً دخوله في دعوته-صلى الله عليه وسلم- حيث قال:"نضر الله امرأً سمع مقالتي، فحفظها، ووعاها، وأداها"[3] وعن زيد بن ثابت قال سمعت

---

[1] مقدمة صحيح مسلم (3).

[2] قواعد التحديث للقاسمي (44).

[3] رواه الشافعي (المسند 1806)، والبيهقي في "السنن" 94/10 عن ابن مسعود، وأخرجه أبو داود الطيالسي (337) والترمذي (2257) بلفظ ((نضرالله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع)) قال الترمذي ((حسن صحيح)).

رسول الله يقول:" نضر الله المرء سمع منا حديثاً، فبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"[1] وعن أنس بن مالك قال: خطبنا رسول الله بمسجد الخيف من منى فقال:" نضر الله امرأً سمع مقالتي فحفظها، ووعاها، وبلغها من لم يسمعها الحديث"[2] وفى بعض ألفاظه (نضر الله عبداً).

قال سفيان بن عيينة:" ليس من أهل الحديث أحد إلا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث"[3].

وقال: "اللهم أرحم خلفائي"، قيل ومن خلفاؤك قال :"الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي، ويعلمونها الناس"[4].

وكأن تلقيب المحدث بأمير المؤمنين مأخوذ من هذا الحديث، وقد لقب به جماعة منهم سفيان، وابن راهويه، والبخاري، وغيرهم، وقد قيل في قوله تعالى: **﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾** "ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك لأنه لا إمام لهم غيره"[5].

وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي أنه قال:" يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحر يف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"[6] وتعدد طرقه يقضي بحسنه كما جزم به العلائى وفيه تخصيص حملة السنة بهذه المنقبة العلية، وتعظيم لهذه الأمة المحمدية، وبيان لجلالة قدر المحدثينن، وعلو مرتبتهم في العالمين؛ لأنهم يحمون مشارع

---

[1] رواه أبو داود (3660) والترمذي (2656) ، وحسنه، والنسائي فى الكبرى (5816)، وابن ماجه (230) بزيادة.

[2] رواه الطبراني فى الأوسط (9444) وروى نحوه الإمام أحمد(16738) ، وغيره عن جبير بن مطعم.

[3] شرف اصحاب الحديث للخطيب (19).

[4] رواه الطبراني فى الأوسط، كما أورده الهيثمي في "مجمع الزوائد (126/10) قال الهيثمي: "فيه أحمد بن عيسى الهاشمي، قال الدارقطني: "كذّاب".

[5] تدريب الراوى (566/2).

[6] انظر الكامل لابن عدي 211/1، وضعفاء العقيلي 456/4، وقال ابن حجر في الإصابة 363/1:أورد ابن عدي هذا الحديث من طرق كثيرة كلها ضعيفة. وانظر التمهيد لابن عبد البر 58/1.

الشريعة ومتون الراويات من تحريف الغالين وتأويل الجاهلين بنقل النصوص المحكمة، لرد المتشابه إليها.

وقال النووي رحمه الله تعالى في أول تهذيبه: "هذا إخبار منه بصيانة هذا العلم، وحفظه وعدالة ناقليه، وإن الله يوفق له في كل عصر خلفاء من العدول يحمونه، وينفون عنه التحريف، فلا يضيع".[1] وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد وهو من أعلام النبوة.

ولا يضر كون بعض الفساق يعرف شيئاً من علم الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه لا أن غيرهم لا يعرف شيئاً منه.

ومن شرف علم الحديث ما روى من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله :"إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليَّ صلاة".
قال الترمذي :"حسن غريب"[2].

وقال ابن حبان في صحيحه:"في هذا الحديث بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله في القيامة أصحاب الحديث إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم"[3].

وقال أبو نعيم: "هذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها؛ لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله أكثر ما يعرف لهذه العصابة"[4].

---

[1] تهذيب الأسماء واللغات (17/1).
[2] حديث (484).
[3] حديث (911) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (3/ 193).
[4] شرف أصحاب الحديث، ص35.

وكان الإمام الشافعي رحمه الله تعالى يقول: "لولا أهل المحابر لخطبت الزنادقة على المنابر".

وقال أيضاً: "أهل الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم".

وقال أيضاً: "إذا رأيت صاحب حديث فكأني رأيت أحداً من أصحاب رسول الله"[1].

وكان أحمد بن سريج يقول:"أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء؛ لاعتنائهم بضبط الأصول"[2] .

وكان أبو بكر بن عياش يقول :"أهل الحديث في كل زمان كأهل الإسلام مع أهل الأديان"[3].

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول :"سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن، فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل"[4].

ثالثاً: تعريفات أولية

1- تعريف مصطلح الحديث

علم بأصول وقواعد يعرف، بها أحوال السند، والمتن من حيث القبول والرد.

2- موضوعه

السند والمتن من حيث القبول، والرد.

---

[1] قواعد التحديث للقاسمي (49).

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر نفسه.

[4] رواه الدارمي في «السنن» (119).

3- ثمرته

تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

4- الحديث

لغة: الجديد. ويجمع على أحاديث على خلاف القياس.

اصطلاحا: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

5- السنة

لغة: لها عدة إطلاقات منها: الطريقة الحسنة، وهذا أقرب للمصطلح المراد هنا.

اصطلاحاً: مرادف للحديث، وذلك عند أهل الحديث.

6- الخَبَر

لغة: النبأ. وجمعه أخبار.

اصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال وهي:

أ- هو مرادف للحديث: أي: إن معنيهما واحد اصطلاحاً.

ب- مغاير له: فالحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عن غيره.

ج- أعم منه: أي إن الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عنه، أو عن غيره.

7- الأثَر

أ- لغة: بقية الشيء.

ب– اصطلاحاً: فيه قولان هما:

1- هو مُرادف للحديث: أي أن معنيهما واحد اصطلاحاً.

2- مُغاير له: وهو ما أُضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال، أو أفعال.

8- الإسناد: له معنيان

أ- عَزْو الحديث إلى قائله مسنداً.

ب- سلسلة الرجال الموصلة للمتن.وهو بهذا المعنى مرادف للسند.

9- السند

أ– لغة: المعتمد. وسمي كذلك؛ لأن الحديث يستند إليه، ويعتمد عليه.

ب– اصطلاحاً: سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

10- المتن

أ– لغة: ما صلب، وارتفع من الأرض.

ب– اصطلاحاً: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

11- المُسْنَد: (بفتح النون)

أ– لغة: اسم مفعول من أسند الشيء إليه بمعنى عزاه، ونسبه له.

ب– اصطلاحاً: له ثلاثة معان.

1) كل كتاب جمعَ فيه مرويات كل صحابي على حِدَة.

2) الحديث المرفوع المتصل سنداً.

3) إن يُراد به " السند " فيكون بهذا المعنى مصدراً ميمياً.

12- المُسْنِد: (بكسر النون)

هو من يروي الحديث بسنده. سواء أكان عنده علم به. أم ليس له إلا مجرد الرواية

13- المُحدث

هو من يشتغل بعلم الحديث رواية، ودراية، ويطلع على كثير من الروايات، وأحوال رواتها.

14- الحافظ : فيه قولان

أ- مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين.

ب- وقيل هو أرفع درجة من المحدث؛ بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله.

15- الحاكم

هو من أحاط علماً بجميع الأحاديث؛ حتى لا يفوته منها إلا اليسير على رأي بعض أهل العلم

16- أمير المؤمنين: هو من أحاط علما بجميع السنة وهذه درجة لم يصل إليها إلا الأفذاذ مثل مالك، والبخاري، وغيرهما[1].

---

[1] هذه المصطلحات تعتبر مدخلاً لهذا العلم، وخريطةً مهمةً له، وقد نقلتها من قواعد التحديث (61) بتصرف والوسيط في علوم الحديث ومصطلح الحديث محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة ت: 1403هـ (15-21) وتيسير مصطلح الحديث (17).

رابعاً: نشأة علوم الحديث، والأطوار التي مر بها، وأهم المصنفات

جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا"[1].

وجاء في السنة قوله ﷺ: "نضر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع"[2]، وفي رواية "فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"[3].

ففي هذا الآية، الكريمة وهذا الحديث الشريف مبدأ التثبت في أخذ الأخبار، وكيفية ضبطها بالانتباه لها ووعيها، والتدقيق في نقلها للآخرين.

وامتثالاً لأمر الله تعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، لا سيما إذا شكوا في صدق الناقل لها، فظهر بناءً على هذا موضوع الإسناد وقيمته في قبول الأخبار أوردها، فقد جاء في مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين: "قال لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[4] وبناء على أن الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنده، فقد ظهر علم الجرح، والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة لكن على قلة ؛ لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر، ثم توسع العلماء في ذلك حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه،

---

[1] سورة الحجرات من آية 6.

[2] الترمذي .كتاب العلم حديث 2257 . وقال عنه حسن صحيح.

[3] المصدرالسابق لكن قال عنه حسن، وروي الحديث أبو داوود وابن ماجه.

[4] مقدمة صحيح مسلم (15/1).

ومعرفة ناسخه من منسوخه وغريبه وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفوياً.ثم تطور الأمر وصارت هذه العلوم تكتب وتسجل، لكن في أمكنة متفرقة من الكتب ممزوجة بغيرها من العلوم الأخرى كعلم الأصول وعلم الفقه وعلم الحديث، مثل: كتاب الرسالة وكتاب إلأم للإمام الشافعي[1] وأخيراً لما نضجت العلوم واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري، أفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، كان أول من أفرده بالتصنيف القاضي أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفَّى سنة 360هـ في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي": وسأذكر أشهر المصنفات في علم المصطلح من حين إفراده بالتصنيف إلى يومنا هذا.

أشهر المصنفات في علم المصطلح

1- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي

صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي الْمُتَوفَّى سنة 360هـ لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها، وهذا شأن من يفتتح التصنيف في أي فن أو علم غالباً.

2- معرفة علوم الحديث

صنفه أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري الْمُتَوفَّى سنة 405هـ، لكنه لم يهذب الأبحاث ولم يرتبها الترتيب الفني المناسب.

---

[1] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (20) وتيسير مصطلح الحديث (10).

3- المستخرج على معرفة علوم الحديث

صنفه أبو نعيم أحمد بن عبدالله الاصبهانى الْمُتَوفَّ سنة 430هـ، استدرك فيه على الحاكم ما فاته في كتابه (معرفة علوم الحديث) من قواعد هذا الفن، لكنه ترك أشياء يمكن للمتعقب أن يستدركها عليه أيضاً.

4- الكفاية في علم الرواية

صنفه أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي المشهور الْمُتَوفَّ سنة 463هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعتبر من أجلِّ مصادر هذا العلم".

5- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

صنفه الخطيب البغدادي أيضا، وهو كتاب يبحث في آداب الرواية، كما هو واضح من تسميته، وهو فريد في بابه، قيِّم في أبحاثه ومحتوياته، وقلَّ فن من فنون علوم الحديث إلا وصنف الخطيب فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبوبكر بن نقطة : "كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عِيال على كُتبه".

6- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع

صنفه القاضي عياض بن موسي اليحصبي الْمُتَوفَّ سنة 544هـ، وهو كتاب غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء وما يتفرع عنها لكنه جيد في بابه، حسن التنسيق والترتيب.

7- مالا يسع المحدث جهله

صنفه أبو حفص عمر بن عبدالمجيد الميانجي الْمُتَوفَّى سنة 580هـ، وهو جزء صغير ليس فيه كبير فائدة.

8- علوم الحديث

صنفه فارس هذه الحلبة أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المشهور بابن الصلاح الْمُتَوفَّى سنة 643هـ وكتابه هذا مشهور بين الناس بـ (مقدمة ابن الصلاح) وهو من أجود الكتب في المصطلح جمع فيه مؤلفه ما تفرق في غيره من كتب الخطيب ومن تقدمه، فكان كتاباً حافلاً بالفوائد، لكنه لم يرتبه على الوضع المناسب؛ لأنه أملاه شيئياً فشيئاً، وهو مع هذا عمدة من جاء بعده من العلماء فكم من مختصر له وناظم، ومعارض، ومنتصر.

9- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير

صنفه محيي الدين يحيي بن شرف النووي الْمُتَوفَّى سنة 676هـ، وكتابه هذا اختصار لكتاب (علوم الحديث) لابن الصلاح، سماه (الإرشاد) ثم اختصر المختصر في كتابه هذا وهو كتاب جيد، لكنه مغلق العبارة أحياناً.

10- المنهل الروي في الحديث النبوي

وهو – أيضاً – اختصار لكتاب ابن الصلاح، قاضي القضاة بمصر الإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الْمُتَوفَّى سنة.733هـ.

11- وممن اختصر كتاب ابن الصلاح – أيضا – الإمام الحافظ الفقيه المفسر المؤرخ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي الْمُتَوفَّى سنة 774هـ في كتاب سماه "**الباعث**

الحثيث إلى معرفة علوم الحديث" وله فيه على ابن الصلاح استدراكات مفيدة، وتعقبات مهمة، وزيادات وتوضيحات قيمة.

12- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي

صنفه جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكرالسيوطي الْمُتَوفَّى سنة 911هـ، وهو شرح لكتاب تقريب النواوي كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الشيء الكثير.

13- نظم الدرر في علم الأثر

صنفها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الْمُتَوفَّى سنة 806هـ ومشهورة باسم (ألفية العراقي) نظم فيها (علوم الحديث) لابن الصلاح، وزاد عليه وهي جيدة غزيرة الفوائد وعليها شروح متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه.

14- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث

صنفه محمد بن عبدالرحمن السخاوي الْمُتَوفَّى سنة 902هـ، وهو شرح على ألفية العراقي، وهو من أوفى شروح الألفية وأجودها.

15- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

صنفه الحافظ ابن حجر العسقلاني الْمُتَوفَّى سنة 852هـ، وهو جزء صغير مختصر جداً، لكنه من انفع المختصرات وأجودها ترتيباً، ابتكر فيه مؤلفه طريقة في الترتيب والتقسيم لم يُسْبَق إليها، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه (نزهة النظر) كما شرحه غيره.

16- ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني

مؤلف المتن العلامة السيد الجرجاني المتوفى سنة 816هـ، والشرح للعلامة محمد عبد الحي اللكنوي الْمُتَوفَّى سنة 1304هـ.

17- "نظم الدرر في علم الأثر– أيضا – ألفية الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي الْمُتَوفَّى سنة 911هـ سماها (نظم الدرر في علم الأثر) وشرحها بشرح سماه (قطر الدرر).

18- المنظومة البيقونية

صنفها عمر بن محمد البيقوني الْمُتَوفَّى سنة 1080هـ، وهي من المنظومات المختصرة، إذ لا تتجاوز أربعة وثلاثين بيتاً، وتعتبر من المختصرات النافعة المشهورة، وعليها شروح متعددة.

19- قواعد التحديث

صنفه محمد جمال الدين القاسمي الْمُتَوفَّى سنة 1332هـ، وهو كتاب محرر مفيد.

20- "توجيه النظر إلى علوم الأثر

مؤلفه العلامة الشيخ طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي الْمُتَوفَّى سنة 1338هـ، ولتأخر مؤلفه قد جمع فيه خلاصة ما قاله العلماء السابقون في هذا العلم، ولا سيما علماء أصول الحديث، وأصول الفقه.

21- "الطراز الحديث"

للشيخ الأكبر أبي الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر سابقاً، وقد جاء على أوجز ما يكون وهو مطبوع للمرة الرابعة عام 1305هـ.

وهناك مصنفات أخرى كثيرة يطول ذكرها اقتصرت على ذكر المشهور منها، فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

الفصل الأول
تقسيم الخبر باعتبار طرقه أو باعتبار الوصول إلينا

فان كان له طرق بلا حَصْرٍ عدد معين فهو المتواتر، وإن كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الآحاد.

ولكل منهما أقسام وتفاصيل، سأذكرها وأبسطها إن شاء الله تعالى وأبدأ ببحث المتواتر ثم الآحاد وسأجعلهما فى مبحثين:

المْبحَثُ الأول: الخبر المتواتِر

تعريفه

لغة: هو اسم فاعل مشتق من التواتر أي التتابع، تقول تواتر المطر أي تتابع نزوله.

اصطلاحا: ما رواه عدد كثير تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

ومعنى التعريف: أي :هو الحديث، أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

شروطه

يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشروط أربعةوهي:

1- أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال المختار أنهم عشرة أشخاص[1].

---

[1] تدريب الراوي جـ2 . ص 177.

2- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

3- أن تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب [1].

4- أن يكون مُسْتَنَد خبرهم الحس.

كقولهم سمعنا، أورأينا، أو لمسنا أو ... أما إن كان مستند خبرهم العقل. كالقول بحدوث العالم مثلا فلا يسمي الخبر حينئذ متواتراً.

حُكمه

المتواتر يفيد العلم الضروري، أي: اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً كمن يشاهد الأمر بنفسه كيف يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كله مقبولاً ولا حاجةً إلى البحث عن أحوال رواته.

أقسامه

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما، لفظي ومعنوي:

المتواتر اللفظي

هو ما تواتر لفظه ومعناه. مثل: حديث " من كذب عليَّ معتمداً فليتبوأ مقعده من النار " رواه بضعة وسبعون صحابياً.

المتواتر المعنوي

هو ما تواتر معناه دون لفظة.

---

[1] وذلك كأن يكونوا من بلاد مختلفة، وأجناس مختلفة، ومذاهب مختلفة، وما شابه ذلك. وبناء على ذلك فقد يكثر عدد المخبرين، ولا يثبت للخبر حكم المتواتر، وقد يقل العدد نسبياً ويثبت للخبر حكم المتواتر، وذلك حسب أحوال الرواة.

مثل : أحاديث رفع اليدين في الدعاء.فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث. كل حديث منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء.لكنها في قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر، والقَدر المشترك بينها – وهو الرفع عند الدعاء – تواتر باعتبار مجموع الطرق[1].

وجوده

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، منها حديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة وحديث نضر الله أمراً، وغيرها كثير، لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً بالنسبة لها.

أشهر المصنفات فيه

لقد اعتنى العلماء بجمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنف مستقل ليسهل على الطالب الرجوع إليها. فمن تلك المصنفات:

1- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للسيوطي. وهو مرتب على الأبواب.
2- قطف الأزهار للسيوطي أيضاً. وهو تلخيص للكتاب السابق. وقد طبع فى المكتب الإسلامى / تحقيق خليل الميس.
3- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني. وقد طبع فى الدار السلفية بمصر / تحقيق شرف حجازى.

---

[1] تدريب الراوي جـ2 . ص631 بتصرف.

المبحث الثاني: خبر الآحاد

تعريفه

لغة: الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد.

اصطلاحاً: هو ما لم يجمع شروط المتواتر[1].

حكمه

يفيد العلم النظري، أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

أقسامه بالنسبة إلى عدد طرقه

يقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام

1- مشهور.

2- عزيز.

3- غريب.

وسأتكلم على كل منها ببحث مستقل.

أولاً: المَشهور

تعريفه

لغة : هو اسم مفعول من "شَهَرْتُ الأمر" إذا أعلنته، وأظهرته وسمى بذلك، لظهوره.

اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة ـ فأكثر في كل طبقة ـ ما لم يبلغ حد التواتر.

مثاله

حديث: "أن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه ..."[2].

---

[1] نزهة النظر ص44.

[2] رواه البخارى رقم (100) في العلم، باب كيف يقبض العلم، ومسلم رقم (2673) في العلم، باب رفع العلم وقبضه عن عبد الله بن عمرو.

المُسْتَفِيض

لغة: اسم فاعل من "استفاض" مشتق من فاض الماء وسمى بذلك لانتشاره.

اصطلاحاً: اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال وهي :

1- أنه مرادف للمشهور.

2- أنه أخص منه، لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور.

3- أنه أعم منه أي عكس القول الثاني.

المشهور غير الاصطلاحي

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر، فيشمل:

1- ما له إسناد واحد.

2- وما له أكثر من إسناد.

3- وما لا يوجد له إسناد أصلا.

أنواع المشهور غير الاصطلاحي

له أنواع كثيرة أشهرها:

مشهور بين أهل الحديث خاصة: ومثاله حديث أنس "أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعْلٍ وذَكْوان"[1].

[1] رواه البخاري حديث رقم (4089) في الوتر، باب القنوت قبل الركوع وبعده، ومسلم رقم (677) في المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلوات.

مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام: مثاله "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"[1].

مشهور بين الفقهاء: مثاله: حديث "أبغض الحلال إلى الله الطلاق"[2].

مشهور بين الأصوليين: مثاله حديث " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه"[3].

مشهور بين النحاة : مثاله: حديث "نِعْمَ العبدٌ صُهَيْبُ لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ"[4] لا أصل له.

مشهور بين العامة : مثاله: حديث " العجلة من الشيطان" أخرجه الترمذي وحسنه[5].

---

[1] البخاري حديث رقم (10) في الإيمان: باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده. ومسلم رقم (41) في الإيمان: باب بيان تفاضل الإسلام، عن عبد الله بن عمرو.

[2] رواه أبو داود رقم (2177) و (2178) في الطلاق، باب في كراهية الطلاق، موصولاً ومرسلاً، قال الحافظ في " التلخيص الحبير رقم1591 ": رواه أبو داود وابن ماجة والحاكم من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر، ورواه أبو داود والبيهقي مرسلاً ليس فيه ابن عمر، ورجح أبو حاتم والدارقطني في " العلل " والبيهقي المرسل.

[3] أخرجه ابن ماجه 659/1 رقم 2043 قال محمد فؤاد عبد الباقى: فى الزوائد إسناده ضعيف؛ لإتفاقهم على ضعف أبى بكر الهذلي.

[4] قال القاري في "المصنوع"، "385": "لا أصل له لما صرح به الحفاظ".

[5] حديث (2012) وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عَبْدِ المهَيْمِنِ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ وَضَعَّفَهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ. وَالْأَشَجُّ اسْمُهُ الْمُنْذِرُ بْنُ عَائِذٍ.

حكم المشهور

المشهور الاصطلاحي، وغير الاصطلاحي، لا يوصف بكونه صحيحاً، أو غير صحيح، بل منه الصحيح، ومنه الحسن، والضعيف، بل والموضوع، لكن إن صح المشهور الاصطلاحي تكون له ميزة ترجحه على العزيز والغريب.

أشهر المصنفات فيه

المراد بالمصنفات في الأحاديث المشهورة الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليس المشهورة اصطلاحاً، ومن هذه المصنفات.

أ- المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة للسخاوي.

أ- كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس للعجلوني.

ب- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الديبع الشيباني.

ج- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة) للزركشى.

د- اللآلئ المنتثرة في الأحاديث المشتهرة"للحافظ السيوطي.

ثانياً: العَزيز

تعريفه

لغة: هو صفة مشبهة من " عَزَّ يَعِزّ" بالكسر أي: قَلَّ، و نَدَرَ، أو من "عَزَّ يَعَزُّ" بالفتح، أي قوي واشتد، وسمي بذلك أما لقلة وجوده وندرته. وأما لقوته بمجيئه من طريق آخر.

اصطلاحاً: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

شرح التعريف

يعني أن لا يوجد في طبقة من طبقات السند أقلٌّ من اثنين أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقي ولو طبقة واحدة فيها اثنان، لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

هذا التعريف هو الراجح كما حرره الحافظ ابن حجر[1] وقال بعض العلماء: إن العزيز هو رواية اثنين، أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور في بعض صوره.

مثاله

ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول صلي الله عليه وسلم قال: "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده والناس أجمعين"[2].

ورواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد ورواه عن عبدالعزيز: إسماعيل بن عُلَيَّه وعبدالوارث، ورواه عن كلٍ جماعةٌ.

أشهر المصنفات فيه

لم يصنف العلماء مصنفات خاصة للحديث العزيز، والظاهر أن ذلك لقلته، ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات.

---

[1] انظر النخبة وشرحها له ص 197.لعلى القارئ..

[2] أخرجه البخاري (4334) ، ومسلم (1059).

ثالثاً: الغريب

تعريفه

لغة: هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.

شرح التعريف

أي:هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في كل طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند ولو في طبقة واحدة، ولا تضر الزيادة عن واحد في باقي طبقات السند، لأن العبرة للأقل.

تسمية ثانية له

يطلق كثير من العلماء على الغريب اسماً آخر هو " الفَرْد " على أنهما مترادفان، وغايَرَ بعض العلماء بينهما، فجعل كلا منهما نوعا مستقلا، لكن الحافظ ابن حجر يعتبرهما مترادفين لغة واصطلاحاً، إلا أنه قال : إن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فـ " الفرد " أكثر ما يطلقونه على "الفَرْد المطْلَق" و"الغريب " أكثر ما يطلقونه على " الفرْد النَّسْبي" [1]

أقسامه

يقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين هما (غريب مُطْلق") (وغريب نسبي).

---

[1] نزهة النظر ص 54 تيسير مصطلح الحديث (14/1).

الغريب المطلق، أو الفرد المطلق

تعريفه

هو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي: ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده[1]

مثاله

حديث "إنما الأعمال بالنيات"[2] تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدد من الرواة.

الغريب النسبي: أو الفرد النسبي

1- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده أي: أن يرويه أكثر من راو في أصل سنده، ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة.

2- **مثاله** : حديث " مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلي الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَر " [3] تفرد به مالك عن الزهري.

سبب التسمية: وسمى هذا القسم بـ "الغريب النسبي"؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

---

[1] أصل السند: هو طرفه الذي فيه الصحابي، والصحابي حلقة من حلقات السند.

[2] أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، حديث 1، ورواه مسلم، كتاب الإمارة، حديث 155.

[3] رواه البخاري، كتاب المغازي، حديث 4286، ورواه مسلم، كتاب الحج، حديث 450. المغفر: زرد ينسج من الدرع على قدر الرأس أو ما غطى الرأس من السلاح وقيل حلق يتقنع بها المتسلح ويستر بها وجهه غير عيينه.لسان العرب (5/ 26) فصل الغين المعجمة، بتصرف.

من أنواع الغريب النَّسْبي

هناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن اعتبارها من الغريب النسبي، لأن الغرابة فيها ليست مطلقة وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين، وهذه الأنواع هي :

أ- **تفرد ثقة برواية الحديث** : كقولهم : لم يروه ثقة إلا فلان.

ب- **تفرد راو معين عن راو معين**: كقولهم: " تفرد به فلان عن فلان " وإن كان مروياً من وجوه أخرى عن غيره.

ج- **تفرد أهل بلد أو أهل جهة**: كقولهم " تفرد به أهل مكة أو أهل الشام"

د- **تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة** أخرى: كقولهم: " تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز.

تقسيم آخر له

قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند، أو المتن إلى:

غريب متناً وإسنادا : وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد.

غريب إسنادا لا متناً : كحديث روى مَتْنَه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر وفيه يقول الترمذي : " غريب من هذا الوجه ".

مظان الغريب: أي مكان وجود أمثلة كثيرة له.

مُسْنَد البَزَّار.

المُعْجَم الأوسط للطبراني.

أشهر المصنفات فيه

أ- غرائب مالك للدار قطني.

ب- الأفرْاد للدار قطني أيضا.

ج- السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة لأبي داود السجستاني.

الفصل الثاني
الخبر المقبـــــــــول

المبحث الأول: الحديث الصحيح لذاته

1- تعريفه

أ- **لغة:** الصحيح: ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث، وسائر المعاني.

ب- **اصطلاحا:** ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، ضبطا تاما عن مثله من مبدأ السند إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة قادحة.

2- شرح التعريف

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا، وهذه الأمور هي:

أ- **اتصال السند:** ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

ب- **عدالة الرواة:** أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلماً، بالغاً، عاقلاً، غير فاسق، و سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة[1]، وأسباب الفسق: ارتكاب الكبائر، وخوارم المروءة: ارتكاب الصغائر أو فعل المحقرات كالتبول فى الطرقات، وغيره.

---

[1] المروءة:هى صفة نفسية تحمل صاحبها على ملازمة التقوى.

ج- **ضبط الرواة**: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب، فضبط الصدر : هو أن يحفظ الحديث حفظاً تاما بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

أما ضبط الكتاب:فهو أن يكتب كل ماسمعه من شيخه، ويكتبه في كتابه، ويحافظ عليه من أن تناله يد التصحيف أو التحريف.

د- **عدم الشذوذ**: أي ألا يكون الحديث شاذاً. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- **عدم العلة**: أي ألا يكون الحديث معلولاً، والعلة: سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

3- شروطه

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا خمسة، وهي:ئ 1- "اتصال السند، 2- عدالة الرواة، 3- ضبط الرواة، 4- عدم العلة، 5- عدم الشذوذ".

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحاً.

4- مثاله

ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: "حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور"[1].

[1] البخاري، كتاب الأذان، باب الجهر في المغرب، 1/ 153، حديث 765، بلفظه.

فهذا الحديث صحيح؛ لأن:

أ- سنده متصل: إذ إن كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه. وأما عنعنة[1] مالك، وابن شهاب، وابن جبير، فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلسين.

ب، ج- ولأن رواته عدول ضابطون: وهذه أوصافهم عند علماء الجرح، والتعديل.

1- عبد الله بن يوسف: ثقة متقن.

2- مالك بن أنس: إمام حافظ.

3- ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متَّفقٌ على جلالته وإتقانه.

4- محمد بن جبير: ثقة.

5- جبير بن مطعِم: صحابي.

د- ولأنه غير شاذ: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه.

هـ- ولأنه ليس فيه علة من العلل.

5- حُكْمُهُ

وحكمه: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم ترك العمل به.

6- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح"

أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه؛ لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ، والنسيان على الثقة.

---

[1] العنعنة: رواية الحديث عن الشيخ بلفظ "عن" وسيأتي تفصيل حكم العنعنة في نوع المعنعن، ص 59.

ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها، أو بعضها، لا أنه كذبٌ في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ [1].

7- ما هو أَوَّلُ مُصَنَّفٍ فِي الصَّحِيحِ الْمُجَرَّدِ؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم. وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.

أ- **أيهما أصح**: والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائداً؛ وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالا، وأوثق رجالا؛ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية، والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري. وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.

ب- **هل استوعبا الصحيح، أو التزماه؟** لم يستوعب البخاري، ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه (أى لم يلتزما استيعاب الصحيح). فقد قال البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول".

وقال مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه"[2].

---

[1] تدريب الراوي ج1، ص75-76. بتصرف.

[2] مقدمة ابن الصلاح النوع الأول (37).

ج- هل فاتهما شيء كثير، أو قليل من الصحيح؟

1- قال الحافظ ابن الأخرم: لم يفتهما إلا القليل. وأُنكر هذا عليه.

2- والصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر" وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح"[1].

د- كم عدد الأحاديث في كل منهما؟

1- البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف.

2- مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفا بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلما؟

تجدها في الكتب المعتمدة المشهورة، كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وغيرها.

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته، إلا في كتاب من شرط الاقتصار على إخراج الصحيح، كصحيح ابن خزيمة. وصحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم.

و- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟

1- قال الحافظ ابن الأخرم: لم يفتهما إلا القليل. وأنكر هذا عليه.

---

[1] المصدر السابق (163).

2- والصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر" وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح".

ز- كم عدد الأحاديث في كل منهما؟

1- **البخاري**: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف.

2- **مسلم**: جملة ما فيه اثنا عشر ألفا بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

ح- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلما؟

تجدها في الكتب المعتمدة المشهورة، كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وغيرها.

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته، إلا في كتاب من شرط الاقتصار على إخراج الصحيح، كصحيح ابن خزيمة. وصحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم.

8- الكلام على مستدرك الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان

أ- **مستدرك الحاكم**: هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، معبرا عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح، لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح، فينبغي أن يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد

تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تتبع وعناية.

ب- **صحيح ابن حبان:** هذا الكتاب ترتيبه مبتكر، فليس مرتبا على الأبواب، ولا على المسانيد، ولهذا أسماه: "التقاسيم والأنواع" والكشف عن الحديث من كتابه هذا عسير جدا، وقد رتبه بعض المتأخرين [1] على الأبواب، ومصنفه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلا من الحاكم.

ج- **صحيح ابن خزيمة:** هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد. [2]

9- المستخرجات على الصحيحين

أ- موضوع المستخرج

هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه.

ب- أشهر المستخرجات على الصحيحين

1- المستخرج، لأبي بكر الإسماعيلي، على البخاري.

2- المستخرج، لأبي عوانة الإسفراييني، على مسلم.

3- المستخرج، لأبي نعيم الأصبهاني، على كل منهما.

---

[1] هو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان الْمُتَوَفَّى سنة 739هـ وسمى ترتيبه الإحسان في تقريب ابن حبان" حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م عدد الأجزاء: 18 (17 جزءاً) ومجلداًة فهارس).

[2] تدريب الراوي (1/ 115).

ج- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتهما في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم؛ لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ.

وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة، كالبيهقي، والبغوي، وشبههما قائلين: "رواه (البخاري)" أو"رواه (مسلم)" فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من قولهم: "رواه (البخاري) و(مسلم)" أنهما رويا أصله.

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثاً ونعزوه إليهما؟

بناء على ما تقدم فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات، أو الكتب المذكورة آنفا حديثا ويقول: رواه البخاري أو مسلم إلا بأحد أمرين:

1- أن يقابل الحديث بروايتهما.

2- أو يقول صاحب المستخرج، أو المصنف: "أخرجاه بلفظه".

هـ- فوائد المستخرجات على الصحيحين

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة، ذكرها السيوطي في تدريب الراوي[1]، وإليك أهمها:

علو الإسناد: لأن مصنف المستخرج لو روى حديثاً من طريق البخاري مثلاً لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج.

1- الزيادة في قدر الصحيح: وذلك لما يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.

2- القوة بكثرة الطرق: وفائدتها الترجيح عند المعارضة.

---

[1] المصدر السابق (1/115-116).

10- ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟

مر بنا أن البخاري، ومسلمًا لم يدخلا في صحيحيهما إلا ما صح، وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول.

فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها، والتي تلقتها الأمة بالقبول يا ترى؟

والجواب هو: أن ما رواياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وأما ما حذف من مبدإ إسناده راوٍ، أو أكثر - ويسمى المعلق [1] - وهو في البخاري كثير، لكنه في تراجم الأبواب ومقدماتها، ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة، أما في مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد في باب التيمم، لم يصله في موضع آخر، فحكمه كما يلي:

أ- فما كان منه بصيغة الجزم، كقال وأمر وذكر، فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه.

ب- وما لم يكن فيه جزم: كيُروَى، ويُذكر، ويُحكى، ورُوِيَ، وذُكِرَ، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واهٍ؛ لإدخاله في الكتاب المسمى بالصحيح.

11- مراتب الصحيح

مر بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم، فبناء على ذلك، وعلى تمكن باقي شروط الصحة يمكن أن يقال: إن للحديث الصحيح ثلاث مراتب، بالنسبة لرجال إسناده، وهذه المراتب هي:

أ- أعلى مراتبه: ما كان مرويا بإسناد من أصح الأسانيد كمالك، عن نافع، عن ابن عمر.

---

[1] وسيأتي بحثه تفصيلاً في الحديث عن أقسام الضعيف (المعلق).

ب- ودون ذلك رتبة: ما كان مرويا من طريق رجال هم أدنى من رجال الإسناد الأول، كرواية حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس.

ج- ودون ذلك رتبة: ما كان من رواية من تحققت فيهم أدنى ما يصدق عليهم وصف الثقة، كرواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ويلتحق بهذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب بالنسبة للكتب المروي فيها ذلك الحديث، وهذه المراتب هي:

1- ما اتفق عليه البخاري ومسلم "وهو أعلى المراتب".
2- ثم ما انفرد به البخاري.
3- ثم ما انفرد به مسلم.
4- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.
5- ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يُخَرِّجْه.
6- ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجْه.
7- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة، كابن خزيمة، وابن حبان مما لم يكن على شرطهما، أو على شرط واحد منهما[1].

12- شرط الشيخين

لم يفصح الشيخان عن شرطٍ شرطاه، أو عيناه زيادةً على الشروط المتفق عليها في الصحيح، لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من التتبع، والاستقراء لأساليبهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما، أو شرط واحد منهما.

---

[1] تدريب الراوى(1/ 131).

وأحسن ما قيل في ذلك: أن المراد بشرط الشيخين، أو أحدهما: أن يكون الحديث مرويا من طريق رجال الكتابين، أو أحدهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم.

13- معنى قولهم: "متفق عليه"

إذا قال علماء الحديث عن حديث: "متفق عليه" فمرادهم اتفاق الشيخين، أي : اتفاق الشيخين على صحته، لا اتفاق الأمة. إلا أن ابن الصلاح قال: "لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك، وحاصل معه؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول" [1].

14- هل يجوز التصحيح، والتحسين لأهل العصور المتأخرة؟

ذهب ابن الصلاح إلى أنه قد تعذر في هذه الأعصار -عصره وعصر من جاء بعده- الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد النظر في الأسانيد، ومنع بناء على هذا من الجزم بصحة حديث لم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصا على صحته في شيء من المصنفات المعتمدة في الحديث كبقية الكتب الستة وما شاكلها.

وقد خالف ابن الصلاح الإمام النووي ﷺ فقال: "والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته".

وما رجحه النووي هو مذهب جمهور المحدثين كما قال العراقي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح، وقد ذكر العراقي أن جماعة من المعاصرين لابن الصلاح، ومن جاءوا بعده قد صححوا أحاديث لم يسبقوا إلى تصحيحها.

---

[1] مقدمة ابن الصلاح (28).

وقال: يظهر أن ابن الصلاح ذهب إلى ذلك بناء على القول بمنع الاجتهاد في الفقه، فكما حظر بعضهم الاجتهاد في الأحكام أراد ابن الصلاح أن يمنع الاجتهاد في الحديث بالتصحيح والتحسين والتضعيف.

والحق أن باب الاجتهاد في الأحكام الشرعية لا يزال مفتوحا لمن استكمل أدوات الاجتهاد، وصار أهلا له، وسد باب الاجتهاد لم يقم عليه دليل من كتاب ولا سنة[1].

المبحث الثاني: الحديث الحسن لذاته

1- تعريفه

أ- لغةً: هو صفة مشبهة، من "الحسن" بمعنى الجمال.

ب- اصطلاحًا: اختلفت أقوال العلماء في تعريف الحسن؛ نظرا لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف، ولأن بعضهم عرف أحد قسميه، وسأذكر بعض تلك التعريفات، ثم أختار ما أراه أوفق من غيره.

1- **تعريف الخطابي**: "هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"[2].

2- **تعريف الترمذي**: "كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن"[3].

---

[1] الوسيط فى علوم الحديث (233).

[2] معالم السنن ج1، ص6.

[3] جامع الترمذي مع شرحه تحفة الأحوذي، كتاب العلل في آخر جامعه ج10، ص519.

3- **تعريف ابن حجر**: قال: "وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته، فإن خف الضبط، فالحسن لذاته[1].

قال الطحان: فكان الحسن عند ابن حجر هو الصحيح إذا خف ضبط راويه، أي: قل ضبطه، وهو خير ما عرف به الحسن، أما تعريف الخطابي فعليه انتقادات كثيرة، وأما الترمذي فقد عرف أحد قسمي الحسن، وهو الحسن لغيره، والأصل في تعريفه أن يعرف الحسن لذاته؛ لأن الحسن لغيره ضعيف في الأصل، ارتقى إلى مرتبة الحسن؛ لانجباره بتعدد طرقه[2].

4- **التعريف المختار**: ويمكن أن يعرف الحسن بناء على ما عرفه به ابن حجر بما يلي: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله[3] إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

2- حُكْمُهُ

هو كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة ؛ ولذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين، والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين.

---

(1) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر ص275. بتصرف.

(2) تيسير مصطلح الحديث (58/1).

(3) ليس المراد بقولنا: "عن مثله" أنه يشترط أن يكون جميع رجال الإسناد عدولا قد خف ضبطهم، وإنما المراد أن يكونوا كلهم، أو بعضهم، ولو واحد منهم فقط، وإن كان الباقون عدولا تامي الضبط؛ لأن العبرة في الحكم على الحديث بأدنى رجل في الإسناد.

3- مثاله

مـا أخرجـه الترمـذي قـال: "حـدثنا قتيبـة، حـدثنا جعفـر بـن سـليمان الضـبعي، عـن أبي عمران الجوني، عـن أبي بكـر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة العدو يقـول: قـال رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم: "إن أبـواب الجنـة تحـت ظـلال السـيوف ..." الحديث[1].

فهذا الحديث قال عنه الترمذي: "هذا حديث حسن غريب".

قلـت: وهـذا الحـديث حسـن ؛ لأن رجـال إسـناده الأربعـة ثقـات إلا جعفـر بـن سـليمان الضبعي فإنه حسن الحديث[2]؛ لـذلك نـزل الحـديث عـن مرتبـة الصـحيح إلى مرتبـة الحسن.

4- مراتبه

كمـا أن للصـحيح مراتـب يتفـاوت بهـا بعـض الصـحيح عـن بعـض، كـذلك فـإن للحسن مراتب، وقد جعلها الذهبي مرتبتين، فقال:

أ- فـأعلى مراتبه مـا اختلف في تصـحيح حـديث رواتـه وتحسـينه، كحـديث بَهْـزُ بْـنُ حَكِيمٍ، عـن أبيـه، عـن جـده، وعمـرو بـن شـعيب، عـن أبيـه، عـن جـده، وابـن إسحاق، عن التيمي.

ب- ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسين حديثِ رواتِه وتضعيفه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، ونحوهم.

---

[1] الترمذي، أبواب فضائل الجهاد، (1659) وأصل الحديث فى الصحيحين:البخارى (3024) عن عبد الله بن ابى أوفى، ومسلم (1902) عن أبي موسى.

[2] كما نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب 2/ 96 ذلك عن أبي أحمد.

5- مرتبة قولهم: "حديث صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد"

أ- قول المحدثين: "هذا حديث صحيح الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح".

ب- وكذلك قولهم: "هذا حديث حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث حسن"؛ لأنه قد يصلح، أو يحسن الإسناد دون المتن؛ لشذوذ أو علة. فكأن المحدِّث إذا قال: "هذا حديث صحيح" قد تكفل لنا بتوفر شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث، أما إذا قال: "هذا حديث صحيح الإسناد" فقد تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة، وهي: اتصال الإسناد، وعدالة الرواة وضبطهم، أما نفي الشذوذ، ونفي العلة عنه، فلم يتكفل بهما؛ لأنه لم يتثبت منهما.

لكن لو اقتصر حافظ معتمد على قوله: "هذا حديث صحيح الإسناد" ولم يذكر له علة، فالظاهر صحة المتن؛ لأن الأصل عدم العلة، وعدم الشذوذ[1].

6- معنى قول الترمذي وغيره: "حديث حسن صحيح"

إن ظاهر هذه العبارة مشكل؛ لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح، فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟ ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي، وملخصه ما يلي:

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فالمعنى: "أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر".

ب- وإن كان له إسناد واحد، فالمعنى "أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين".

---

[1] تدريب الراوي (160/1).

فكأن القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما.

7- تقسيم البغوى[1] أحاديث مصابيح السنة

درج الإمام البغوي في كتابه: "المصابيح" على اصطلاح خاص له، وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التي في الصحيحين، أو أحدهما بقوله: "صحيح" وإلى الأحاديث التي في السنن الأربعة بقوله: "حسن". وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام لدى المحدثين؛ لأن في السنن الأربعة الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر لذلك نبه ابن الصلاح، والنووي على ذلك، فينبغي على القارئ في كتاب "المصابيح" أن يكون على علم من اصطلاح البغوي الخاص في هذا الكتاب عند قوله عن الأحاديث: "صحيح" أوحسن.

8- الكتب التي من مظنَّات[2] الحسن

لم يفرد العلماء كتبا خاصة بالحديث الحسن المجرد، كما أفردوا الصحيح المجرد في كتب مستقلة، لكن هناك كتبا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب:

أ- جامع الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة ت (279) هـ المشهور بـ "سنن الترمذي" فهو أصل في معرفة الحسن، والترمذي هو الذي شهره في هذا الكتاب، وأكثر من ذكره.

---

[1] أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بالفراء، البغوي الملقب ظهير الدين الفقيه الشافعي المحدث المفسر؛ كان بحراً في العلوم، وأخذ الفقيه عن القاضي توفي في شوال سنة عشر وخمسمائة وفيات الأعيان لابن خلكان (136/2).

[2] مظنَّات: جمع مظنة بكسر الظاء، ومظنة الشيء: معدنه وموضعه، لسان العرب (274/13) فيكون معنى العنوان "الكتب التي هي موضع وجود الحسن".

لكـن ينبغـي التنبـه إلى أن نسـخه تختلـف في قولـه: "حسـن صـحيح" ونحـوه، فعلـى طالـب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة والمقابلة بأصول معتمدة.

ب- سـنن أبي داود: فقـد ذكـر أبـو داود في رسـالته إلى أهـل مكـة: أنـه يـذكر فيـه الصحيح، وما يشبهه، ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيَّنه، وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح.

فبنـاء علـى ذلـك، إذا وجـدنا فيـه حـديثا لم يبـين هـو ضـعفه، ولم يصـححه أحد من الأئمة المعتمدين، فهو حسن عند أبي داود.

ج- سنن الدار قطني: فقد نص الدارقطني على كثير منه في هذا الكتاب.

المبحث الثالث: الصحيح لغيره

1- تعريفه

هـو الحسـن لذاتـه إذا روي مـن طريـق آخـر مثله، أو أقـوى منـه[1]. وسمـي صـحيحاً لغيره؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السند الأول، وإنما جاءت من انضمام غيره له، ويمكن تصوير ذلك بمعادلة رياضية على الشكل التالي:

حسن لذاته + حسن لذاته = صحيح لغيره

2- مرتبته

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

---

[1] نزهة النظر، ص70. بتصرف، وتيسير مصطلح الحديث ص(64).

3- مثاله

حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"[1].

قال ابن الصلاح: " فَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالصِّدْقِ وَالصِّيَانَةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْإِتْقَانِ، حَتَّى ضَعَّفَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ جِهَةِ سُوءِ حِفْظِهِ، وَوَثَّقَهُ بَعْضُهُمْ لِصِدْقِهِ وَجَلَالَتِهِ، فَحَدِيثُهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ حَسَنٌ، فَلَمَّا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ كَوْنُهُ رُوِيَ مِنْ أَوْجُهٍ أُخَرَ، زَالَ بِذَلِكَ مَا كُنَّا نَخْشَاهُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ سُوءِ حِفْظِهِ، وَانْجَبَرَ بِهِ ذَلِكَ النَّقْصُ الْيَسِيرُ، فَصَحَّ هَذَا الْإِسْنَادُ وَالْتَحَقَ بِدَرَجَةِ الصَّحِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[2].

قال ابن حجر: "وفيه أمور

أحدها: أنَّ ظاهر كلامه أن شرط الصحيح أن يكون راويه حافظاً متقناً، وقد بينا ما فيه فيما سبق.

وثانيها: أنَّ وصف الحديث بالصحة إذا قصر عن رتبة الصحيح وكان على شرط الحسن إذا روي من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عرف به الصحيح أولا.

فإما أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا أيضاً يسمى صحيحاً، وإما أن لا يسمى هذا صحيحاً، والحق أنه من طريق النظر أنه يسمى صحيحاً ..."[3].

---

[1] أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جاء في السواك: 34/1-حديث 22 بلفظه. ورواه البخاري من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.(887).

[2] مقدمة ابن الصلاح ص 35.

[3] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (417/1-418).

المبحث الرابع: الحسن لغيره

1- تعريفه

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي، أو كذبه[1].

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين، هما:

أ- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله، أو أقوى منه.

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، وإما انقطاعا في سنده، أو جهالة في رجاله، ومعَ ارْتِقائِهِ إلى دَرَجَةِ القَبولِ فهُو مُنحَطٌّ عنْ رُتْبَةِ الحَسَنِ لذاتِه

2- سبب تسميته بذلك

وسبب تسميته بذلك أن الحسن لم يأت من ذات السند الأول، وإنما أتى من انضمام غيره له.

ويمكن تصوير ارتقاء الحديث الضعيف إلى مرتبة (الحسن لغيره) بمعادلة رياضية على النحو التالي:

ضعيف + ضعيف = حسن لغيره

3- مرتبته

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته، وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته.

---

[1] نزهة النظر، ص129 بتصرف.

4- حُكْمه

هو من المقبول الذي يحتج به.

5- مثاله

"ما رواه الترمذي وحسنه، من طريق شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ " قالت: نعم، قال: فأجاز".

قال الترمذي: "وفي الباب عن عمر، وأبي هريرة، وسهل بن سعد، وأبي سعيد، وأنس، وعائشة، وجابر، وأبي حدرد الأسلمي حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"[1].

قلت: فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

[1] الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في مهور النساء، حديث رقم 1113، ج3، ص420، 421.

الفصل الثالث
الخبر المردود

المبحث الأول: الضعيف

1- تعريفه

لغة: ضد القوى، والضعف حسي ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنوي.

اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

قال البيقوني في منظومته:

"وكلُّ ما عن رتبة الحُسْنِ قَصُر ... فهو الضعيف وهو أقسام كُثُر"[1].

2- أقسامه، وأسباب رده

لقد قسم العلماء الخبر المردود إلى أقسام كثيرة [2] ، وأطلقوا على كثير من تلك الأقسام أسماءً خاصةً بها، ومنها ما لم يطلقوا عليها اسما خاصا بها، بل سموها باسم عام، هو "الضعيف".

أما أسباب رد الحديث فكثيرة، لكنها ترجع في الجملة إلى أحد سببين رئيسين، هما:

أ- سقط من الإسناد.

ب- طعن في الراوي.

---

[1] المنظومة البيقونية ص8 بيت رقم6.

[2] بلغ بها بعضهم نيفاً وأربعين قسماً، وبعضهم جعل الموضوع قسماً مستقلاً.

وتحت كل من هذين السببين أنواع متعددة، سأتكلم عليها إن شاء الله تعالى، مبتدئا بمبحث"الضعيف" الذي يعد هو الاسم العام لنوع المردود.

3- تفاوته

ويتفاوت ضعف الحديث بحسب شدة ضعف رواته، وخفته كما يتفاوت الصحيح، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جدا ومنه الواهي، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع[1].

4- مثاله

ما أخرجه الترمذي من طريق "حَكيم الأثْرَم" عن أبي تميمة الهَجَيْمي عن أبي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم قال: " من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد "ثم قال الترمذي بعد إخراجه" لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة ثم قال "وَضعَّفَ محمد[2] هذا الحديث من قِبَلِ إسناده"[3]، قلت: لأن في إسناده حكيماً الأثرم، وقد ضعفه العلماء، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب "فيه لِيْن"[4].

5- حكم روايته

يجوز عند أهل الحديث، وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة والتساهل، في أسانيدها من غير بيان ضعفها (بخلاف الأحاديث الموضوعة فإنَّه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها) بشرطين.

---

(1) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشى(395/1) . معرفة الموضوع ص 89.

(2) أي البخاري.

(3) (الترمذي – جـ 1 – ص 242 – ح 135.

(4) تقريب التهذيب (1481).

1- أن لا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى.

2- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام.

يعني يجوز روايتها في مثل المواعظ، والترغيب، والترهيب، والقصص، وما أشبه ذلك، وممن رُوي عنه التساهل في روايتها سفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مَهدي، وأحمد بن حنبل ((زاد الخطيب السفيانين ويحيى بن محمد))[1].

وينبغي التنبه إلى أنك إذا رويتها من غير إسناد فلا تقل فيها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، وإنما تقول: رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو بلغنا عنه كذا وما أشبه ذلك لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول وأنت تعرف ضعفه.

6- حكم العمل به

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال، لكن بشروط ثلاثة، أوضحها الحافظ ابن حجر[2] وهي:

1- أن يكون الضعف غير شديد.

2- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

3- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

قلت: ويضاف الى ذلك ألا يتعارض مع حديث أصح منه.

ومن هذه الشروط نستخلص أن الضعيف قسمان —من حيث العمل به من عدمه:

---

[1] مقدمة ابن الصلاح ص 211 والكفاية ص 133 - 134 باب التشدد في أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال.

[2] انظر تدريب الراوي جـ1. ص 298 . 299 وفتح المغيث جـ1. ص94.

1- ضعيف منجبر بغيره كتعدد الطرق، أو نحوها، وهو الذي يعمل به في الفضائل، وما شابهها، والانجبار إنما يكون بمساو، أو بأقوى، أما بما هو أقل منه فلا.
2- ضعيف غير منجبر، ولا يشهد له أصل شرعي، وهذا لا يعمل به قط لا في الفضائل، ولا غيرها.

7- أشهر المصنفات التي هي مَظِنَّة الضعيف

أ- الكتب التي صُنِّفَتْ في بيان الضعفاء: ككتاب المجروحين لابن حبان، وكتاب ميزان الاعتدال للذهبي، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدى، ولسان الميزان لابن حجر وغيرهم فإنهم يذكرون أمثلة للأحاديث التي صارت ضعيفة بسبب رواية أولئك الضعفاء لها.

ب- الكتب التي صُنِّفت في أنواع من الضعيف خاصة، مثل: كتب المراسيل والعلل والمدْرَج، وغيرها ككتاب المراسيل لأبي داود، والعلائى، وكتاب العلل للدارقطني.وأحمد، وابن أبي حاتم، وغيرهم.

المبْحَث الثَانِي: أنواع المردود بسبب سَقْط من الإسناد

المراد بالسَّقْط من الإسناد

المراد بالسَّقْط من الإسناد انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راو، أو أكثر عمداً من بعض الرواة، أو عن غير عمد، من أول السند، أو من آخره، أو من أثنائه، سقوطاً ظاهراً، أو خفياً.

أنواع السقط

يتنوع السقط من الإسناد بحسب ظهوره، وخفائه إلى نوعين هما:

1- سَقْط ظاهر وهذا النوع من السقط يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث ويعرف هذا السقط من عدم التلاقي بين الراوي، وشيخه، إما ؛لأنه لم يُدرك عَصْره، أو أدرك عصره لكنه لم يجتمع به (وليست له منه إجازة ولا وِجاده)[1] لذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواة؛ لأنه يتضمن بيان مواليدهم، ووفياتهم، وأوقات طلبهم، وارتحالهم وغير ذلك.

وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء بحسب مكان السقط، أو عدد الرواة الذين أُسقطوا، وهذه الأسماء هي:

المُعَلَّق، المُرْسَل، المُعْضَل، المُنْقَطِع.

2- سَقْط خَفِي: وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحَذّاق المطلعون على طرق الحديث، وعلل الأسانيد. وله تسميتان وهما:

1- المُدَلَّس.

2- المُرْسَل الخفي.

وإليك بحث هذه المسميات الستة مفصلة على التوالي.

---

[1] الإجازة: الإذن بالرواية، وقد يحصل الراوي عليها من شيخ لم يلتق به، كأن يقول الشيخ أحياناً أجزت رواية مسموعاتي لأهل زماني، والوجادة بكسر الواو: أن يجد الراوي كتاباً لشيخ من الشيوخ يعرف خطه، فيروي ما في ذلك الكتاب عن الشيخ، وسيأتي تفصيل بحث الإجازة والوجادة في باب طرق التحمل وصيغ الأداء.تدريب الراوى (1/ 447) بتصرف.

(أ) **أنواع السقط الظاهر**

1- المُـعَلَّق

أ- تعريفه

لغة: هـو اسـم مفعـول مـن "علـق" الشـيء بالشـيء أي: ناطـه، وربطـه بـه، وجعلـه معلقـاً. وسمي هـذا السـند معلقـاً ؛ بسـبب اتصـاله بالجهـة العليـا فقـط، وانقطاعـه مـن الجهـة الدنيا، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه.

اصطلاحاً: ما حُذف من مبدإ إسناده راو، فأكثر على التوالي، ولو كان السند كله، فلو قال إمـام مـن الأئمـة كالبخـاري مـثلا: قـال مالـك عـن نافـع عـن ابـن عمـر عـن النـبي – صلى الله عليه وسلم – كذا، أو قال الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – كذا، أو قال مجاهد عن ابن عباس عن النبي، أو قال ابن عباس كذا، أو قال رسول الله كذا، سمى "مبدأ السند"؛ لأننا نبدأ قراءة الحديث به.

ب- من صوره

أ- أن يحذف جميع السند ثم يقال مثلا "قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: كذا".

ب- ومنها أن يحذف كل الإسناد إلا الصحابي، أو إلا الصحابي والتابعي[1].

ج- مثاله

ما أخرجه البخاري في مقدمة باب ما يُذْكَر في الفَخِذ: "وقال أبو موسى: غَطَّى النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان[2]، فهذا حديث معلق؛ لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي، وهو أبو موسى الأشعري.

---

[1] المنهل الروى ص (49).

[2] البخاري .كتاب الصلاة /باب ما يذكر فى الفخذ (83/1).

د- حكمه

الحديث المعلق مردود ؛ لأنه فقد شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، وذلك بحذف راوٍ، أو أكثر من إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف.

هـ- حكم المعلقات في الصحيحين

هذا الحكم، وهو أن المعلق مردود، هو للحديث المعلق مطلقاً، لكن إن وجد المعلق في كتاب التُزِمَتْ صحته، كالصحيحين فهذا له حكم خاص، ما ذُكر بصيغة الجَزْم: كـ (قال) و (ذَكَرَ) و (حكي) فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه.

وما ذُكِرَ بصيغة التمريض: كـ (قِيل) و (ذُكِرَ) و (حُكِيَ) فليس فيه حُكْم بصحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف، لكن ليس فيه حديث واه لوجوده في الكتاب المسمى بالصحيح، وطريق معرفة الصحيح من غيره هو البحث عن إسناد هذا الحديث، والحكم عليه بما يليق به[1].

لقد بحث العلماء في المعلقات التي في صحيح البخاري، ومسلم، وذكروا أسانيدها المتصلة، وَأَكْثَرُ مَا فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ ذَلِكَ مَوْصُولٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ مُعَلَّقًا اخْتِصَارًا، وَمُجَانَبَةً لِلتَّكْرَارِ، وَالَّذِي لَمْ يُوصِلْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِائَةٌ وَسِتُّونَ حَدِيثًا، وَصَلَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي تَأْلِيفٍ لَطِيفٍ سَمَّاهُ (التَّوْفِيقَ)، وَلَهُ فِي جَمِيعِ التَّعْلِيقِ، وَالْمُتَابَعَاتِ، وَالْمَوْقُوفَاتِ كِتَابٌ جَلِيلٌ بِالْأَسَانِيدِ سَمَّاهُ (تَغْلِيقَ التَّعْلِيقِ)، وَاخْتَصَرَهُ بِلَا أَسَانِيدَ فِي آخَرَ سَمَّاهُ (التَّشْوِيقَ إِلَى وَصْلِ الْمُهِمِّ مِنَ التَّعْلِيقِ)[2].

---

[1] النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (1/ 67).

[2] تدريب الراوى (1/ 124).

وأما بالنسبة إلى صحيح مسلم:ففيه أربعة عشر موضعاً جمعها الرشيدالعطار فى كتاب سماه (غرر الفوائد المجموعة) ووصلها[1].

2- المُـرْسَل

1- تعريفه

أ- **لغة**: هو اسم مفعول من (أرسل) بمعنى (أطلق) فكأن المرسِل أَطْلَقَ الإسناد، ولم يقيده براوٍ معروف[2].

ب- **اصطلاحاً**: هو ما سقط من آخر إسناده مَنْ بَعْدَ التابعي[3].

2- صورته

وصورته أن يقول التابعي -سواء كان صغيراً، أو كبيراً -: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعل كذا أو فُعِل بحضرته كذا وهذه صورة المرسل عند المحدثين.

3- مثاله

ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع قال: "حدثني محمد بن رافع ثنا حُجَيْن ثنا الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزَابَنَةِ"[4].

---

[1] تذكرة الحفاظ 1442/4، ومعجم المؤلفين 213/13.

[2] لسان العرب (285/11) مادة رسل بتصرف.

[3] نزهة النظر ص 43.والتابعي هو من لقي الصحابي مسلماً ومات على الإسلام.

[4] مسلم .كتاب البيوع.بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا (1539) والمزابنة هى:-كمافى الحديث نفسه- أَنْ يُبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالتَّمْرِأيعنى بالتمر القديم.غريب الحديث لابن قتيبة (193/1).

فسعيد بن المسيب تابعي كبير، روى هذا الحديث عن النبي صلي الله عليه وسلم بدون أن يذكر الواسطة بينه، وبين النبي صلي الله عليه وسلم فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخِرَهُ وهو من بعد التابعي، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابي ويحتمل أن يكون قد سقط معه غيره كتابعي مثلا.

4- المُرْسَل عند الفقهاء والأصوليين

ما ذكرته من صورة المرسل هو المرسل عند المحدثين، أمّا المرسل عند الفقهاء، والأصوليين فأعم من ذلك، فعندهم أنّ كل منقطع مرسل على أي وجه كان انقطاعه، وهذا مذهب الخطيب أيضاً.

5- حكمه

المرسل في الأصل ضعيف مردود؛ لفقده شرطاً من شروط المقبول، وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي، وفي هذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفاً.

لكن العلماء من المحدثين، وغيرهم اختلفوا في حكم المرسل، والاحتجاج به؛ لأن هذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السند؛ لأن الساقط منه غالباً ما يكون صحابياً، والصحابة كلهم عدول، لا تضر عدم معرفتهم.

ومجمل أقوال العلماء في المرسل ثلاثة أقوال هي:

أ- ضعيف مردود: عند جمهور المحدثين، وكثير من أصحاب الأصول، والفقهاء، وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي.

ب- صحيح يُحْتَجَّ به: عند الأئمة الثلاثة: أبو حنيفة، ومالك، وأحمد في المشهور عنه، وطائفة من العلماء بشرط أن يكون المرسل ثقة، ولا يرسل إلا عن ثقة، وحجتهم أنّ التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: قال رسول الله صلي الله عليه وسلم إلا إذا سمعه من ثقة.

ج- قبوله بشروط: أي: يَصِحَ بشروط، وهذا عند الشافعي، وبعض أهل العلم.

وهذه الشروط أربعة، ثلاثة في الراوي المرسِل، وواحد في الحديث المرسَل، وإليك هذه الشروط.

1- أن يكون المرسل من كبار التابعين.

2- وإذا سَمَّى من أرسل عنه سَمَّى ثقة.

3- وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.

وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يأتي:

- أن يُرْوَى الحديث من وجه آخر مُسْنَداً.
- أو يُرْوى من وجه آخر مرسَلاً أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول.
- أو يُوافِقَ قول صحابي.
- أو يُفْتِي بمقتضاه أكثر أهل العلم[1].

فإذا تحققت هذه الشروط تبين صحة مَخْرَج المرسَل، وما عَضَدَهُ، وأنهما صحيحان، لو عارضهما صحيح من طريق واحد رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما.

---

[1] انظر الرسالة للشافعي ص 461.

6- مرسَل الصحابي

هـو مـا أخـبر بـه الصـحابي عـن قـول الرسـول صـلى الله عليـه وسـلم، أو فعلـه، ولم يسمعه، أو يشاهده، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه، ومن هذا النوع أحاديث كثيرة لصغار الصحابة كابن عباس، وابن الزبير، وغيرهما.

7- مثاله

حـديث عائشـة – رضـي الله عنهـا – في بـدء الـوحي، رواه البخـاري، ومسـلم ن وغيرهما؛ فعائشة – رضي الله عنها – لم تشهد القصة، ولم تكن ولدت حينئذ، فهي إما أن تكـون سمعـت الحـديث مـن النبي – صـلى الله عليـه وسـلم – بعـد ذلـك، أو يكـون بعـض الصـحابة أخبرهـا بـه؛ فيكـون مـن مراسـيل الصـحابة، وعلـى هـذا الاحتمـال الثـاني يكـون الاستدلال بالحديث.

8- حكم مرسَل الصحابي

الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه صحيح محتج به؛ لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا رووا عنهم بينوها، فإذا لم يبينوا، وقالوا: قال رسول الله، فالأصل أنهم سمعوهـا مـن صـحابي آخـر، وحـذف الصـحابي لا يضـر، كمـا تقـدم. وقـد روى جماعـة مـن الصـحابة عـن التـابعين، كـابن عبـاس، وبقيـة العبادلـة، فقـد رووا عـن كعـب الأحبـار بعـض المرويات، ولكن فيما لا يتعلق بالحلال، والحرام، وكعب من التابعين[1].

وقيل: إن مرسل الصحابي كمرسل غيره في الحكم، وهذا القول ضعيف مردود.

---

[1] الوسيط فى علوم الحديث (285).

9- أشهر المصنفات فيه

أ- المراسيل لأبي داود.

ب- المراسيل لابن أبي حاتم.

ج- جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي[1].

3- المـُـعْضَل

1- تعريفه

أ- لغة: اسم مفعول من (أعضله) بمعني أعياه، وغلبه[2].

ب- **اصطلاحاً:** ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي[3].

2- مثاله

"ما رواه الحاكم في (معرفة علوم الحديث) بسنده إلى القَعْنَبي عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: للمَمْلوك طعامُهُ وكسوتُهُ بالمعروف. ولا يُكَلَّف من العمل إلا ما يُطيق. قال الحاكم:هذا مُعْضَل عن مالك، أعضله هكذا في الموطأ"[4].

---

[1] الرسالة المستطرفة ص 85-86، والعلائي هو الحافظ المحقق صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي ولد بدمشق سنة 694 هـ وتوفي في القدس سنة 761هـ. الأعلام (1/ 321).

[2] لسان العرب (452/11) مادة عضل.

[3] الوسيط (290).

[4] معرفة علوم الحديث ص 46.

فهذا الحديث معضل؛ لأنه سقط منه اثنان متواليان بين مالك، وأبي هريرة، وقد عرفنا أنه سقط منه اثنان متواليان من رواية الحديث خارج الموطأ هكذا "... عن مالك عن محمد بن عَجْلان عن أبيه عن أبي هريرة"[1].

3- حكمه

المعضل حديث ضعيف، وهو أسوأ حالا من المرسل، والمنقطع[2]؛ لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهذا الحكم على المعضل بالاتفاق بين العلماء.

4- اجتماعه مع بعض صور المعلقّ

إن بين المعضل، وبين المعلق عموماً وخصوصاً من وجه.

فيجتمع المعضل مع المعلق في صورة واحدة وهي: إذا حُذف من مبدإ إسناده راويان متواليان. فهو معضل ومعلق في آن واحد.

ويفارقه في صورتين

إذا حُذف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل، وليس بمعلق.

إذا حذف من مبدإ الإسناد راو فقط، فهو معلق، وليس بمعضل.

5- من مظان المعضل

قال السيوطي[3]: من مظان المعضل والمنقطع والمرسل:

كتاب السنن لسعيد بن منصور، ومؤلفات ابن أبي الدنيا.

---

(1) المصدر السابق ص 473.

(2) انظر الكفاية ص 21 والتدريب جـ1 – ص 295.4.

(3) تدريب الراوي جـ1 . ص 214.

4- المُنـقَطِع

1- تعريفه

أ- لغة: هو اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال [1].

ب- اصطلاحاً: ما لم يتصل إسنادُه، على أي وجه كان انقطاعه[2].

2- شرح التعريف

يعني أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان، سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أم من آخره أم من وسطه، فيدخل فيه - على هذا - المرسل، والمعلق، والمعضل، لكن علماء المصطلح المتأخرين خصوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل، أو المعلق، أو المعضل، وكذلك كان استعمال المتقدمين في الغالب ؛ ولذلك قال النووي: "وأكثر ما يستعمل في رواية مَنْ دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر"[3].

المنقطع عند المتأخرين من أهل الحديث

هو ما لم يتصل إسناده مما لا يشمله اسم المرسل، أو المعلق، أو المعضل، فكأنَّ المنقطع اسم عام لكل انقطاع في السند ما عدا صوراً ثلاثاً من صور الانقطاع وهي: حذف أول الإسناد، أو حذف آخره، أو حذف اثنين متواليين من أي مكان كان، وهذا هو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها[4].

---

[1] لسان العرب (37/2) بتصرف.

[2] نزهة النظر (102) بتصرف.

[3] التقريب مع التدريب جـ 1 . ص 218.

[4] النخبة وشرحها له ص44.

ثم إنّه قد يكون الانقطاع في مكان واحد من الإسناد، وقد يكون في أكثر من مكان، كأن يكون في مكانين، أو ثلاثة مثلاً.

3- مثاله

"ما رواه عبدالرزاق عن الثوري عن أبي اسحق عن زيد بن يُثيع عن حُذيفة مرفوعاً: إنْ وليتموها أبا بكر فقوي أمين"[1]، فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسطه وهو "شريك" سقط من بين الثوري، وأبي اسحق، إذ إنّ الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحق مباشرة وإنما سمعه من شريك، وشريك سمعه من أبي إسحق.

فهذا الانقطاع لا ينطبق عليه اسم المرسل، ولا المعلق، ولا المعضل، فهو منقطع.

4- حكمه

المنقطع ضعيف بالاتفاق بين العلماء ؛ وذلك للجهل بحال الراوي المحذوف.

(ب) السقط الخفي

1- المُدَلَّس

1- تعريف التدليس

لغة: المدلس اسم مفعول من التدليس، والتدليس في اللغة: كِتْمان عَيْبِ السلعة عن المشتري، وأصل التدليس مشتق من "الدَّلس" وهو الظلمة، أو اختلاط الظلام كما في القاموس[2]، فكأن المدلِّس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره فصار الحديث مُدلَّسا.

---

[1] أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص36، وأخرجه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط بمعناه، انظر مجمع الزوائد جـ5. ص 176

[2] القاموس جـ2 . ص 224.

اصطلاحاً: إخفاء عيب في الإسناد. وتحسين لظاهره[1].

2- أقسام التدليس

للتدليس قسمان رئيسان هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

أ- تدليس الإسناد

لقد عرف علماء الحديث هذا النوع من التدليس بتعريفات مختلفة، وسأختار أصحها وأدقها[2] وهو تعريف الإمامين أبي أحمد بن عمرو البزار وأبي الحسن بن القطان. وهذا التعريف هو:

"أن يَرْوِيَ الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر سمعه منه"[3].

شرح التعريف: ومعنى هذا التعريف أن تدليس الإسناد أن يروي الراوي عن شيخ قد سَمِعَ منه بعض الأحاديث، لكن هذا الحديث الذي دلسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخ آخر عنه، فيُسْقِطُ ذلك الشيخَ ويرويه عنه بلفظ محتمل للسماع وغيره، كـ (قال) أو (عن) ليوهم غيره أنه سمعه منه، لكن لا يصرح بأنه سمع منه هذا الحديث، فلا يقول: (سمعت) أو (حدثني)؛ حتى لا يصير كذاباً بذلك، ثم قد يكون الذي أسقطه واحداً، أو أكثر.

الفرق بيه وبين الإرسال الخفي

قال أبو الحسن بن القطان - بعد ذِكْرِهِ للتعريف السابق - "والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه" وإيضاح ذلك أن كلا من المدلِّس،

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (41/1).

[2] المصدر نفسه.

[3] شرح ألفية العراقي جـ1 . ص 180.

والمرسل إرسالا خفياً يَرْوِي عن شيخ شيئاً لم يسمعه منه، بلفظ يحتمل السماع، وغيره، لكن المدلِّس قد سمع من ذلك الشيخ أحاديث غير التي دلسها، على حين أن المرسل إرسالا خفياً لم يسمع من ذلك الشيخ أبداً، لا الأحاديث التي أرسلوها، ولا غيرها لكنه عاصره، أو لقيه.

مثاله: ما أخرجه الحاكم[1]، بسنده إلى على بن حَشْرَم قال: "قال لنا ابن عيينة: عن الزهري. فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عن عبدالرزاق عن مَعْمَر عن الزهري" ففي هذا المثال أسقط ابنُ عُيينة اثنين بينه، وبين الزهري.

ب- تدليس التسوية

هذا النوع من التدليس هو في الحقيقة نوع من أنواع تدليس الإسناد.

تعريفه: هو رواية الراوي عن شيخه، ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، وصورة ذلك أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيُسْقِط الضعيف الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيُسَوِّيَ الإسناد كله ثقات.

وهذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفيه غرر شديد.

---

[1] معرفة علوم الحديث ص 130.

أشهر من كان يفعله

بَقّية بن الوليد. قال أبو مُسْهر: أحاديث بَقِيَّة ليست نَقَيَّه فكنْ منها على تَقِيَّة[1] والوليد بن مسلم.

مثاله

ما رواه ابن أبي حاتم في العلل[2] قال: "سمعت أبي. وذَكَرَ الحديث الذي رواه اسحاق بن راهويه عن بقية حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر حديث "لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقْدَةَ رأيه". قال أبي: هذا الحديث له أمر قل من يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو (ثقة) عن اسحاق بن أبي فروة (ضعيف) عن نافع (ثقة) عن ابن عمر عن النبي صلي الله عليه وسلم. وعبيد الله بن عمرو، كنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكناه بقيةُ ونسبه إلى بن أسد ؛ كي لا يفطن له، حتى إذا ترك اسحاق بن أبي فروة لا يُهْتَدَى له"[3].

ج- تدليس الشيوخ

1- **تعريفه:** هو أن يَرْوي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيُسَمِّيهُ أو يَكْنيَهُ أو يَنْسِبَهُ أو يَصِفه بما لا يُعْرَفُ به؛ كي لا يُعْرَفَ[4].

2- **مثاله:** قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: "حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني".

---

(1) ميزان الاعتدال جـ1 . ص 332.

(2) "العلل" (1957) و الخطيب في "الكفاية" (ص364) ، ونقله العلائي في "جامع التحصيل" (ص103).

(3) شرح الألفية للعراقي جـ1 . ص 190 والتدريب جـ1 . ص 225.

(4) علوم الحديث ص66.

3- حكم التدليس

أ- أمّا تدليس الإسناد: فمكروه جداً، قد ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذماً له؛ فقال فيه أقوالاً منها: "التدليس أخو الكذب".

ب- وأمّا تدليس التسوية: فهو أشد كراهة منه، حتى قال العراقي: "أنه قادح فيمن تَعَمَّدَ فعله".

ج- وأمّا تدليس الشيوخ: فكراهته أخف من تدليس الإسناد؛ لأن المدلس لم يُسقط أحداً، وإنما الكراهة بسبب تضييع المروي عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع، وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه.

4- الأغراض الحاملة على التدليس

أ) الأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ أربعة هي:

1- ضعف الشيخ، أو كونه غير ثقة.

2- تأخر وفاته، بحيث شاركه في السماع منه جماعة دونه.

3- صغر سنه، بحيث يكون أصغر من الراوي عنه.

4- كثرة الرواية عنه، فلا يحب الإكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة[1].

ب) الأغراض الحاملة على تدليس الإسناد خمسة وهي:

1- توهيم عُلُوِّ الإسناد.

2- فَوَات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.

3- 4- 5- الأغراض الثلاثة الأولى المذكورة في تدليس الشيوخ.

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (43/1).

5- أسباب ذم المدلس: ثلاثة هي:

أ- إيهامه السماع ممن لم يسمع عنه.

ب- عدوله عن الكشف إلى الاحتمال.

ج- علمه بأنه لو ذكر الذي دَلَّس عنه لم يكن مَرْضِيّا[1].

6- حكم رواية المدلِّس

1- اختلف العلماء في قبول رواية المدلِّس على أقوال، أشهرها قولان:

الأول: رد رواية المدلس مطلقا وإن بَيَّن السماع ؛ لأن التدليس نفسه جرح، (وهذا غير معتمد).

الآخر: التفصيل، (وهو الصحيح).

إنْ صرح بالسماع قبلت روايته، أي: إن قال (سمعت)، أو نحوها، قبل حديثه.

وإن لم يصرح بالسماع لم تقبل روايته، أي: إن قال (عن)، ونحوها لم يقبل[2] حديثه.

7- بم يعرف التدليس؟

يعرف التدليس بأحد أمرين:

أ- إخبار المدلس نفسه إذا سئل مثلا، كما جرى لابن عيينة

ب- نَصُّ إمام من أئمة هذا الشأن، بناء على معرفته ذلك من البحث، والتتبع.

8- أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين

هناك مصنفات في التدليس، والمدلسين كثيرة، أشهرها:

---

[1] راجع الكفاية ص 358.

[2] علوم الحديث ص 67 – 681.

أ- ثلاثة مصنفات للخطيب البغدادي، واحد في أسماء المدلسين، واسمه (التبيين لأسماء المدلسين)[1] والآخران أفرد كلاً منهما لبيان نوع من أنواع التدليس[2].

ب- التبيين لأسماء المدلسين: لبرهان الدين بن الحلبي (وقد طبعت هذه الرسالة).

ج- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر (وقد طبعت أيضا).

2- المُرْسَل الخَفِيّ

1- تعريفه

لغة: المرسل لغة اسم مفعول من الإرسال بمعنى الإطلاق، كأن المرسل أطلق الإسناد ولم يصله، والخفي: ضد الجلي ؛ لأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر، فلا يدرك إلا بالبحث[3].

اصطلاحًا: أن يَرْوِيَ عمن لقيه، أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع، وغيره كـ (قال)[4].

2- مثاله: ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة ابن عامر مرفوعاً: رحم الله حارس الحرس[5]، فان عمر لم يلق عقبة كما قال المزي في الأطراف[6].

---

[1] الكفاية ص 3612.

[2] الكفاية ص 3573.

[3] لسان العرب (285/11) مادة رسل بتصرف.

[4] نزهة النظر(86).

[5] ابن ماجه – كتاب الجهاد – جـ 2 ص 925 رقم الحديث / 2769.

[6] تحفة الأشراف (314/7).

3- بم يعرف؟

يُعرف الإرسال الخفي بأحد أمور ثلاثة وهي:

أ- نَصُّ بعض الأئمة على أن هذا الراوي لم يلق من حدث عنه، أو لم يسمع منه مطلقاً.

ب- إخباره عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه، أو لم يسمع منه شيئاً.

ج- مجيء الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الراوي، وبين من روي عنه. وهذا الأمر الثالث فيه خلاف بين العلماء؛ لأنه قد يكون من نوع (المزيد في متصل الأسانيد).

4- حكمه

هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه فحكمه حكم المنقطع.

5- أشهر المصنفات فيه

كتاب (التفصيل لمبهم المراسيل) للخطيب البغدادي[1].

ملحقات الحديث المنقطع: المعنعن، والمُؤَنَّن

1- تمهيد

لقد انتهت أنواع المردود الستة التي سبب ردها سقط من الإسناد، لكن لما كان المعنعن والمؤنن مختلفا فيهما، هل هما من نوع المنقطع، أو المتصل، لذا رأيت إلحاقهما بأنواع المردود بسبب سقط من الإسناد.

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (45).

2- تعريف المعنعن

أ- لغة: المعنعن: اسم مفعول من "عنعن" بمعنى قال: "عن، عن"[1].

ب- اصطلاحاً: قول الراوي: فلان عن فلان[2].

3- مثاله

ما رواه ابن ماجه قال: "حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا معاوية بن هشام، ثنا سفيان، عن أسامة بن زيد، عن عثمان بن عروة، عن عروة، عن عائشة. قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف"[3].

4- هل هو من المتصل أو المنقطع؟

اختلف العلماء فيه على قولين:

أ- قيل إنه منقطع حتى يتبين اتصاله، وهذا القول غير معتمد.

ب- والقول الصحيح الذي عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث، والفقه، والأصول: "إنه متصل بشروط، اتفقوا على شرطين منها، واختلفوا في اشتراط ما عداهما؛ أما الشرطان اللذان اتفقوا على أنه لا بد منهما - ومذهب مسلم الاكتفاء بهما - فهما:

1- ألا يكون المعنعن مدلسا.

2- أن يمكن لقاء بعضهم بعضا. أي لقاء المعنعِن بمن عنعن عنه.

وأما الشروط التي اختلفوا على اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي:

---

[1] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطى رقم (29).

[2] علوم الحديث، ص61.تيسير مصطلح الحديث (107/1).

[3] ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ج1، ص321 رقم الحديث / 1005، بلفظه.

1- ثبوت اللقاء: وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين.

2- طول الصحبة: وهو قول أبي المظفر السمعاني.

3- معرفته بالرواية عنه: وهو قول أبي عمرو الداني"[1].

5- تعريف المؤنَّن

أ- لغة: اسم مفعول من "أنَّن" بمعنى قال: "أنّ، أنّ"[2].

ب- اصطلاحًا: وهو قول الراوي: حدثنا فلان أن فلانا قال ...[3].

6- حكم المؤنَّن:

أ- قال أحمد وجماعة: هو منقطع حتى يتبين اتصاله، وهذا القول غير معتمد.

ب- وقال الجمهور: "(أنّ) كـ (عن)، ومطلقه محمول على الاتصال، والسماع، بالشروط المتقدمة.

أي: أن "المؤنن" كـ "المعنعن" في الحكم، وبالشروط نفسها المذكورة في نوع المعنعن"[4].

---

[1] فتح المغيث (206/1).

[2] معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطى رقم (29).

[3] تيسير مصطلح الحديث (107).

[4] المصدر نفسه.

المبحث الثالث: أنواع المردود بسبب طعن في الراوي

1- المراد بالطعن في الراوي

المراد بالطعن في الراوي جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، أو من ناحية ضبطه، وحفظه.

2- أسباب الطعن في الراوي

أسباب الطعن في الراوي عشرة أسباب؛ خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة منها تتعلق بالضبط.

أ- أمّا التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي:

1- الكذب.

2- التهمة بالكذب.

3- الفسق.

4- البدعة.

5- الجهالة، أي: جهالة العين.

ب- وأمّا التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:

1- فحش الغلط.

2- سوء الحفظ.

3- الغفلة.

4- كثرة الأوهام.

5- مخالفة الثقات.

وسأذكر أنواع الحديث المردود بكل سبب من هذه الأسباب على التوالي، مبتدئا بالسبب الأشد طعنا، وهو الكذب، والله ولى التوفيق.

1- الموضوع

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحديثه يسمى (الموضوع).

1- تعريفه

أ- لغة: هو اسم مفعول، من (وضع الشيء) أي: حطه ؛ سمي بذلك لانحطاط رتبته[1].

ب- اصطلاحاً: هو الكذب، المختلق، المصنوع، المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[2]، قال الشيخ أبوشهبة: "قلت: هو عند التحقيق ليس بحديث، لكن لما كانت صورته صورة الحديث من ذكر السند، والمتن سموه كذلك، أو هو باعتبار زعم واضعه[3].

2- رتبته

هو شر الأحاديث الضعيفة، وأقبحها، وبعض العلماء يعده قسما مستقلا، وليس نوعا من أنواع الأحاديث الضعيفة.

---

[1] لسان العرب (397/8) بتصرف.

[2] تدريب الراوي، 1/ 323.

[3] الوسيط (319).

3- حكم روايته

أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه؛ لحديث مسلم: "من حدث عني بحديث يُرَى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[1].

4- هل تقبل رواية من كذب في الحديث، وإن تاب؟

ولِمَا للكذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من إفساد في الشريعة، وإبطال في الدين ذهب جمهور المحدثين إلى أن من كذب في حديث واحد فسق، وردت روايته، وبطل الاحتجاج بها، وإن تاب وحسن توبته ومن هؤلاء أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدي، والصيرفي، والسمعاني[2]، وخالف في ذلك النووي فقال: والمختار القطع بصحة توبته في هذا، وقبول روايته بعدها إذا صحت توبته بشروطها[3] ، ومذهب الجمهور أحوط للحديث، وأبعد من الريبة في الروية.

5- أقسام الموضوع

1- أن يضع الواضع كلاما من عند نفسه، ينسبه إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، أو إلى الصحابي مثال ما وضع على الرسول: (لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفع)[4]، وهو كذب باطل من صنع عباد الأوثان.

---

[1] مقدمة مسلم / باب وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذابين ج1، ص8. ومعنى "(يُرَى") يروى بضم الياء وفتحها و (الكاذبين) بصيغة المثنى، أو الجمع فعلى فتح الياء يكون بمعنى (يعلم) ، وعلى ضمها يكون بمعنى (يظن) فدل على أن من علم، أو ظن أنه موضوع لا تحل له روايته، والمراد برواية (الكاذبين) بالتثنية عن وضعه ومن أذاعه، والمراد برواية (الكاذبين) بالجمع أي: صار في عدادهم.

[2] علوم الحديث لابن الصلاح 128.

[3] شرح النووي على صحيح مسلم ج1 ص70.

[4] أورده السخاوي فى المقاصد الحسنة (542/1) ونقل قول ابن تيمية:إنه كذب، وقول ابن حجر: لاأصل له.

ومثال ما وضع على الصحابي ما وضعته الرافضة على سيدنا علي – رضي الله تعالى عنه – من أنه قال: (لما غسلت النبي – صلى الله عليه وسلم – شربت من سرته ومحجن عينيه، فورثت علم الأولين والآخرين)[1].

2- أن يأخذ الواضع كلاما لبعض الصحابة، أو التابعين، أو الحكماء، أو ما يروى في الإسرائيليات[2] مثلا فينسبه إلى رسول الله ؛ ليروج، وينال القبول.

6- كيف يعرف الحديث الموضوع؟ (أمارات الوضع)

يعرف الحديث الموضوع من دون النظر في إسناده بأمور؛ منها:

أ- إقرار الواضع بالوضع: كإقرار أبي عصمة نوح بن أبي مريم بأنه وضع حديث فضائل سور القرآن سورة سورة، عن ابن عباس.

ب- أو ما يتنزل منزلة إقراره: كأن يحدث عن شيخ، فيسأل عن مولده هو، فيذكر تاريخا تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هو، ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده.

ج- أو قرينة في الراوي: مثل أن يكون الراوي رافضيا، والحديث في فضائل أهل البيت.

د- أو قرينة في المروي: مثل كون الحديث ركيك اللفظ، أو مخالفا للحس، أو مخالفا لصريح القرآن.

7- دواعي الوضع، وأصناف الوضاعين

لوضع الحديث دواعٍ كثيرة تدعو الوضاع لوضعه، فمن أبرزها ما يلي:

---

[1] المصدر السابق (538/1) قال:وقال النووي:ليس بصحيح.

[2] الإسرائيليات: هي أقاويل بني إسرائيل التي تلقوها عن علمائهم وكتبهم وقد توسع فيها فأصبحت تطلق على ما دخل الحديث من معارف أهل الكتاب.

1- **التقرب إلى الله تعالى**: وذلك بوضع أحاديث ترغب الناس في الخيرات، وأحاديث تخوفهم من فعل المنكرات، وهؤلاء الوضاعون قوم ينتسبون إلى الزهد، والصلاح، وهم شر الوضاعين؛ لأن الناس قبلت موضوعاتهم ثقة بهم.

ومن هؤلاء: ميسرة بن عبد ربه، فقد روى ابن حبان في الضعفاء عن ابن مهدي قال: "قلت لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس[1].

2- **الانتصار للمذهب**: لا سيما مذاهب الفرق السياسية، وذلك بعد ظهور الفتنة، وظهور الفرق السياسية، كالخوارج، والشيعة، وبين الأمويين، والعباسيين فقد وضعت كل فرقة من الأحاديث ما يؤيد مذهبها، كحديث: (علي خير البشر، من شك فيه كفر). فقد قال بعضهم: (**كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئا جعلناه حديثا**)، والتعصب للجنس والمكان وغير ذلك.

3- **الطعن في الإسلام**: وهؤلاء الوضاعون قوم من الزنادقة لم يستطيعوا أن يكيدوا للإسلام جهارا، فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث، فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام والطعن فيه. **مثل ما روي**: "**إن الله لما أراد** أن يخلق نفسه خلق الخيل وأجراها فعرقت فخلق نفسه منها"، قال ابن عساكر: هذا موضوع، وضعه بعض الزنادقة ؛ ليشنع به على أهل الحديث في روايتهم المستحيل، وهو ما يقطع ببطلانه عقلاً، وشرعاً، ومن ذلك أيضاً أحاديث لا تتفق والحقائق العلمية مثل: "الباذنجان شفاء من كل داء" أو فيها دعوى إلى

---

[1] تدريب الراوي ج1، ص283 بتصرف.

الإباحية مثل: "النظر إلى الوجه الجميل عبادة" وهذه وأمثالها مما لا يصدر قطعا عن المعصوم ﷺ[1].

ومن هؤلاء: محمد بن سعيد الشامي، المصلوب في الزندقة، فقد روى عن حميد، عن أنس، مرفوعا: "أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي، إلا أن يشاء الله"، ولقد بين جهابذة الحديث أمر هذه الأحاديث، ولله الحمد والمنة[2].

4- **التزلف إلى الحكام**: أي: تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف، مثل: قصة غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي مع أمير المؤمنين المهدي، حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام، فساق بسنده على التوّ إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا سبق إلا في نصلٍ، أو خفٍّ، أو حافرٍ، أو جناح" فزاد كلمة "أو جناح" لأجل المهدي، فعرف المهدي ذلك، فأمر بذبح الحمام، وقال: أنا حملته على ذلك. وطرد هذا الوضاع المتزلف، وعامله بعكس قصده.

5- **التكسب وطلب الرزق**: كبعض القصاص الذين يتكسبون بالتحدث إلى الناس، فيوردون بعض القصص المسلية، والعجيبة ؛ حتى يستمع إليهم الناس، ويعطوهم، كأبي سعيد المدائني.

ومن صفاقات القصاص، وتبجحاتهم ما روي أنه صلى أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين بمسجد "الرصافة" فقام بين أيديهم قاص فقال: "حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول

---

[1] اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ج1، ص238 وما بعدها.

[2] الوسيط في علوم الحديث (329).

الله – صلى الله عليه وسلم: "من قال: لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب، وريشه من مرجان... وأخذ في قصة طويلة جدا من هذا القبيل"، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى، ويحيى ينظر إليه فقال: أنت حدثته بهذا؟ فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة، فلما انتهى أشار له يحيى فجاء متوهما نوالا، فقال له يحيى: من حدثك بهذا؟ قال: ابن حنبل، ويحيى بن معين فقال: أنا يحيى، وهذا أحمد ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فإن كان ولا بد فعلى غيرنا، فقال الرجل القصاص: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققته إلا الساعة فقال يحيى: وكيف؟ قال: كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل غيركما؟

6- **قصد الشهرة**: وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث، فيقلبون سند الحديث ؛ ليستغرب، فيرغب في سماعه منهم، كابن أبي دحية، وحماد النصيبي[1].

7- **مذهب الكرامية[2] في وضع الحديث**

زعمت فرقة من المبتدعة، سموا بالكرامية، جواز وضع الأحاديث في باب الترغيب، والترهيب فقط، واستدلوا على ذلك بما روي في بعض طرق حديث: "من كذب علي متعمدا" من زيادة جملة: "ليضل الناس"؛ ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث.

---

[1] تدريب الراوي ج1، ص286.

[2] الْكَرَّامِيَّةُ هى فرقة تنسب إلى محمد بن كرام قالت بتجسيم المعبود، وزعمت أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقي عرشه.

وقال بعضهم: "نحن نكذب له، لا عليه" وهذا الاستدلال في غاية السخف؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتاج شرعه إلى كذابين ليروجوه.

وهذا الزعم خلاف إجماع المسلمين، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجويني، فجزم بتكفير واضع الحديث.

8- خطأ بعض المفسرين في ذكر بعض الأحاديث الموضوعة في تفاسيرهم

لقد أخطأ بعض المفسرين في ذكرهم أحاديث موضوعة في تفاسيرهم من غير بيان وضعها، لا سيما الحديث المروي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، ومن هؤلاء المفسرين:

ووصف ابن كرام معبوده: أنه جوهر، قال: إن الله تعالى أحدي الذات أحدي الجوهر. إلى غير ذلك من معتقداتهم.الفرق بين الفرق (202).

أ- الثعلبي.

ب- الواحدي.

ج- الزمخشري.

د- البيضاوي.

هـ- الشوكاني.

9- أشهر الوضاعين

الوضاعون أصناف متعددة فمنهم زنادقة، ومنهم أصحاب أهواء كالشيعة، والخوارج، ومنهم قصاصون كأبي سعيد المدائني، وزرعة القاضي، كان بالكوفة على عهد الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – ومنهم متزلفون للحكام، ومنهم متصوفة، كما ذكرنا في الفصل السابق.

والوضاعون منهم من كان ساذجاً، يضع أشياء إذا سمعها المبتدئ في صنعة الحديث أدرك وضعها، ومنهم من كان خبيثاً ماكراً أحكم الكذب، وأجاد الدس بحيث لا يعرف وضعه إلا الجهابذة النقاد الذين تمرسوا في النقد، ولعل هذا هو بعض أسباب اختلاف الحفاظ في أحاديث بالحكم عليها بالوضع وعدمه، فقد يخفى على أحدهم ما لا يخفى على الآخر وإليك بعضهم:

1- أبان بن جعفر النميري: قال ابن حبان: وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث.
2- أحمد بن الصلت الحماني: قال ابن عدي: ما رأيت في الكذابين أقل حياء منه.
3- أحمد بن عبد الله الجويباري: وضع أحاديث تشهد للكرامية يضرب المثل بكذبه.
4- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة هو الذي صنعها.
5- عبد القدوس بن حبيب عن عكرمة: قال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات.
6- محمد بن الحجاج اللخمي: وهو واضع حديث: "الهريسة تشد الظهر".
7- محمد بن شجاع الثلجي: كان يضع الأحاديث في التشبيه وينسبها إلى أهل الحديث يثلبهم بها.
8- محمد بن مروان السدي الصغير: معروف بالوضع في التفسير، أما السدي الكبير: (إسماعيل بن عبد الرحمن الأعور) فثقة.
9- نوح بن أبي مريم: قيل: إنه كان جامعا لكل شيء إلا الصدق، وهو واضع حديث (فضائل السور).
10- وهب بن وهب القاضي: وهو الذي وضع للرشيد حديث: إن النبي كان يُطَّير الحَمَام.

11- رَتَن الهندي كذاب دجال ظهر بعد الستمائة ببلاد الهند، وادعى السماع من النبي – صلى الله عليه وسلم – ولرتن هذا نسخة موضوعة، وقد تشكك الإمام الذهبي في وجود رتن هذا، ورجح أنه شخصية خيالية، وهو ما أميل إليه، والظاهر أن بعض الكذابين اتخذ من اسمه وسيلة لنشر ترهاته، وأباطيله، وهناك أناس غير (رتن) ادعوا الصحبة في عصور متأخرة عن عصر الرسول، ويكذبهم في دعواهم الصحبة ما رواه الشيخان في صحيحيهما أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال –قبل موته بشهر: "أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مئة سنة لا يبقى على ظهر الأرض ممن هو عليها اليوم أحد"[1].

فهذا الحديث أصل في أن الصحبة لا تثبت بعد مائة وعشر من الهجرة، وقد صَدَّق الاستقراء هذا الخبر، فما تأخر أحد من صحابة رسول الله عن هذا التاريخ، فلا تلق بالا إلى مثل هذه الدعاوي الكاذبة التي يصادمها النقل الصحيح، ولا تتفق وسنة الله في الكون فما عهدنا في أعمار البشر مثل هذا الطول.

10- أشهر المصنفات فيه

أ- كتاب الموضوعات: لابن الجوزي، وهو من أقدم ما صنف في هذا الفن، لكنه متساهل في الحكم على الحديث بالوضع، لذا انتقده العلماء وتعقبوه.

ب- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي، وهو اختصار لكتاب ابن الجوزي، وتعقيب عليه، وزيادات لم يذكرها ابن الجوزي.

ج- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: لابن عراق الكناني، وهو تلخيص لسابقيه، وهو كتاب حافل مهذب مفيد.

---

[1] رواه البخاري رقم (116) و (601) ، ومسلم رقم (2537).

د- الأباطيل للجوزقاني. وهو الحافظ الحسن بن إبراهيم الْمُتَوَقَّ سنة 543 ثلاث وأربعين وخمسمائة، وهو كتاب صغير على تساهل فيه.

هـ- "الدر الملتقط في تبيين الغلط" للعلامة رضي الدين أبي الفضل حسن بن محمد الصغاني الْمُتَوَقَّ "650" وفي بعض ما ذكره ما ينتقد عليه.

و- "تذكرة الموضوعات" للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الْمُتَوَقَّ سنة "507" وفيه ما ليس بموضوع وهو مطبوع.

ز- "تذكرة الموضوعات" للفتني محمد بن طاهر الْمُتَوَقَّ سنة "986"، وفيه ما ليس بموضوع وهو مطبوع.

ح- "الموضوعات" للشيخ علي القاري الحنفي الْمُتَوَقَّ "1014"، وهو حسن مع اختصاره وهو مطبوع.

ط- "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" للعلامة محمد بن علي الشوكاني الْمُتَوَقَّ "1250"، وعليه فيه مؤاخذات في ذكر ما ليس بموضوع وهو مطبوع.

11- "آثار الوضع **السيئة"**

1- من آثار الوضع السيئة في الحديث أن ترعرعت في ظله فرق سياسية، ومذهبية ما كان لها أن تقوم على قدميها لو لم يكن لها هذا السند من الأحاديث،

2- قد فتحت هذه الموضوعات لأعداء الدين من القساوسة، والمتعصبين من المستشرقين منفذاً ينفذون منه إلى الطعن في الإسلام، وفي رسوله، وجل اعتمادهم على الروايات الباطلة، والإسرائيليات الزائفة التي ذكرها المفسرون، والمؤرخون ومن على شاكلتهم ممن ليسوأأهلاً للحديث الذين يميزون بين غثه، وسمينه، وقد أمكنهم بمثل هذه الأباطيل أن يجعلوا حجابا بين الإسلام وبين من يريد أن يعتنقه من الغربيين.

3- من الآثار السيئة الضرر بالعقيدة كأحاديث التجسيم والتشبيه، فقد ضل بسببها قوم حتى زعموا أن الله جسم من الأجسام، وكحديث: "لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفع"، فقد تعلق به بعض الجهال الأغبياء فنفضوا قلوبهم من الثقة بالله، وانصرفوا إلى بعض الجمادات، والمخلوقات يرجون النفع، أو دفع الضر فوقعوا في الضلال المبين.

4- من الآثار السيئة تكثير البدع، وتنفيق سوقها فكثير من البدع تجد منشأها من الأحاديث الموضوعة، وذلك مثل بدعة الخرقة عند الصوفية على الهيئة المتعارفة عندهم، فقد اعتمدوا فيها على أحاديث أنكرها أهل العلم قاطبة، وكذا بدعة التواجد، والرقص عند السماع، كذا بدعة صلاة الرغائب، وصلاة نصف شعبان بطريقة غير مشروعة، وصلوات الأيام، والليالي وصيام أيام مخصوصة من رجب كلها أساسها الأحاديث المكذوبة، وكذا بدعة النوح، والبكاء يوم عاشوراء، وبدعة الفرح والسرور فيه، فقد وضع محبو الحسين -رضي الله عنه- أحاديث الحزن، ووضع أعداؤهم أحاديث الفرح[1]، وقد بلغ من المبتدعة أن زادوا في حديث: "كل بدعة ضلالة ...": "إلا بدعة في عبادة"، وقد كذبوا فكل بدعة أيا كان نوعها ضلالة.

من الآثار السيئة التهاون بالأعمال الصالحة، والتكاسل عنها، وعدم التحرج من ارتكاب الآثام، وذلك كالأحاديث التي ترتب الثواب الكثير جدا على العمل القليل، وكالأحاديث التي تغري الفساق، والمجان مثل: "سفهاء مكة حشو الجنة"، ومثل: "الكريم حبيب الله، وإن كان فاسقاً، والفاسق السخي أحب إلى الله من عابد بخيل"، وهما كذبان قطعاً، ومناقضان للقرآن والسنة المستفيضة. إلى غير ذلك من الآثار السيئة.[2].

---

[1] منهاج السنة ج2 ص248.

[2] الوسيط (34).

2- المتروك[1]

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو التهمة بالكذب – وهو السبب الثاني– سمي حديثه: المتروك.

1- تعريفه

أ- **لغة:** اسم مفعول من "الترك" وتسمي العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ "التريكة" أي متروكة، لا فائدة منها[2].

ب- **اصطلاحا:** هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب[3].

2- أسباب اتهام الراوي بالكذب

أسباب اتهام الراوي بالكذب أحد أمرين؛ هما:

أ- ألا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة[4].

ب- أن يعرف الراوي بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

3- مثاله

حديث عمرو بن شمر الجعفي الكوفي، عن جابر، عن أبي الطفيل، عن علي وعمار قالا: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق.

---

[1] هذا النوع ذكره الحافظ ابن حجر في النخبة، ولم يذكره قبله ابن الصلاح، ولا النووي.

[2] انظر القاموس ج3 ص306.

[3] نخبة الفكر، وشرحها نزهة النظر، ص92.

[4] القواعد المعلومة: هي القواعد العامة التي استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامة صحيحة، مثل قاعدة "الأصل براءة الذمة".

وقد قال النسائي، والدارقطني، وغيرهما من عمرو بن شمر: "متروك الحديث[1].

4- رتبته

إن شر أنواع الضعيف الموضوع، ويليه المتروك، ثم المنكر، ثم المعلل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب. كذا رتبه الحافظ ابن حجر[2].

3- المنكَر

إذا كان سبب الطعن في الراوي فحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق –وهو السبب الثالث والرابع والخامس– فحديثه يسمى المنكر.

1- تعريفه

أ- **لغة:** هو اسم مفعول من "الإنكار" ضد الإقرار[3].

ب- **اصطلاحا:** عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة، أشهرها: تعريفان، وهما:

1- هو الحديث الذي في إسناده راوٍ فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه[4].

وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر، ونسبه لغيره، ومشى على هذا التعريف البيقوني في منظومته فقال:

---

[1] ميزان الاعتدال ج3، ص268.

[2] انظر التدريب ج1، ص295، والنخبة وشرحها ص91 وما بعدها. **بتصرف**.

[3] لسان العرب(233/5) بتصرف.

[4] انظر النخبة وشرحها ص112.

ومنكر الفرد به راوٍ غدا ... تعديله لا يحمل التفردا.

2- هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة[1].

وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر، واعتمده، وفيه زيادة على التعريف الأول، وهي: قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة.

2- الفرق بينه وبين الشاذ

أ- أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لما رواه من هو أولى منه.

ب- أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة[2].

فيعلم من هذا أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف.

قال ابن حجر: "وقد غفل من سوى بينهما"[3].

3- مثاله

أ- **مثال للتعريف الأول**: ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعا "كلوا البلح بالتمر؛ فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان[4].

---

[1] المصدر السابق ص214.

[2] المراد بالمقبول هنا ما يشمل راوي الصحيح وراوي الحسن "أي: العدل التام الضبط، أوالعدل الذي خف ضبطه".

[3] انظر النخبة وشرحها ص214 ويعني بقوله هذا ابن الصلاح، فقد سوى بين الشاذ والمنكر في "علوم الحديث" ص80 إذ قال: "المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه".

[4] رواه ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب أكل البلح والتمر: 2/ 1105، حديث 3330، والنسائى فى الكبرى (6690) قال المزى في تحفة الأشراف (17334): قال النسائى: هذا حديث منكر.

قال النسائي: "هذا حديث منكر، تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده"[1].

ب- مثال للتعريف الثاني: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق

حُبيب بن حَبيب الزيات، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقرى الضيف دخل الجنة".

قال أبو حاتم: "هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف"[2].

4- رتبته

يتبين من تعريفَي المنكر المذكورين آنفا أن المنكر من أنواع الضعيف جدا؛ لأنه إما راويه ضعيف موصوف بفحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق، وإما راويه ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد، لذلك مر بنا في بحث (المتروك) أن المنكر يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة المتروك.

"فائدة": قول بعض العلماء: أنكر ما رواه فلان لا يدل على أن الحديث منكر ضعيف؛ لأن النكارة هنا نسبية.

---

[1] العلل(5 / 359) (2044) وانظر التدريب ج1، ص240. والحديث أخرجه الطبرانى فى الكبير(12692) قال الهيثمى(1 / 46): فِي الْكَبِيرِ، وَفِي إِسْنَادِهِ حَبِيبُ بْنُ حَبِيبٍ أَخُو حَمْزَةَ بْنِ حَبِيبٍ الزَّيَّاتِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

[2] وأخرج هذه الرواية موقوفة عبد الرزاق في "جامع معمر" (20529/المصنف) من طريق معمر، وإبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" (52) من طريق عمار بن رُزَيق، كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي، به، موقوفًا على ابن عباس.ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الحربي في "إكرام الضيف" (51) ، والبيهقي في "الشعب" (9147).

4- المعروف[1]

1- تعريفه

أ- لغة: هو اسم مفعول، من "عرف"[2].

ب- اصطلاحاً: ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الضعيف[3].

فهو بهذا المعنى مقابل للمنكر، أو بتعبير أدق، هو مقابل لتعريف المنكر الذي اعتمده الحافظ ابن حجر.

2- مثاله

أما مثاله فهو المثال الثاني الذي مر في نوع المنكر، وهو: "من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقرى الضيف، دخل الجنة". لكن من طريق الثقات الذين رووه موقوفاً على ابن عباس، أي أنه من كلام ابن عباس، وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهو عكس رواية حبيب الذي رواه مرفوعا؛ لأن ابن أبي حاتم قال - بعد أن ساق حديث حبيب المرفوع: "هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا، وهو المعروف"[4].

---

[1] لم يذكر "المعروف" هنا؛ لأنه من أنواع المردود، وإنما ذكر هنا لمناسبة قسيمه "المنكر"؛ هذا و"المعروف" من أقسام المقبول الذي يحتج به، كما هو معروف.

[2] لسان العرب (239/9).

[3] نخبة الفكر، مع شرحها ص214.

[4] العلل (5 / 359) (2044) وانظر التدريب ج1، ص240. **وانظر ص71**.

5- الشاذ، والمحفوظ

1- تعريف الشاذ

أ- **لغة**: اسم فاعل، من "شذ" بمعنى "انفرد"[1] فالشاذ، معناه: "المنفرد عن الجمهور".

ب- **اصطلاحا**: عرفه العلماء بعدة تعريفات، أشهر هذه التعريفات والذي اختاره الحافظ: هو ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات[2].

2- شرح التعريف

المقبول هو: العدل الذي تم ضبطه، أو العدل الذي خف ضبطه، / والذي هو أولى منه: هو الراوي الذي يكون أرجح منه؛ لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

هذا وقد اختلف العلماء في تعريفه على أقوال متعددة، لكن هذا التعريف هو الذي اختاره الحافظ ابن حجر، وقال: إنه المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح[3].

3- أين يقع الشذوذ؟

يقع الشذوذ في السند، كما يقع في المتن أيضا.

---

[1] القاموس المحيط (334/1) بتصرف.

[2] انظر النخبة مع شرحها، ص214.

[3] انظر المصدر السابق، ص214.

أ- مثال الشذوذ في السند

ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه، من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس، "أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه"[1] وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس.

ولذا قال أبو حاتم:[2] "المحفوظ: حديث ابن عيينة" فحماد بن زيد من أهل العدالة، والضبط، ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه.

ب- مثال الشذوذ في المتن

ما رواه أبو داود، والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعا: "إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه"[3] قال البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا؛ فإن الناس إنما رووه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم. لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.

4- المحفوظ

هذا ويقابل الشاذ "المحفوظ" وهو: ما رواه الأوثق مخالفا لرواية الثقة.

ومثاله: هو المثالان المذكوران في نوع الشاذ، لكن من طريق الأوثق.

---

[1] أخرجه عبد الرزاق (16192)، والحميدي (523)، وسعيد بن منصور (194)، وابن ماجه (2741)، والترمذي (2106)، والنسائي في"الكبرى" (6409)، وأبو يعلى (2399)، والعقيلي 414/3، والطبراني (12210)، والحاكم 347/4، والبيهقي 242/6.

[2] العلل (4/ 563).

[3] رواه أبو داود، كتاب الصلاة، حديث 1261، بمعناه، ورواه الترمذي، كتاب الصلاة، حديث 420 بلفظه.

5- حكـم الشـاذ والمحفـوظ: مـن المعلـوم أن الشـاذ حـديث مـردود، أمـا المحفـوظ فهـو حديث مقبول.

6- المعلَّلُ

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو (الوهم) فحديثه يسمى المعلل، وهو السبب السادس.

1- تعريفه

أ- لغـة: اسـم مفعـول، مـن "أعلـه" بكـذا فهـو "معـل"[1] وهـو القيـاس الصـرفي المشـهور، وهـو اللغـة الفصـيحة، لكـن التعبيـر بـ"المعلل" مـن أهـل الحـديث جـاء على غير المشهور في اللغة ومن المحدثين من عبر عنه بـ"المعلول" وهو ضعيف مرذول عند أهل العربية، واللغة[2].

قال ابن الصلاح: ويسميه أهل الحديث: المعلول وذلك منهم، ومن الفقهاء – في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول – مرذول عند أهل العربية واللغة، وتبعه الشيخ محيي الدين النووي فقال: إنه الحق، وذلك ؛ لأن معلول اسم مفعول من عله بمعنى: سقاه ثانيًا لا بمعنى: المعنى المقصود، وهو العلة ضد الصحة.

ب- اصـطلاحاً: هـو الحـديث الـذي اطُّلِـع فيـه علـى علـة تقـدح في صـحته، مـع أن الظاهر السلامة منها[3].

2- تعريف العلة

---

[1] لسان العرب (471/11).

[2] مقدمة ابن الصلاح ص89.

[3] المصدر السابق ص90.

هي سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث[1].

فيؤخذ من تعريف العلة هذا أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان، وهما:

أ- الغموض والخفاء.

ب- القدح في صحة الحديث.

فإن اختل واحد منهما - كأن تكون العلة ظاهرة، أو غير قادحة - فلا تسمى عندئذ علة اصطلاحاً.

3- قد تطلق العلة على غير معناها الاصطلاحي

إن ما ذكرته من تعريف العلة في الفقرة السابقة هو المراد بالعلة في اصطلاح المحدثين، لكن قد يطلقون العلة أحيانا على أي طعن موجه للحديث، وإن لم يكن هذا الطعن خفيا، أو قادحا.

1- فمن النوع الأول: التعليل بكذب الراوي، أو غفلته، أو سوء حفظه، أو نحو ذلك. حتى لقد سمى الترمذي النسخ علة.

2- ومن النوع الثاني: التعليل بمخالفة لا تقدح في صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة، وبناء على ذلك فقد قال بعضهم: من حديث الصحيح ما هو صحيح معلل.

4- جلالته، ودقته، ومن يتمكن منه

معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث، وأدقها؛ لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية التي لا تظهر إلا للجهابذة في علوم الحديث. وإنما يتمكن منه ويقوى على

---

[1] المصدر نفسه.

معرفته أهل الحفظ والخبرة، والفهم الثاقب، ولهذا لم يخض غماره إلا القليل من الأئمة، كابن المديني، وأحمد، والبخاري، وأبي حاتم، والدارقطني.

5- إلى أي إسناد يتطرق التعليل؟

يتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهرا؛ لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علله؛ إذ إنه مردود لا يعمل به.

6- بِمَ يستعان على إدراك العلة؟

يستعان على إدراك العلة بأمور، منها:

أ- تفرد الراوي.

ب- مخالفة غيره له.

ج- قرائن أخرى تنضم إلى ما تقدم في الفقرتين "أ، ب" هذه الأمور تنبه العارف بهذا الفن إلى وهم وقع من راوي الحديث، إما بكشف إرسال في حديث رواه موصولا، وإما بكشف وقف في حديث رواه مرفوعا، وإما بكشف إدخاله حديثا في حديث، أو غير ذلك من الأوهام، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم بعدم صحة الحديث.

7- ما هو الطريق إلى معرفة المعلَّل؟

الطريق إلى معرفته هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة[1].

---

[1] شرح العراقي على المقدمة (1/ 275) ، تدريب الراوي (1/ 296).

8- أين تقع العلة؟

أ- تقع العلة في الإسناد - وهو الأكثر - كالتعليل بالوقف، والإرسال.

مثاله: ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "البيعان بالخيار"[1] الحديث. فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معلل والعلة في قوله: عمرو بن دينار، وإنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه فوهم يعلى بن عبيد، فذكر عمرو بن دينار بدل عبد الله، والمتن على كل حال صحيح؛ لأن كليهما ثقة.

ب- وتقع في المتن - وهو الأقل - الحديث الذي انفرد مسلم بإخراجه في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم بسنده عن أنس بن مالك أنه قال: صليت خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر، وعمر، وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها.قال ابن الصلاح: " فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح"[2].

9- هل العلة في الإسناد تقدح في المتن؟

أ- قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد، وذلك مثل التعليل بالإرسال.

---

[1] أخرجه البخاري 214/5 و 215 في البيوع، باب إذا بين البيعان و 216، و مسلم رقم (1532).

[2] المصدر نفسه.

ب- وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحا، مثل حديث يعلى بن عبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر مرفوعا: "البيعان بالخيار"، فقد وهم يعلى على سفيان الثوري في قوله: "عمرو بن دينار"؛ إنما هو عبد الله بن دينار، فهذا المتن صحيح، وإن كان في الإسناد علة الغلط؛ لأن كلا من عمرو وعبد الله بن دينار ثقة. فإبدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن، وإن كان سياق الإسناد خطأ[1].

10- أشهر المصنفات فيه

أ- كتاب العلل، لابن المديني.

ب- علل الحديث، لابن أبي حاتم.

ج- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل.

د- العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي.

هـ- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، وهو أجمعها، وأوسعها.

7- المخالفة للثقات

إذا كان سبب الطعن في الراوي مخالفته للثقات - وهو السبب السابع - فينتج عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث، وهي: "المدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمضطرب، والمصحَّف".

1- فإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع، فيسمى "المدرج".

2- وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير، فيسمى "المقلوب".

---

[1] تدريب الراوي ج1ص297.

3- وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ، فيسمى "المزيد في متصل الأسانيد".

4- وإن كانت المخالفة بإبدال راوٍ براوٍ، أو بحصول التدافع في المتن ولا مرجح، فيسمى "المضطرب".

5- وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ، مع بقاء السياق، فيسمى "المصحف"[1].

وإليك تفصيل البحث فيها على التوالي.

أ- المُدْرَج

1- تعريفه

أ- **لغة:** اسم مفعول من "أدرجت" الشيء في الشيء، إذا أدخلته فيه وضمنته إياه[2].

ب- **اصطلاحاً:** ما غير سياق إسناده، أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل[3].

2- أقسامه

المدرج قسمان، مُدْرَج الإسناد، ومُدْرَج المتن[4].

أ- مدرج الإسناد

تعريفه: هو ما غير سياق إسناده[5].

---

[1] نزهة النظر ص118.

[2] لسان العرب (269/2).

[3] الوسيط (312).

[4] المصدرنفسه.

[5] تيسيرمصطلح الحديث (130).

من صوره: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك.

مثاله

قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته: "من كثرت صلاته بالليل حَسُنَ وجهه بالنهار[1]".

وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبدالله القاضي وهو يُمْلِي ويقول: "حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ..." وسكت ليكتب المسْتَمْلِي[2] ، فلما نظر إلى ثابت قال: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به.

ب- مُدرَج المتن

1- تعريفه: ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل[3].

2- أقسامه: ثلاثة، وهي:

أ- أن يكون الإدراج في أول الحديث، وهو قليل، لكنه أكثر من وقوعه في وسطه.

ب- أن يكون الإدراج في وسط الحديث، وهو أقل من الأول.

ج- أن يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الغالب[4].

---

[1] أخرجه ابن ماجة ـ باب قيام الليل ـ جـ1 ص 422 رقم الحديث / 1333.

[2] المستملي هو الذي يبلغ صوت المحدث إذا كثر الطلاب في المجلس.

[3] تيسير مصطلح الحديث (130).

[4] تدريب الراوي ج1، ص270.

3- أمثلة له

أ- مثال لوقوع الإدراج في أول الحديث: وسببه أن الراوي يقول كلاما يريد أن يستدل عليه بالحديث، فيأتي به بلا فصل، فيتوهم السامع أن الكل حديث، مثل: "ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة – فرقهما – عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار"[1] فقوله: "أسبغوا الوضوء" مدرج من كلام أبي هريرة، كما بين في رواية البخاري عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم قال "ويل للأعقاب من النار".

قال الخطيب: "وهم أبو قطن وشبابة في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجم الغفير عنه كرواية آدم"[2].

ب- مثال لوقوع الإدراج في وسط الحديث: حديث عائشة في بدء الوحي: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحنث في غار حراء – وهو التعبد – الليالي ذوات العدد"[3] فقوله: "وهو التعبد" مدرَج من كلام الزهري.

---

[1] أخرجه لبخاري (165)، ومسلم (242) (29)، والنسائي في "المجتبى" 77/1، وفي "الكبرى" (113)، وابن الجارود (78)، وأبو عوانة 251/1، والطحاوي 38/1، والبيهقي 69/1، (أَسْبِغُوا) إسباغ الوضوء: إتمامه، وإفاضة الماء على الأعضاء تاماً كاملاً، وزيادة على مقدار الواجب، وثوب سابغ، أي: واسع. و (ويل) عذاب. (للأعقاب) جمع عقب وهو مؤخرة القدم وخصت بالذكر لأنها يغلب التقصير في غسلها].

[2] تدريب الراوي ج1، ص317.

[3] البخاري، باب بدء الوحي، 1/ 22، حديث 3.

ج- مثال لوقوع الإدراج في آخر الحديث: حديث أبي هريرة مرفوعا: "للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك"[1].

فقوله: "والذي نفسي بيده... إلخ" من كلام أبي هريرة؛ لأنه يستحيل أن يصدر ذلك منه صلى الله عليه وسلم؛ لأنه لم يمكن أن يتمنى الرق، ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يبرها.

3- دواعي الإدراج: داوعي الإدراج متعددة، أشهرها ما يلي:

أ- بيان حكم شرعي.

ب- استنباط حكم شرعي من الحديث قبل أن يتم الحديث.

ج- شرح لفظ غريب في الحديث.

4- كيف يدرك الإدراج؟

يدرك الإدراج بأمور، منها:

أ- ورود الحديث منفصلا في رواية أخرى.

ب- التنصيص عليه من بعض الأئمة المطلعين.

ج- إقرار الراوي نفسه أنه أدرج هذا الكلام.

د- استحالة كونه صلى الله عليه وسلم يقول ذلك[2].

---

[1] المصدر السابق، كتاب العتق: 5/ 175، حديث 2548 بلفظه.

[2] نزهة النظر (116).

5- حكم الإدراج

الإدراج حرام بإجماع العلماء، من المحدثين، والفقهاء، وغيرهم، ويستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب؛ فإنه غير ممنوع، ولذلك فعله الزهري وغيره من الأئمة[1].

6- أشهر المصنفات فيه

أ- "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب البغدادي.

ب- "تقريب المنهج بترتيب المدرج" لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب، وزيادة عليه.

ب- المقلوب

1- تعريفه

أ- **لغة**: هو اسم مفعول، من "القلب" وهو: تحويل الشيء عن وجهه[2].

ب- **اصطلاحاً**: إبدال لفظ بآخر، في سند الحديث، أو متنه، بتقديم، أو تأخير، ونحوه[3].

2- أقسامه

ينقسم المقلوب إلى قسمين رئيسين، هما:

مقلوب السند، ومقلوب المتن[4].

---

[1] تدريب الراوى (322/1).

[2] انظر القاموس ج1، ص123.

[3] نزهة النظر، ص116، بتصرف والنكت، للحافظ ابن حجر: 1/ 129. بتصرف.

[4] الوسيط (315).

أ- **مقلوب السند**: وهو ما وقع الإبدال في سنده. وله صورتان:

1- أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة، واسم أبيه؛ كحديث مروي عن "كعب بن مرة" فيرويه الراوي عن "مرة بن كعب".

2- أن يبدل الراوي شخصا بآخر، بقصد الإغراب: كحديث مشهور عن "سالم" فيجعله الراوي عن "نافع"[1].

وممن كان يفعل ذلك من الرواة "حماد بن عمرو النصيبي" ومثاله: حديث رواه حماد النصيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعا: "إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام"[2].

فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة. هكذا أخرجه مسلم في صحيحه[3].

وهذا النوع من القلب هو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث.

ب- **مقلوب المتن**: وهو ما وقع الإبدال في متنه، وله صورتان أيضا:

1- أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث.

ومثاله: حديث أبي هريرة عند مسلم، في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله. ففيه: "ورجل تصدق بصدقة، فأخفاها؛ حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله"[4].

---

[1] تيسيرمصطلح الحديث (135).

[2] أخرجهأحمد في "مسنده" (2 / 444).

[3] أخرجه مسلم (2113).

[4] رواه مقلوباً مسلم في الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة: 2/ 715، حديث 91.

فهذا مما انقلب على بعض الرواة، وإنما هو: "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"[1].

2- أن يجعل الراوي متن هذا الحديث على إسناد آخر، ويجعل إسناده لمتن آخر، وذلك بقصد الامتحان وغيره[2].

مثاله: ما فعل أهل بغداد مع الإمام البخاري؛ إذ قلبوا له مائة حديث، وسألوه عنها امتحانا لحفظه، فردها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ في واحد منها[3].

3- الأسباب الحاملة على القلب

تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواة على القلب، وهذه الأسباب هي[4]:

أ- قصد الإغراب؛ ليرغب الناس في رواية حديثه، والأخذ عنه.

ب- قصد الامتحان، والتأكد من حفظ المحدِّث، وتمام ضبطه.

ج- الوقوع في الخطأ، والغلط من غير قصد.

قال العراقي[5]:

وَقَسَّـــمُوا المَقْلُـــوْبَ قِسْـــمَيْنِ إلى ... مَـــا كَـــانَ مَشْـــهُوراً بِـــراوٍ أُبْـــدِلا

بِواحـــدٍ نَظِيْـــرُهُ، كَـــيْ يَرْغَبَـــا ... فِيـــهِ، لِلاغْـــرَابِ إذا مَـــا اسْـــتُغْرِبَا

وَمِنْـــهُ قَلْـــبُ سَـــنَدٍ لِمَـــتْنِ ... نَحْـــوُ: امْتِحَـــانِهِمْ إمَـــامَ الفَـــنِّ

في مائَـــةٍ لَمَّـــا أتَـــى بَغْـــدَادَا ... فَرَدَّهَـــا، وَجَـــوَّدَ الإسْـــنَادَا

---

[1] أخرجه البخاري (168/1) و (125/8) و مسلم (93/3).

[2] تيسير مصطلح الحديث (135).

[3] انظر تفاصيل القصة في تاريخ بغداد ج2، ص20.

[4] تيسيرمصطلح الحديث (136).

[5] شرح ألفية العراقي (115).

وَقَلْـــبُ مَـــا لَمْ يَقْصِـــدِ الـــرُّوَاةُ نَحْـــوُ: (إذَا أُقِيْمَـــتِ الصَّـــلاَةُ ...)
حَدَّثَـــهُ – في مَجْلِـــسِ البُنَـــاني – حَجَّـــاجٌ، اعْـــنِي: ابْـــنَ أبي عُثْمَـــانِ
فَظَنَّـــهُ – عَـــنْ ثَابِـــتٍ – جَرِيْـــرُ، بَيَّنَـــــهُ حَمَّـــــادٌ الضَّـــــرِيْرُ

4- حكم القلب

يختلف حكم القلب بحسب السبب الحامل عليه:

أ- فإن كان القلب بقصد الإغراب، فلا شك في أنه لا يجوز ؛ لأن فيه تغييراً للحديث، وهذا من عمل الوضاعين.

ب- وإن كان بقصد الامتحان، فهو جائز؛ للتثبت من حفظ المحدِّث، وأهليته، وهذا بشرط أن يبين الصحيح قبل انفضاض المجلس.

ج- وإن كان عن خطأ، وسهو، فلا شك في أن فاعله معذور في خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه فإنه يخل بضبطه، ويجعله ضعيفاً[1].

5- حكم الحديث المقلوب

أما الحديث المقلوب فهو من أنواع الضعيف المردود، كما هو معلوم؛ وذلك لأنه مخالف لرواية الثقات.

6- أشهر المصنفات فيه

أ- كتاب "رافع الارتياب، في المقلوب من الأسماء والألقاب" للخطيب البغدادي، والظاهر من اسم الكتاب أنه خاص بقسم المقلوب الواقع في السند فقط.

---

[1] الوسيط (749-750) وتيسير مصطلح الحديث (136).

ب- (جَلَاءَ الْقُلُوبِ فِي مَعْرِفَةِ الْمَقْلُوبِ) لابن حجر[1].

ج- المزيد في متصل الأسانيد

1- تعريفه

أ- **لغة:** المزيد: اسم مفعول، من "الزيادة". والمتصل: ضد المنقطع، والأسانيد: جمع إسناد[2].

ب- **اصطلاحا:** زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الاتصال[3].

2- مثاله

ما روى ابن المبارك قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثني بشر بن عبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها"[4].

3- الزيادة في هذا المثال

الزيادة في هذا المثال في موضعين، الموضع الأول: في لفظ (سفيان) والموضع الثاني: في لفظ (أبا إدريس) وسبب الزيادة في الموضعين هو الوهم.

أ- أما زيادة (سفيان) فوهم ممن دون ابن المبارك؛ لأن عددا من الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد مباشرة، ولم يذكروا سفيان، ومنهم من صرح فيه بالإخبار.

---

[1] فتح المغيث (344/1).

[2] لسان العرب (199/3).

[3] انظر النخبة مع شرحها، ص117. بتصرف.

[4] رواه مسلم، كتاب الجنائز ج7، ص38، والترمذي ج3، ص367 كلاهما بزيادة أبي إدريس وحذفها.

ب- وأما زيادة (أبا إدريس) فوهم من ابن المبارك؛ لأن عدداً من الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد، فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صرح بسماع بشر من واثلة.

4- شروط رد الزيادة

يشترط لرد الزيادة وعدِّهَا وَهْمًا ممن زادها شرطان، وهما:

أ- أن يكون من لم يزدها أتقن ممن زادها.

ب- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة.

فإن اختل الشرطان، أو أحدهما ترجحت الزيادة وقبلت، وعد الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعاً، لكن انقطاعه خفي، وهو الذي يسمى "المرسل الخفي".

5- الاعتراضات الواردة على ادعاء وقوع الزيادة

يعترض على ادعاء وقوع الزيادة باعتراضين، هما:

أ- إن كان الإسناد الخالي عن الزيادة بحرف (عن) في موضع الزيادة، فينبغي أن يجعل منقطعا.

ب- وإن كان مصرحا فيه بالسماع، احتمل أن يكون سمعه من رجل عنه أولا، ثم سمعه منه مباشرة، ويمكن أن يجاب عن ذلك بما يلي:

1- أمّا الاعتراض الأول فهو كما قال المعترض.

2- وأمّا الاعتراض الثاني، فالاحتمال المذكور فيه ممكن؛ لكن العلماء لا يحكمون على الزيادة بأنها وهم إلا مع قرينة تدل على ذلك[1].

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (139).

6- أشهر المصنفات فيه

كتاب (تمييز المزيد في متصل الأسانيد) للخطيب البغدادي.

و (التَّفْصِيلَ لِمُبْهَمِ الْمَرَاسِيلِ) للخطيب أيضاً[1].

د- المضطرب

1- تعريفه

أ- لغة: هو اسم فاعل، من "الاضطراب" وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطراب الموج، إذا كثرت حركته، وضرب بعضه بعضا[2].

ب- اصطلاحاً: ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة [3].

2- شرح التعريف

أي هو الحديث الذي يروى على أشكال متعارضة متدافعة، بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبدا، وتكون جميع تلك الروايات متساوية في القوة من جميع الوجوه، بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح[4].

3- شروط تحقق الاضطراب

يتبين من النظر في تعريف المضطرب وشرحه أنه لا يسمى الحديث مضطربا إلا إذا تحقق فيه شرطان، وهما:

---

[1] فتح المغيث (75/4).

[2] لسان العرب (544/1).

[3] مقدمة ابن الصلاح: 93-94، تدريب الراوى: 1/ 308 بتصرف.

[4] المصدر نفسه.

أ- اختلاف روايات الحديث، بحيث لا يمكن الجمع بينها.

ب- تساوي الروايات في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى[1].

أما إذا ترجحت إحدى الروايات على الأخرى، أو أمكن الجمع بينها بشكل مقبول، فإن صفة الاضطراب تزول عن الحديث، ونعمل بالرواية الراجحة في حالة الترجيح، أو نعمل بجميع الروايات في حالة إمكان الجمع بينها[2].

4- أقسامه

ينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين؛ مضطرب السند، ومضطرب المتن[3]، ووقوع الاضطراب في السند أكثر.

أ- **مضطرب السند:** ومثاله: حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، أراك شبت، قال: "شيبتني هود وأخواتها"[4].

قال الدارقطني: "هذا مضطرب؛ فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلا، ومنهم من رواه موصولا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك. ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر[5].

---

(1) تيسير مصطلح الحديث (141).

(2) المصدر نفسه.

(3) مقدمة ابن الصلاح: 93-94، تدريب الراوى: 1/ 308 بتصرف.

(4) رواه الترمذي، كتاب التفسير، تفسير سورة الواقعة ج9، ص184 مع شرح التحفة لكن رواه بلفظ: "شيبتني هود والواقعة والمرسلات ... الحديث" وقال عنه: "حسن غريب".

(5) تدريب الراوي: 1/ 308.

ب- **مضطرب المتن:** ومثاله: ما رواه الترمذي عن شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال: "إن في المال لَحَقًّا سوى الزكاة"[1] ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: "ليس في المال حق سوى الزكاة"[2]. قال العراقي: "فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل"[3].

5- ممن يقع الاضطراب؟

أ- قد يقع الاضطراب من راوٍ واحد، بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة.

ب- وقد يقع الاضطراب من جماعة، بأن يروي كل منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخرين[4].

6- سبب ضعف المضطرب

وسبب ضعف المضطرب أن الاضطراب يشعر بعدم ضبط رواته [5].

7- أشهر المصنفات فيه

كتاب "المقترب في بيان المضطرب" للحافظ ابن حجر.

---

[1] رواه الترمذي، كتاب الزكاة، 3/ 48، حديث 659 بلفظه.

[2] رواه ابن ماجه، كتاب الزكاة، 1/ 570، حديث 1789 بلفظه.

[3] شرح ألفية العراقى (193/1).

[4] تيسير مصطلح الحديث (134).

[5] المصدر نفسه.

هـ- المصحَّف

1- تعريفه

أ- لغة: اسم مفعول، من "التصحيف" وهو الخطأ في الصحيفة، ومنه "الصحفي" وهو من يخطيء في قراءة الصحيفة[1] فيغير بعض ألفاظها، بسبب خطئه في قراءتها.

ب- اصطلاحا: تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات، لفظا، أو معنى[2].

2- أهميته ودقته

هو فن جليل دقيق، وتكمن أهميته في كشف الأخطاء التي وقع فيها بعض الرواة، وإنما ينهض بأعباء هذه المهمة الحذاق من الحفاظ، كالدارقطني [3].

3- تقسيماته

قسم العلماء المصحَّف إلى ثلاثة تقسيمات، كل تقسيم باعتبار، وإليك هذه التقسيمات:

أ- باعتبار موقعه: ينقسم المصحَّف باعتبار موقعه إلى قسمين وهما:

1- تصحيف في الإسناد: ومثاله: حديث شعبة، عن (العوام بن مراجم). صحفه ابن معين، فقال: عن (العوام بن مزاحم).

2- تصحيف في المتن: ومثاله: حديث زيد بن ثابت "أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد ..." صحفه ابن لهيعة فقال: "احتجم في المسجد ...".

---

[1] القاموس ج3، ص166.

[2] نخبة الفكر، ص49، توضيح الأفكار(240/2) ، بتصرف.

[3] المصدر نفسه.

ب- باعتبار منشئه: وينقسم باعتبار منشئه إلى قسمين أيضا، وهما:

1- تصحيف بصر: وهو الأكثر، أي يشتبه الخط على بصر القارئ، إما لرداءة الخط، أو عدم نقطه.

ومثاله: "من صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال ..." صحفه أبو بكر الصولي فقال: "من صام رمضان وأتبعه شيئا من شوال ..." فصحف "ستا" إلى "شيئا".

2- تصحيف السمع: أي تصحيف منشؤه رداءة السمع، أو بُعد السامع، أو نحو ذلك. فتشتبه عليه بعض الكلمات؛ لكونها على وزن صرفي واحد.

ومثاله: حديث مروي عن "عاصم الأحول" صحفه بعضهم فقال: عن "واصل الأحدب".

ج- باعتبار لفظه أو معناه وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين، وهما:

1- تصحيف في اللفظ: "وهو الأكثر" وذلك كالأمثلة السابقة.

2- تصحيف في المعنى: أي أن يبقي الراوي المصحِّف اللفظ على حاله، لكن يفسره تفسيرا يدل على أنه فهم معناه فهما غير مراد.

ومثاله: قول أبي موسى العنزي: "نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم" يريد بذلك حديث "أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى عنزة"، فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العَنَزَة هنا الحربة تنصب بين يدي المصلى.

4- تقسيم الحافظ ابن حجر

هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر التصحيف تقسيما آخر، فجعله قسمين، وهما:

أ- المصحَّف: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى نقط الحروف، مع بقاء صورة الخط.

ب- **المحرَّف**: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف، مع بقاء صورة الخط.

5- هل يقدح التصحيف في الراوي؟

أ- إذا صدر التصحيف من الراوي نادرا، فإنه لا يقدح في ضبطه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحد.

ب- وإذا كثر ذلك منه، فإنه يقدح في ضبطه، ويدل على خفة ضبطه، وأنه ليس من أهل هذا الشأن.

6- السبب في وقوع الراوي في التصحيف الكثير

غالبا ما يكون السبب في وقوع الراوي في التصحيف هو أخذ الحديث من بطون الكتب والصحف، وعدم تلقيه عن الشيوخ والمدرسين ؛ ولذلك حذر الأئمة من أخذ الحديث عمن هذا شأنهم، وقالوا: "لا يؤخذ الحديث من صحفي" أي لا يؤخذ عمن أخذه من الصحف.

7- أشهر المصنفات فيه

أ- "التصحيف"، للدارقطني.

ب- "إصلاح خطأ المحدثين"، للخطابي.

ج- "تصحيفات المحدثين"، لأبي أحمد العسكري[1].

8- الجهَالة بالرَّاوي

[1] تيسير مصطلح الحديث (147).

هذا هو السبب الثامن من أسباب الطعن فى الراوي.

1- تعريفها

أ- لغة: مصدر "جَهِلَ" ضد "عَلِمَ" والجهالة بالراوي تعني عدم معرفته[1].

ب- اصطلاحاً: عدم معرفة عَيْنِ الراوي أو حاله[2].

2- أسبابها

وأسباب الجهالة بالراوي ثلاثة وهي[3]:

كثرة نعوت الراوي: من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة، أو حرفة، أو نسب، فيشتهر بشيء منها فيُذْكَر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيُظن أنه راو آخر، فيحصل الجهل بحاله.

قلة روايته: فلا يكثر الأخذ عنه بسبب قلة روايته فربما لم يروعنه إلا واحد.

عدم التصريح باسمه: لأجل الاختصار ونحوه.ويسمى الراوي غير المصرح باسمه "المُبْهَم".

3- أمثلة

أ- مثال كثرة نعوت الراوي: (محمد بن السائب بن بشر الكلبي) نسبه بعضهم إلى جده فقال (محمد بن بشر) وسماه بعضهم (حماد بن السائب) وكناه بعضهم (أبا النضر) وبعضهم (أبا سعيد) وبعضهم (أبا هشام) فصار يُظَن أنه جماعة، وهو واحد[4].

---

[1] لسان العرب (129/11) بتصرف.

[2] تيسيرمصطلح الحديث (149).

[3] المصدر نفسه.

[4] نزهة النظر (124).

ب- مثاله قلة رواية الراوي وقلة من روي عنه: (أبو العشراء الدارمي) من التابعين، لم يرو عنه غير (حماد بن سلمة)[1].

ج- مثال عدم التصريح باسمه: قول الراوي: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو نحو ذلك[2].

4- تعريف المجهول

هو من لم تُعْرَف عَيْنُهُ، أو صفته[3].

معني ذلك أي هو الراوي الذي لم تعرف ذاته، أو شخصيته، أو عرفت شخصيته، ولكن لم يعرف عن صفته – أي عدالته – وضبطه شيء.

5- أنواع المجهول

يمكن أن يقال إن أنواع المجهول ثلاثة هي[4]:

أ- مجهول العَيْن

- **تعريفه:** هو من ذُكِر اسمه، ولكن لم يَرْوِ عنه إلا راو واحد[5].
- **حكم روايته:** عدم القبول، إلا إذا وُثِّقَ.
- **كيف يوثق؟:** يوثق بأحد أمرين[6]:

---

(1) تدريب الراوى (761/2).

(2) تيسير مصطلح الحديث (150).

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدرنفسه.

(5) تيسير مصطلح الحديث (150).

(6) المصدر السابق (151).

1- إمّا أن يوثقه غير من روي عنه.

2- وإمّا أن يوثقه من روى عنه بشرط أن يكون من أهل الجرح، والتعديل.

هل لحديثه اسم خاص ؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.

ب- مجهول الحال: (ويسمَّي المستور)

- **تعريفه:** هو من روي عنه اثنان فأكثر، لكن لم يُوَثَّق[1].
- **حكم روايته:** الرد، علي الصحيح الذي قاله الجمهور.

هل لحديثه اسم خاص؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.

ج- المُبهم: ويمكن أن نعتبر المبهم من أنواع المجهول، وإن كان علماء الحديث قد أطلقوا عليه اسما خاصاً، لكن حقيقته تشبه حقيقة المجهول.

- **تعريفه:** هو من لم يُصَرَّح باسمه في الحديث[2].
- **حكم روايته:** عدم القبول، حتى يُصَرَّح الراوي عنه باسمه، أو يُعْرَفَ اسمه بوروده من طريق آخر مصرح فيه اسمه.
- **وسبب رد روايته جهالة عينه:** لأن من أُبْهِم اسمُه جُهِلت عينُه، وجهلت عدالته من باب أولى، فلا تقبل روايته.

لو أُبْهَمَ بلفظ التعديل فهل تُقْبَل روايته؟: وذلك مثل أن يقول الراوي عنه: (أخبرني الثقة) والجواب: أنه لا تقبل روايته أيضاً على الأصح ؛ لأنه قد يكون ثقة عنده غير ثقة عند غيره.

---

[1] نزهةالنظر (124).

[2] المصدر نفسه.

هل لحديثه اسم خاص ؟: نعم لحديثه اسم خاص هو (المُبْهَم) والحديث المبهم هو الحديث الذي فيه راو لم يُصَرَّح باسمه[1]، قال البيقوني في منظومته: "ومُبْهَمُ ما فيه راو لم يُسَمَّ ".

6- أشهر المصنفات في أسباب الجهالة

أ- كثرة نعوت الراوي: صنف فيها الخطيب كتاب (مُوْضِح أوهام الجَمْع والتفريق).

ب- قلة رواية الراوي: صُنف فيها كتب سميت (كتب الوحدان) أي: الكتب المشتملة على من لم يَرْوِ عنه إلا واحد، ومن هذه الكتب (الوُحْدان) للإمام مسلم[2].

ج- عدم التصريح باسم الراوي: وصُنِّف فيه كتب المُبْهَمَات "مثل كتاب (الأسماء المبهمة في الأنباء المحْكَمَة) للخطيب البغدادى وكتاب (المستفاد من مُبْهَمَات المتن والإسناد) لولي الدين العراقي.

9- البِدْعَة

1- تعريفها

أ- لغة: هي مصدر من "بَدَعَ" بمعنى "أَنْشَأَ" كابتداع كما في القاموس[3].

ب- اصطلاحاً: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما اسْتُحْدِثَ بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الأهواء، والأعمال[4].

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (156).

[2] المصدر السابق (66).

[3] القاموس المحيط (702/1).

[4] المصدر نفسه، وتيسير مصطلح الحديث (153).

2- أنواعها

البدعة نوعان:

- **بدعة مُكَفِّرة**: أي يُكَفَّر صاحبُها بسببها، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، والمعتمد أن الذي تُرَدُّ روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوما من الدين بالضرورة أو من اعتقد عكسَه.
- **بدعة مُفَسِّقَة**: أي يُفَسَق صاحبها بسببها، وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً[1].

3- حكم رواية المبتدع

أ- إن كانت بدعته مُكَفِّرَة: تُرَدُّ روايته.

ب- وان كانت بدعته مُفَسِّقَة: فالصحيح الذي عليه الجمهور، أنّ روايته تقبل بشرطين:

1- ألا يكون داعية إلى بدعته.

2- وألا يروي ما يروّج بدعته[2].

4- هل لحديث المبتدع اسم خاص؟

ليس لحديث المبتدع اسم خاص به، وإنما حديثه من نوع المردود كما عرفت، ولا يقبل إلا بالشروط التي ذُكرت أنفاً[3].

---

[1] الوسيط (395).

[2] تيسير مصطلح الحديث (153).

[3] نزهة النظر ص 126.

10- سوء الحفظ

وهو السبب العاشر من أسباب الطعن في الراوي، وهو آخرها.

1- تعريف سيء الحفظ

هو من لم يُرَجَّح جانب إصابته على جانب خطئه[1].

2- أنواعه

سيء الحفظ نوعان:

إما أن ينشأ سوء الحفظ معه من أول حياته، ويلازمه في جميع حالاته، ويسمى خبره الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.

وإما أن يكون سوء الحفظ طارئاً عليه، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، فهذا يسمى "المخْتَلَط"[2].

3- حكم روايته

أ- أما الأول: وهو من نشأ على سوء الحفظ، فروايته مردودة.

ب- وأما الثاني: أي المخْتَلَط فالحكم في روايته التفصيل الآتي:

1- فما حَدَّث به قبل الاختلاط، وتَمَيز ذلك: فمقبول.

2- وما حدث به بعد الاختلاط: فمردود.

3- وما لم يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده: تُوُقِّفَ فيه حتى يتميز[3].

---

[1] نزهة النظر(129).

[2] المصدر نفسه.

[3] تيسيرمصطلح الحديث (155).

والفصل الرابع
الخبر المُشْتَرَك بين المقبول والمردود

المبْحَث الأول: تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أُسْنِد إليه

ينقسم الخبر بالنسبة إلى من أُسْنِد إليه إلى أربعة أقسام وهي[1]:

الحديث القدسي، الحديث المرفوع، الحديث الموقوف، الحديث المقطوع، وإليك بحث هذه الأقسام تفصيلاً على التوالي.

1- الحديث القدسي

1- تعريفه

أ- لغة: القُدْسِيُّ نسبة إلى (القُدْس) أي الطُّهْر، كما في القاموس[2]. أي الحديث المنسوب إلى الذات القدسية.وهو الله سبحانه وتعالى، ويقال له أيضا: (الحديث الإلهي) ويقال له أيضا: (الحديث الرباني).

ب- اصطلاحاً: هو ما نُقِلَ إلينا عن النبي صلي الله عليه وسلم مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل[3].

---

[1] تيسيرمصطلح الحديث (158).

[2] القاموس المحيط جـ1 . ص 248.

[3] الرسالة المستطرفة، ص81، وقواعد التحديث، ص65.

2- الفرق بينه وبين القرآن

هناك فروق كثيرة أشهرها ما يلي:

أنّ القرآن لفظه، ومعناه عن الله تعالى، والحديث القدسي معناه من الله، ولفظه من عند النبي ﷺ.

والقرآن يُتَعَبَّد بتلاوته، والحديث القدسي لا يتعبد بتلاوته.

القرآن يشترط في ثبوته التواتر، والحديث القدسي لا يشترط في ثبوته التواتر.

3- عدد الأحاديث القدسية

والأحاديث القدسية ليست بكثيرة بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية وعددها يزيد على المائتي حديث.

4- مثاله

ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روي عن الله تبارك وتعالى أنه قال (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تَظَالموا ...)[1].

5- صِيَغُ روايته: لراوي الحديث القدسي صيغتان يَرْوِي الحديث بأيتهما شاء، وهما:

قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل.

قال الله تعالى، فيما رواه عنه رسول الله ﷺ[2].

---

[1] رواه مسلم، كتاب البر والصلة، 4/ 1994، حديث 55 بلفظه.

[2] الوسيط (221).

6- أشهر المصنفات فيه

1- الإتحافات السَّنِية بالأحاديث القدسية، لعبد الرؤوف المناوي جَمَع فيه (272) حديثاً.

2- مشكاة الأنوار فيما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار"، للشيخ محيي الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي، الطائي، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وستمائة[1].

2- المَرْفُوع

1- تعريفه

أ- لغة: اسم مفعول من فعل "رَفَعَ" ضد وَضَعَ "كأنه سُمي بذلك لِنِسْبَتِهِ إلى صاحب المقام الرَّفيع، وهو النبي صلي الله عليه وسلم[2].

ب- اصطلاحاً: ما أُضيف إلى النبي صلي الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة (خلقية أو خلقية)[3].

2- شرح التعريف

أي: هو ما نُسِبَ، أو ما أُسْنِدَ إلى النبي صلي الله عليه وسلم سواء كان هذا المضاف قولا للنبي صلي الله عليه وسلم، أم فعلاً، أم تقريراً، أم صفة، وسواء كان المضِيْفُ هو الصحابي أم من دونه، متصلاً كان الإسناد أم منقطعاً، فيدخل في المرفوع: الموصول،

---

[1] الرسالة المستطرفة لسياق كتب السنة المشرفة للكتاني ص61.

[2] لسان العرب (130/8).

[3] علوم الحديث ص41.

والمرسل، والمتصل، والمنقطع، هذا هو المشهور في حقيقته، وهناك أقوال أخرى في حقيقته وتعريفه.

3- أنواعه

يتبين من التعريف أن أنواع المرفوع أربعة، هي:

- المرفوع القولي.
- المرفوع الفعلي.
- المرفوع التقريري.
- المرفوع الوصفي[1].

4- أمثلة

أ- مثال المرفوع القولي: أن يقول الصحابي، أو غيره: "قال رسول الله ﷺ كذا ...".

ب- مثال المرفوع الفعلي: أن يقول الصحابي، أو غيره: "فعل رسول الله ﷺ كذا ...".

ج- مثال المرفوع التقريري: أن يقول الصحابي، أو غيره "فُعِلَ بحَضْرَة النبي ﷺ كذا" ولا يروي إنكاره لذلك الفعل.

د- مثال المرفوع الوصفي: أن يقول الصحابي، أو غيره: "كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خُلُقاً"[2].

---

[1] تيسيرمصطلح الحديث (161).

[2] رواه البخاري (1 / 411 و 412) ومسلم رقم (658) و (659) و (660).

3- المَوْقوف

1- تعريفه

أ- **لغة:** اسم مفعول من " الوَقف "كأنَّ الراوي وقف بالحديث عند الصحابي، ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد[1].

ب- **اصطلاحاً:** ما أُضِيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير[2].

2- شرح التعريف

أي: هو ما نُسِبَ، أو أُسْنِدَ إلى صحابي، أو جَمْع من الصحابة سواء كان هذا المنسوب إليهم قولا أم فعلا أم تقريراً، وسواء كان السند إليهم متصلاً أم منقطعاً.

3- أمثلة

أ- مثال الموقوف القولي: قول الراوي، قال على بن أبي طالب ﷺ: "حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكَذَّبَ الله ورسولُهُ"[3].

ب- مثال الموقوف الفعلي: قول البخاري: "وأَمَّ ابنُ عباس وهو متيمم"[4].

ج- مثال الموقوف التقريري: كقول بعض التابعين مثلاً: "فعلت كذا أمام أحد الصحابة، ولم يُنْكِر عَلَيَّ"[5].

---

[1] لسان العرب (360/9).

[2] علوم الحديث ص41.

[3] البخاري.في العلم، باب من خص قوماً دون قوم في العلم (ح 127).

[4] المصدر السابق .كتاب التيمم . جـ1 ص 82.

[5] فتح المغيث (137/1).

4- استعمال آخر له

يستعمل اسم الموقوف فيما جاء عن غير الصحابة لكن مقيداً فيقال مثلا: " هذا حديث وقفه فلان على الزهري، أو على عطاء وهما تابعيان، ونحو ذلك[1].

5- اصطلاح فقهاء خراسان

يسمي فقهاء خراسان المرفوع: خبراً، والموقوف: أثراً.

أمَّا المحدثون فيسمون كل ذلك (أثراً) لأنه مأخوذ من (أَثَرَتُ الشيء) أي رويته[2].

6- فروع تتعلق بالمرفوع حُكْماً

هناك صور من الموقوف في ألفاظها وشكلها، لكن المدقق في حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع، لذا أطلق عليها العلماء اسم (المرفوع حكماً) أي: أنها من الموقوف لفظاً المرفوع حكماً.

ومن هذه الصور

أن يقول الصحابي ـ الذي لم يُعْرَف بالأخذ عن أهل الكتاب قولاً لا مجال لاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب مثل:الإخبار عن الأمور الماضية، كَبَدْءِ الخَلقْ، والإخبار عن الأمور الآتية، كالملاحم، والفتن وأحوال يوم القيامة، أوالإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص، كقوله من فعل كذا فله أجر كذا.

ويفعل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه: كصلاة على رضي الله عنه صلاة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين، أو يخبر الصحابي أنهم كانوا يقولون، أو يفعلون

---

[1] تيسرمصطلح الحديث (163).

[2] المصدر نفسه.

كذا، أولا يرون بأساً بكذا، فإنْ أضافه إلى زمن النبي صلي الله عليه وسلم، فالصحيح أنه مرفوع، كقول جابر: "كنا نَعْزلُ علي عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم[1].

وان لم يُضِفْهُ إلى زمنه فهو موقوف عند الجمهور، كقول جابر: (كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا)[2].

أو يقول الصحابي: "أُمِرْنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو من السُّنة كذا" مثل قول بعض الصحابة: (أُمِرَ بلال أن يَشْفع الآذان، ويُوْتِرَ الإقامة)[3]. كقول أم عَطِيَّة (نُهينا عن إتباع الجنائز، ولم يُعْزَم علينا)[4] وكقول أبي قلابة عن أنس: (من السنة إذا تزوج البِكْرَ على الثَّيِّبِ أقام عندها سبعة)[5].

أو يقول الراوي في الحديث عند ذكر الصحابي بعض هذه الكلمات الأربع وهي: "يَرْفَعُهُ، أو يَنْمِيهَ، أو يَبْلُغُ به، أو رِوَايَةً "كحديث الأعرج عن أبي هريرة روايةً (تقاتلون قوماً صِغار الأعْيُنِ)[6].

---

[1] أخرجه البخاري (5208) و (5209) ، ومسلم (1440) (136).

[2] أخرجه البخاري (2993).

[3] البخاري ومسلم. رواه البخاري 2 / 64 و 65 في الأذان، باب الأذان مثنى مثنى، وباب الإقامة واحدة إلا قوله: قد قامت الصلاة، وفي الأنبياء، باب ذكر بني إسرائيل، ومسلم رقم (378) في الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة.

[4] رواه البخاري 3 / 115 في الجنائز، باب إتباع النساء الجنازة، ومسلم رقم (938) في الجنائز، باب نهي النساء عن إتباع الجنائز.

[5] رواه البخاري 9 / 285 في النكاح، باب إذا تزوج البكر على الثيب، وباب إذا تزوج الثيب على البكر. ومسلم رقم (1461) في الرضاع، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف.

[6] رواه البخاري (3590).

أو يفسر الصحابي تفسيراً له تعلق بسبب نزول آية: كقول جابر: (كانت اليهود تقول: من أتي امرأته من دبرها في قُبُلِها جاء الولد أَحْوَلَ، فأنزل الله تعالى (نساؤكم حرث لكم... الآية)[1].

7- هل يحتج بالموقوف؟

الموقوف – كما عرفت – قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً لكن حتى ولو ثبتت صحته فهل يحتج به؟ والجواب عن ذلك أن الأصل في الموقوف عدم الاحتجاج به؛ لأنه أقوال وأفعال صحابة. لكنها إن ثبتت فإنها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة، كما مر في المرسل، لأن حال الصحابة كان هو العمل بالسنة، وهذا إذا لم يكن له حكم المرفوع، أمّا إذا كان من الذي له حكم المرفوع فهو حجة كالمرفوع.

4- المَقْطُوع

1- تعريفه

أ- لغة: اسم مفعول من "قَطَعَ" ضد "وَصَلَ"[2].

ب- اصطلاحاً: ما أُضيف إلى التابعي[3] أو من دونه من قول أو فعل.

2- شرح التعريف

أي هو ما نُسِبَ، أو أُسنِدَ إلى التابعي، أو تابع التابعي فمن دونه من قول، أو فعل، والمقطوع غير المنقطع، لأن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات

---

[1] رواه البخاري 8 / 143 في التفسير، باب {نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم}، ومسلم رقم (1435) في النكاح، باب جواز جماع المرأة في قبلها من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر.

[2] لسان العرب (278/8) بتصرف.

[3] التابعي: هو من لقي الصحابي مسلماً، ومات على الإسلام.

الإسناد، أي: أن الحديث المقطوع من كلام التابعي فمن دونه، وقد يكون السند متصلاً إلى ذلك التابعي، على حين أن المنقطع يعني أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن.

3- أمثلة

أ) مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: "صَلِّ وعليه بدعتُه"[1].

ب) مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المنْتَشَر "كان مسروق يُرْخِي السَّتْرَ بينه، وبين أهله، ويقبل على صلاته ويُخَلِّيهم، ودنياهم"[2].

4- حكم الاحتجاج به

المقطوع لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية، أي: ولو صحت نسبته لقائله، لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن إنْ كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواة عند ذكر التابعي: (يرفعه) مثلاً فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسَل.

5- إطلاقه على المنقطع

أطلق بعض المحدثين، كالشافعي، والطبراني لفظ (المقطوع) وأرادوا به (المنقطع) أي الذي لم يتصل إسناده، وهو اصطلاح غير مشهور.

وقد يُعْتَذر للشافعي بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أمَّا الطبراني فإطلاقه ذلك تجوزاً عن الاصطلاح.

---

[1] البخاري جـ 1 . ص 157.

[2] حلية الأولياء جـ 2 . ص 96.

6- من مَظِنَّات الموقوف والمقطوع

أ- مصنف ابن أبي شيبة.

ب- مصنف عبد الرزاق.

ج- تفاسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن المنذر.

وهـذه الأقسـام تشـترك في الصـحة، والحسـن، والضـعف فمـا اجتمـع فيـه شـروط الصحة منها فهو صحيح، وما رواه اجتمع فيه شروط الحسن، فهو حسن وما فقد شرط من شروط الصحيح، والحسن فهو ضعيف.

قال العراقي[1]:

وَإِنْ تَصِـــلْ بِسَـــنَدٍ مَنْقُـــولَا فَسَـــمِّهِ مُتَّصِـــلًا مَوْصُـــولَا
سَـــوَاءٌ الْمَوْقُـــوفُ وَالْمَرْفُـــوعُ وَلَمْ يَـــرَوْا أَنْ يَـــدْخُلَ الْمَقْطُـــوعُ
وَسَـــمِّ بِالْمَوْقُـــوفِ مَـــا قَصَـــرْتَهُ بِصَـــاحِبٍ وَصَـــلْتَ، أَوْ قَطَعْتَـــهُ
وَبَعْـــضُ أَهْـــلِ الْفِقْـــهِ سَمَّـــاهُ الْأَثَـــرْ وَإِنْ تَقِـــفْ بِغَـــيْرِهِ، قَيِّـــدْ تَبَـــرْ

[1] فتح المغيث (137/1).

الفصل الأول
في الراوي وشروط قبوله

1- مقدمة تمهيدية

بما أن حديث رسول الله صلي الله عليه وسلم يصلنا عن طريق الرواة، فهم الركيزة الأولي في معرفة صحة الحديث، أو عدم صحته؛ لذلك اهتم علماء الحديث بالرواة، وشرطوا لقبول روايتهم شروطاً دقيقة محكمة تدل على بعد نظرهم، وسداد تفكيرهم، وجودة طريقتهم.

وهذه الشروط التي اشترطوها في الراوي، والشروط الأخرى التي اشترطوها لقبول الحديث، والأخبار، لم تتوصل إليها أي ملة من الملل حتى في هذا العصر الذي يصفه أصحابه بالمنهجية، والدقة، فإنهم لم يشترطوا في نقلة الأخبار الشروط التي اشترطها علماء المصطلح في الراوي، بل، ولا أقل منها، فكثير من الأخبار التي تتناقلها وكالات الأنباء الرسمية لا يوثق بها، ولا يركن إلى صدقها؛ وذلك بسبب رواتها المجهولين،" وما آفة الأخبار إلا رواتها، وكثيراً ما يظهر عدم صحة تلك الأخبار بعد قليل[1].

2- شروط قبول الراوي

أجمع الجماهير من أئمة الحديث، والفقه، على أنه يشترط في الراوي شرطان أساسيان هما:

العدالة: ويعنون بها أن يكون الراوي: مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سليماً من أسباب الفسق، سليماً من خوارم المروءة.

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (181).

الضبط: ويعنون به أن يكون الراوي، غير مخالف للثقات ولا سيء الحفظ. ولا فاحش الغلط. ولا مغفلاً ولا كثير الأوهام[1].

3- بم تثبت العدالة؟

تثبت العدالة بأحد أمرين:

إمَّا بتنصيص مُعَدِّلَيْن عليها، أي: أن ينص علماء التعديل، أو واحد منهم عليها.

وإمَّا بالاستفاضة، والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفى[2]، ولا يحتاج بعد ذلك إلى مُعَدَّل ينص عليها، وذلك مثل الأئمة المشهورين كالأئمة، الأربعة والسفيانين، والأوزاعي، وغيرهم.

4- مذهب ابن عبد البَرِّ في ثبوت العدالة

رأي ابن عبدالبر أن كل حامل علم معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، واحتج بحديث "يَحْمِلُ هذا العلم من كل خَلَف عُدُوْلُهُ، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"[3] وقوله هذا غير مَرْضِيٍّ عند العلماء ؛ لأن الحديث لم يصح، وعلى فرض صحته ؛ فان معناه "لِيَحْمِلْ هذا العلم من كل خَلَف عدوله" بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] تدريب الراوى (1/ 354) وتيسير مصطلح الحديث (182).

[3] أخرجه ابن عبد البر في (التمهيد): (59/1)، والخطيب في (شرف أصحاب الحديث) (ص29)، من حديث أبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وغيرهما، وقال العراقي: له طرق كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وقد حسنه بعض العلماء؛ لكثرة طرقه، وانظر التفاصيل في تدريب الراوى جـ1 . ص 356.

5- كيف يُعْرَف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين في الراوية، فإنَّ وافقهم في روايتهم غالباً فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فان كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يُحْتَجَّ به[1].

6- هل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان؟

أ- أما التعديل فيقبل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها، إذ يحتاج المعَدِّل أن يقول مثلا: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا، ويفعل كذا وهكذا ...

ب- أما الجرح فلا يقبل إلا مفسَّراً؛ لأنه لا يصعب ذكره؛ لأن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح، قال ابن الصلاح "وهذا ظاهر مقرر في الفقه، وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث، ونقاده مثل: البخاري، ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة، وعمرو بن مرزوق واحتج مسلم بسُوَيْد بن سعيد، وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه"[2].

7- هل يثبت الجرح، والتعديل بواحد؟

أ- الصحيح أنه يثبت الجرح، والتعديل بواحد.

ب- وقيل لا بد من اثنين.

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (183).

[2] مقدمة ابن الصلاح ص107.

8- اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد

إذا اجتمع في راو الجرح، والتعديل، فالمعتمد أنه يقدم الجرح إذا كان مفسَّرا.

وقيل: إن زاد عدد المعَدِّلِيْنَ على الجارحين قُدّمَ التعديل وهو ضعيف غير معتمد.

9- حكم رواية العَدْل عن شخص

أ- راوية العدل عن شخص لا تعتبر تعديلاً له عند الأكثرين، وهو الصحيح، وقيل هو تعديل.

ب- وعمل العالم وفُتْيَاهُ على وفق حديث ليس حكماً بصحته، وليس مخالفته له قدحاً في صحته، ولا في روايته، وقيل بل هو حكم بصحته، وصححه الآمدي، وغيره من الأصوليين، وفي المسألة كلام طويل.

10- حكم رواية التائب من الفسق

أ- تقبل رواية التائب من الفسق.

ب- لا تقبل رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله صلي الله عليه وسلم.

11- حكم رواية من أخذ على التحديث أجراً

أ- لا تقبل عند البعض، كأحمد واسحاق وأبي حاتم.

ب- تقبل عند البعض الآخر، كأبي نُعَيمْ الفضل بن دُكَيْن.

وأفتى أبو إسحاق الشيزاري لمن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث بجواز أخذ الأجر.

12- حكم رواية من عُرِفَ بالتساهل، أو بقبول التلقين، أو كثرة السهو

أ- لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه، أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم وقت السماع، أو يحدث من أصل غير مُقَابَل.

ب- لا تقبل رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث، بأن يُلَقَّنَ الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه.

ج- لا تقبل رواية من عُرف بكثرة السهو في روايته.

13- حكم رواية من حَدَّثَ ونَسِيَ

أ- تعريف من حدث ونسي: هو أن لا يَذْكُرَ الشيخ رواية ما حدث به تلميذُه عنه.

ب- حكم روايته:

1- **الردُّ**: إن نفاه نفياً جازماًً، بأن قال: ما رويتُه، أو هو يكذب عليَّ، ونحو ذلك.

2- **القبول**: إن تردد في نفيه، كأن يقول: لا أعرفه، أو لا أذكره، ونحو ذلك.

ج- هل يعتبر رد الحديث قادحاً في واحد منهما ؟ لا يعتبر رد الحديث قادحاً في واحد منهما؛لأنه ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر.

د- مثاله: ما رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجة من رواية ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قضي باليمين مع الشاهد قال عبدالعزيز بن محمد الدَّراوَرْدي: حدثني ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سهيل، فلقيتُ سُهيلاً فسألته عنه، فلم يعرفه، فقلت حدثني

ربيعة عنك بكذا، فصار سهيل بعد ذلك يقول حدثني عبدالعزيز عن ربيعة عني أني حدثته عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بكذا ...[1].

هـ- أشهر المصنفات فيه: كتاب أخبار من حَدَّثَ ونَسِيَ للخطيب البغدادى[2].

[1] تدريب الراوي (396/1) وتوضيح الأفكار (151/2) ، والحديث أخرجه أحمد (66/6) ، والدارمي 137/2، والحاكم 168/2.

[2] تيسير مصطلح الحديث (80).

الفصل الثَاني
فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل

قام العلماء بتصنيف الكتب التي فيها بيان عدالة الرواة، وضبطهم منقولة عن الأئمة المعَدِّلين الموثوقين، وهذا ما يسمى بـ (التعديل) كما أن في تلك الكتب بيان الطعون الموجهة إلى عدالة بعض الرواة، أو إلى ضبطهم وحفظهم كذلك منقوله عن الأئمة غير المتعصبين، وهذا ما يسمى بـ "الجَرْح" ومن هنا أُطلق على تلك الكتب "كتب الجرح والتعديل" وهذه الكتب كثيرة ومتنوعة، فمنها المفْرَدَة لبيان الرواة الثقات، ومنها المفردة لبيان الضعفاء والمجروحين، ومنها كتب لبيان الرواة الثقات والضعفاء، ومن جهة أخرى فإنَّ بعض هذه الكتب عام لذكر رواة الحديث بغض النظر عن رجال كتاب، أو كتب خاصة من كتب الحديث، ومنها ما هو خاص بتراجم رواة كتاب خاص أو كتب معينة من كتب الحديث.

هذا ويعتبر عمل علماء الجرح، والتعديل في تصنيف هذه الكتب عملاً رائعا مهما جبارا إذ قاموا بمسح دقيق لتراجم جميع رواة الحديث وبيان الجرح أو التعديل الموجه إليهم أولاً ثم بيان من أخذوا عنه ومن أخذ عنهم، وأين رحلوا، ومتى التقوا ببعض الشيوخ، وما إلى ذلك من تحديد زمنهم الذي عاشوا فيه بشكل لم يُسْبَقوا إليه، بل ولم تصل **الأمم المتحضرة في هذا العصر إلى** القريب مما صنفه علماء الحديث من وضع هذه الموسوعات الضخمة في تراجم الرجال ورواة الحديث، فحفظوا على مدى الأيام التعريف الكامل برواة الحديث، ونقلته فجزاهم الله عنا خيراً، وإليك بعض الأسماء لهذه الكتب:

1- التاريخ الكبير للبخاري، وهو عام للرواة الثقات، والضعفاء.

2- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، كذلك هو عام للرواة الثقات، والضعفاء ويشبه الذي قبله.

3- الثقات لابن حِبَّان، كتاب خاص بالثقات.

4- الكامل في الضعفاء لابن عدي، وهو خاص بتراجم الضعفاء كما هو ظاهر من اسمه.

5- الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي، كتاب عام، إلا أنه خاص برجال الكتب الستة.

6- ميزان الاعتدال للذهبي، كتاب خاص بالضعفاء والمتروكين (أي كل من جُرح وإن لم يُقْبَل الجَرْحَ فيه).

7- تهذيب التهذيب لان حجر، يعتبر من تهذيبات، ومختصرات كتاب (الكمال في أسماء الرجال). إلى غير ذلك من كتب الجرح، والتعديل.

الفصل الثالث
علم الجرح والتعديل

1- تعريف الجرح والتعديل

التعديل لغة: التسوية، وتقويم الشيء وموازنته بغيره[1].

وفي الاصطلاح: وصف الراوي بصفات تقتضي قبول روايته فهي شهادة بالتزكية تصحح العمل بمرويه[2].

الجرح لغة: التأثير في الجسم بسلاح ونحوه وبابه نفع: والجرح بالضم الاسم وجرحه كجرحه بتشديد الراء ويطلق أيضا على الجرح المعنوي[3] وفي الاصطلاح: ذكر الراوي بصفات تقتضي عدم قبول روايته[4].

2- الرخصة فى الجرح وإن كان غيبة

والجرح جائز، وإن تضمن الغيبة، وهتك ستر المسلم، وإبغار صدره، وغير ذلك مما نهى الشارع عنه، وذلك صيانة للشريعة من الدخل، والزائف؛ لأنه لو لم يجز لم يتميز الصادق من الكاذب، والفاسق من العدل، والمغفل من الضابط، ولاختلطت الأحاديث الصحيحة بالضعيفة، والموضوعة، والتبس الحق بالباطل، ولقامت الملاحدة، والزنادقة من كل جانب؛ للإفساد في الشريعة، والتزيد فيها فهو من فروع قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"؛ ويدل

---

[1] لسان العرب (431/11) بتصرف.

[2] الوسيط (385).

[3] لسان العرب (423/2) بتصرف.

[4] الوسيط (385).

على جوازه بل وجوبه قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾**[1]، وفي السنة أدلة كثيرة منها: ما روي أن رجلا استأذن على النبي – ﷺ – فقال: "ائذنوا له بئس أخو العشيرة" رواه البخاري، ومسلم[2] وعن عائشة قالت: قال رسول الله – ﷺ –: ما أظن فلانا وفلانا يعرفان من ديننا شيئا رواه البخاري والمراد بهما رجلان من المنافقين، وعن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: أتيت النبي –صلى الله عليه وسلم – فقلت: إن أبا الجهم (أبو الجهم بن حذيفة بن غانم القرشي) ، ومعاوية خطباني فقال رسول الله – ﷺ –: "أما معاوية فصعلوك – يعني فقير – وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه"، رواه البخاري، ومسلم[3] إلى غير ذلك من النصوص.

وقد تكلم في الجرح بعض الصحابة كما تكلم فيه التابعون ومن جاء بعدهم، وهذا إجماع منهم على أن هذا ليس من الغيبة المحرمة قال الإمام النووي – رحمه الله – في كتابه "رياض الصالحين": اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي لا يمكن الوصول إليه إلا بها وهو بستة أسباب. إلى أن قال: الرابع: تحذير المسلمين من الشر، ونصيحتهم، وذلك من وجوه منها: جرح المجروحين من الرواة، والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين بل واجب للحاجة ومنها: المشاورة في مصاهرة، إنسان، أو مشاركته، أو إبداعه، أو معاملته، أو غير ذلك أن مجاورته، ويجب على المشاور أن لا يخفي حاله، بل يذكر المساوئ التي فيه بنية

---

[1] الحجرات: 6.

[2] رواه البخاري 10 / 378 و 379 في الأدب، باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً، وباب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، ومسلم رقم (2591) والرجل هو: هو عيينة بن حصن الفزاري. (أخو العشيرة) أحد أفراد القبيلة.

[3] أخرجه مسلم (1480) (36).

النصيحة، ومنها إذا رأى متفقهًا يتردد إلى مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم وخاف أن يتضرر بذلك فعليه نصيحته ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيحة، وهذا مما يغلط فيه، وقد يحمل المتكلم بذلك الحسد، ويلبس الشيطان عليه ذلك، ويخيل إليه أنه نصيحة فليتفطن لذلك"[1].

3- من الذي يستأهل أن يكون ناقدًا؟"

على من يتصدى للنقد، والكلام في التعديل، والتجريح أن يكون عالِمًا دَيِّنًا، تقيًّا، ورعًا، صادقًا، عارفًا، بأسباب الجرح والتعديل حتى لا يجرح من ليس بمجروح، ولا يعدل من ليس أهلًا للعدالة، وأن لا يتكلم في النقد إلا عن بينة، ودليل، وأن يجرد نفسه من التعصب لإنسان، أو التحامل عليه بغير وجه حق، ومن الأهواء، والشهوات النفسية حتى لا تميل به إلى جانب الباطل، وأن ينزل نفسه منزلة القاضي العادل النزيه الذي يبذل قصارى جهده في الوصول إلى الحق، وقد علمنا فيما سبق أن الجرح أبيح للضرورة فليتق الله من يتصدى لذلك، وليكن على حذر من انتهاك الأعراض بلا سبب، وبينة قال الإمام السبكي: من لا يكون عالما بأسبابهما – أي: الجرح، والتعديل – لا يقبلان منه لا بإطلاق ولا بتقييد، ولا يقبلان إلا من عدل متيقظ" وعلى من نصب نفسه للتعديل، والتجريح، ونقد الرواة أن يؤهل نفسه لذلك بطول البحث، وكثرة التنقيب، وسعة الاطلاع، والعلم بالنفس البشرية، وغرائزها، وبالمباحث التي تعينه على الإصابة في الحكم، وإلا جاءت أحكامه باطلة بعيدة عن روح العدل والإنصاف[2].

---

[1] انظر رياض الصالحين ص 432 ط الرسالة.

[2] الوسيط ص 387.

قال الحافظ ابن حجر: "حق على المحدث أن يتورع فيما يرويه، وأن يسأل أهل المعرفة، والورع، ليعينوه على إيضاح مروياته ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار، ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسهر، والتيقظ، والتفهم مع التقوى، والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى العلماء، والإتقان.

وإلا فدع عنك الكتابة لست منها ... ولو سودت وجهك بالمداد.

وقال أيضا: وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرحن والتعديل، فإنه إن عدل أحدا بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن أنه كذب، وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمه بوسم سوء يبقى عليه عاره أبدا، والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى[1].

4- مراتب التعديل وألفاظها

لقد قسم ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه (الجرح والتعديل) كُلاً من مراتب الجرح، والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها، ثم زاد العلماء على كل من مراتب الجرح والتعديل مرتبتين، فصارت كل من مراتب الجرح والتعديل ستاً، وإليك هذه المراتب مع ألفاظها:

أ- ما دلَّ على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن أَفْعَل، وهي أرفعها مثل: فلان إليه المنتهى في التثبيت، أو فلان أثبت الناس.

ب- ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق، كثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

ج- ثم ما عُبِّرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد، كثقة، أو حُجَّة.

---

[1] نزهة النظر (178) بتصرف والوسيط (388).

د- ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط، كصدوق. أو محَله الصدق، و لا بأس به عند غير ابن معين، فإن " لا بأس به " إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة.

هـ- ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح، مثل فلان شيخ، أو روي عنه الناس.

و- ثم ما أَشْعَر بالقرب من التجريح، مثل: فلان صالح الحديث، أو يُكْتَبُ حديثه[1].

5- حكم هذه المراتب

أ- أما المراتب الثلاث الأولى فيُحْتَجُّ بأهلها. وان كان بعضهم أقوى من بعض.

ب- وأما المرتبة الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يُكْتَبُ حديثُهم ويُخْتَبَرُ[2]، وإنْ كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

ج- وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

6- مراتب الجرح وألفاظها

أ- ما دل على التليين، (وهي أسهلها في الجرح) مثل: فلان لَيِّنُ الحديث، أو فيه مَقال.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] تيسير مصطلح الحديث (190).

ب- ثم ما صُرّح بعدم الاحتجاج به وشبهه، مثل: فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أوله مناكير.

ج- ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه، مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الراوية عنه أو ضعيف جداً أو واهٍ بمَرَّةٍ.

د- ثم ما فيه اتهام بالكذب أو نحوه: مثل فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بثقة.

هـ- ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: كذاب، أودجال، أو وضاع، أو يكذب، أو يضع.

و- ثم ما دل على المبالغة في الكذب، (وهي أسوأها) مثل: فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهي في الكذب، أو هو ركن الكذب[1].

7- حكم هذه المراتب

أ- أما أهل المرتبتين الأوليَين فإنَّه لا يُحْتَجُّ بحديثهم طبعاً لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

ب- وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة فلا يحتج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به[2].

---

[1] نزهة النظر (190).

[2] تيسير مصطلح الحديث (191).

الفصل الأول
كيفية ضبط الرواية، وطرق تحملها

المبحث الأول: كيفية سماع الحديث وتحمله، وصفة ضبطه

1- تمهيد

المراد "بكيفية سماع الحديث" بيان ما ينبغي، وما يشترط فيمن يريد سماع الحديث من الشيوخ سماعَ روايةٍ، وتحمُّلٍ؛ ليؤديه فيما بعد لغيره، وذلك مثل اشتراط سن معينة وجوبا، أو استحبابا.

والمراد "بتحمله" بيان طرق أخذه وتلقيه عن الشيوخ، والمراد "بصفة ضبطه" بيان كيف يضبط الطالب ما تلقاه من الحديث ضبطا يؤهله لأن يرويه لغيره على شكل يُطمَأَنُّ إليه.

لقد اعتنى علماء المصطلح بهذا النوع من علوم الحديث، ووضعوا له القواعد، والضوابط والشروط بشكل دقيق رائع، وميزوا بين طرق تحمل الحديث، وجعلوها على مراتب، بعضها أقوى من بعض، وذلك تأكيدٌ منهم للعناية بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحسن انتقاله من شخص إلى شخص؛ كي يطمئن المسلم إلى حسن طريقة وصول الحديث النبوي إليه، ويوقن أن هذه الطريقة في منتهى السلامة، والدقة[1].

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (194).

2- هل يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ؟

لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ على الصحيح، لكن يشترط ذلك للأداء، كما مر بنا في شروط الراوي، وبناء على ذلك فتقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله من الحديث قبل إسلامه، أو قبل بلوغه، لكن لا بد من التمييز بالنسبة لغير البالغ.

وقد قيل إنه يشترط لتحمل الحديث البلوغ، ولكنه قول غير معتمد؛ لأن المسلمين قبلوا رواية صغار الصحابة، كالحسن، وابن عباس، وغيرهما من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ، أو بعده.

3- متى يستحب الابتداء بسماع الحديث؟

أ- قيل يستحب أن يبتدئ الطالب بسماع الحديث في سن الثلاثين، وعليه أهل الشام.

ب- وقيل في سن العشرين، وعليه أهل الكوفة.

ج- وقيل في سن العاشرة، وعليه أهل البصرة.

د- والصواب في الأعصار المتأخرة التبكير بسماع الحديث من حين يصح سماعه؛ لأن الحديث منضبط في الكتب.

4- هل لصحة سماع الصغير سِنٌّ مُعينة؟

أ- حدد بعض العلماء ذلك بخمس سنين، مستدلين بحديث محمود بن الربيع "عقلت من النبي "صلى اله عليه وسلم - مجة مجها فى وجهى وأنا خمس سنين من دلو""[1] وعليه استقر العمل بين أهل الحديث.

---

[1] رواه البخاري 1 / 157 في العلم، باب متى يصح سماع الصغير، ومسلم رقم (33) في المساجد، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر.

ب- وقال بعضهم: الصواب اعتبار التمييز؛ فإن فهم الصغير الخطاب، وردُّ الجواب، كان مميزا صحيح السماع، وإلا فلا.

قال العراقى:

وَقَبِلُـــوا مِـــنْ مُسْـــلِمٍ تَحَمَّـــلَا فِي كُفْـــرِهِ كَـــذَا صَـــبِيٌّ حَمَـــلَا
ثُمَّ رَوَى بَعْـــدَ الْبُلُـــوغِ وَمَنَـــعْ قَـــوْمٌ هُنَـــا وَرُدَّ كَالسِّـــبْطَيْنِ مَـــعْ[1]

المبحث الثاني: طرق التحمل، وصيغ الأداء

المراد بـ (طرق التحمل) هيئات أخذ الحديث، وتلقيه عن الشيوخ، والمراد بـ (صيغ الأداء) العبارات التي يستعملها المحدث عند رواية الحديث، وإعطائه للطلاب، مثل: (سمعت) أو (حدثني) أو (أخبرني)[2].

وطرق تحمل الحديث ثمانية، وهي: السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، الكتابة، الإعلام، والوصية، والوجادة[3].

وسأتكلم على كل منها تباعا باختصار، مع بيان ألفاظ الأداء لكل منها، باختصار أيضا:

---

[1] فتح المغيث (134/2).

[2] تيسير مصطلح الحديث (196).

[3] المصدر نفسه.

1- السماع من لفظِ الشيخ

أ- صورته: أن يقرأ الشيخ، ويسمع الطالب؛ سواء قرأ الشيخ من حفظه، أم كتابه، وسواء سمع الطالب، وكتب ما سمعه، أم سمع فقط ولم يكتب.

ب- رتبته: السماع أعلى أقسام طرق التحمل عند الجماهير.

ج- ألفاظ الأداء

1- قبل أن يشيع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، كان يجوز للسامع من لفظ الشيخ أن يقول في الأداء: "سمعت، أو (حدثني)، أو (أخبرني)، أو (أنبأني)، أو (قال لي)، أو (ذكر لي).

2- وبعد أن شاع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، صارت ألفاظ الأداء على النحو التالي:

- للسماع من لفظ الشيخ، (سمعت)، أو (حدثني).
- للقراءة على الشيخ، (أخبرني).
- للإجازة، (أنبأني).
- لسماع المذاكرة (1)، (قال لي)، أو (ذكر لي).

2- القراءة على الشيخ

ويسميها أكثر المحدثين (عرضاً).

---

(1) سماع المذاكرة غير سماع التحديث؛ إذ إن سماع التحديث يكون قد استعدَّ له الشيخ، والطالب تحضيرا وضبطا قبل المجيء لمجلس التحديث. أما المذاكرة فليس فيها ذاك الاستعداد.

أ- **صورتها**: أن يقرأ الطالب، والشيخ يسمع[1]؛ سواء قرأ الطالب، أم قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كانت القراءة من حفظ، أم من كتاب، وسواء كان الشيخ يتبع للقارئ من حفظه، أم أمسك كتابه هو، أم ثقةٌ غيرُهُ.

ب- **حكم الرواية بها**: الرواية بطريق القراءة على الشيخ رواية صحيحة بلا خلاف في جميع الصور المذكورة، إلا ما حكي عن بعض من لا يعتدُّ به من المتشددين.

ج- **رتبتها: اختلف في رتبتها على ثلاثة أقوال**

1- مساوية للسماع، روي ذلك عن مالك، والبخاري، ومعظم علماء الحجاز، والكوفة.
2- أدنى من السماع، روي ذلك عن جمهور أهل المشرق، وهو الصحيح.
3- أعلى من السماع، روي ذلك عن أبي حنيفة، وابن أبي ذئب، ورواية عن مالك.

د- **ألفاظ الأداء**

1- الأحوط أن يقول الطالب: (قرأت على فلان) أو (قرئ عليه وأنا أسمع فأقرَّ به).
2- ويجوز، بعبارات السماع مقيدة بلفظ القراءة، كـ "حدثنا قراءة عليه".
3- الشائع الذي عليه كثير من المحدثين إطلاق لفظ (أخبرنا) فقط، دون غيرها.

قال العراقى

---

[1] المراد بذلك أن يقرأ الطالب الأحاديث التي هي من مرويات الشيخ، لا أن يقرأ ما شاء من الأحاديث؛ وذلك لأن الغاية من قراءة الطالب على الشيخ، أن يسمعها الشيخ منه؛ ليضبطها له.

أَعْلَـى وُجُـوهِ الْأَخْـذِ عِنْـدَ الْمُعْظَـمِ ... وَهْـــيَ ثَمَـــانٍ لَفْـــظُ شَـــيْخٍ فَـــاعْلَمِ
كِتَـــابًا أَوْ حِفْظًـــا وَقُـــلْ حَـــدَّثَنَا ... سَمِعْـــــتُ أَوْ أَخْبَـــــرَنَا أَنْبَـــــأَنَا
وَقَـــــدَّمَ الْخَطِيـــــبُ أَنْ يَقُـــــولَا ... سَمِعْـــــتُ، إِذْ لَا يَقْبَـــــلُ التَّـــــأْوِيلَا
وَبَعْـــــدَهَا حَـــــدَّثَنَا حَـــــدَّثَنِي ... وَبَعْـــــدَ ذَا أَخْبَـــــرَنَا أَخْبَـــــرَنِي
وَهْـــوَ كَثِـــيرٌ وَيَزِيـــدُ اسْـــتَعْمَلَهْ ... وَغَيْـــرُ وَاحِـــدٍ لِمَـــا قَـــدْ حَمَلَـــهْ
مِـــنْ لَفْـــظِ شَـــيْخِهِ وَبَعْـــدَهُ تَـــلَا ... أَنْبَـــــأَنَا نَبَّـــــأَنَا وَقُلِّـــــلَا
وَقَوْلُـــهُ قَـــالَ لَنَـــا وَنَحْوَهَـــا ... كَقَوْلِـــــهِ حَـــــدَّثَنَا لَكِنَّهَـــــا
الْغَالِـــبُ اسْـــتِعْمَالُهَا مُـــذَاكَرَهْ ... وَدُونَهَـــا قَـــالَ بِـــلَا مُجَـــارَرَهْ
وَهْـيَ عَلَـى السَّـمَاعِ إِنْ يُـدْرَ اللُّقِـي ... لَا سِـــيَّمَا مَـــنْ عَرَفُـــوهُ فِي الْمُضِـــي
أَنْ لَا يَقُـــولَ ذَا لِغَـــيْرِ مَـــا سَمِـــعْ ... مِنْـــهُ كَحَجَّـــاجٍ وَلَكِـــنْ يَمْتَنِـــعْ[1]

3- الإجازة

أ- **تعريفها**: الإذن بالرواية، لفظاً، أو كتابة[2].

ب- **صورتها**: أن يقول الشيخ لأحد طلابه: (أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري).

ج- **أنواعها**: للإجازة أنواع كثيرة، سأذكر منها خمسة أنواع، وهي:

1- أن يجيز الشيخ معينا لمعين: كأجزتك صحيح البخاري، وهذا النوع أعلى أنواع الإجازة المجردة على المناولة.

2- أن يجيز معينا بغير معين، كأجزتك رواية مسموعاتي[1].

---

[1] فتح المغيث (156/2).

[2] النكت على ابن الصلاح للزركشي (502/3).

3- أن يجيز غير معين بغير معين: كأجزت أهل زماني رواية مسموعاتي.

4- أن يجيز بمجهول، أو لمجهول، كأجزتك كتاب السنن، وهو يروي عددا من السنن، أو أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي، وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم.

5- الإجازة للمعدوم، فإمَّا أن تكون تبعاً لموجود، كأجزت لفلان ولمن يولد له، وإما أن تكون لمعدوم استقلالاً، كأجزت لمن يولد لفلان.

د- حكمها

أمَّا النوع الأول منها، فالصحيح الذي عليه الجمهور، واستقر عليه العمل، جواز الرواية، والعمل بها، وأبطلها جماعات من العلماء، وهو إحدى الروايتين عن الشافعي.

وأما بقية الأنواع فالخلاف في جوازها أشد وأكثر، وعلى كل حال فالتحمل، والرواية بهذا الطريق "أي: الإجازة" تحمل هزيل، ما ينبغي التساهل فيه.

هـ- ألفاظ الأداء

1- الأولى: أن يقول: "أجاز لي فلان".

2- ويجوز: بعبارات السماع والقراءة مقيدة، مثل: (حدثنا إجازة) ، أو (أخبرنا إجازة).

3- اصطلاح المتأخرين: (أنبأنا) واختاره صاحب كتاب (الوجازة)[2].

4- المناولة

---

[1] فتح المغيث (258/2).

[2] هو أبو العباس الوليد بن بكر المعمري، ت 392 هـ واسم كتابه الكامل "الوجازة في صحة القول بالإجازة الأعلام (119/8).

أ- أنواعها: المناولة نوعان:

1- مقرونة بالإجازة: وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقا، ومن صورها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه، ويقول له: هذا روايتي عن فلان، فارْوِهِ عني، ثم يبقيه معه تمليكا، أو إعارة؛ لينسخه.

2- مجردة عن الإجازة: وصورتها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتصرا على قوله: هذا سماعي[1].

ب- حكم الرواية بها

1- أما المقرونة بالإجازة فتجوز الرواية بها، وهي أدنى مرتبة من السماع، والقراءة على الشيخ.

2- وأما المجردة عن الإجازة: فلا تجوز الرواية بها على الصحيح، وهذا مذهب الجمهور[2].

ج- ألفاظ الأداء

1- الأحسن: أن يقول: (ناولني) أو (ناولني، وأجازلي) إن كانت المناولة مقرونة بالإجازة.

2- ويجوز بعبارات السماع والقراءة مقيدة، مثل: (حدثنا مناولة) أو (أخبرنا مناولة وإجازة).

قال العراقي:

---

[1] الشذا الفياح (312/1).

[2] تيسيرمصطلح الحديث (200).

ثُمَّ الْمُنَـــاوَلَاتُ إِمَّـــا تَقْـــتَرِنْ بِالْإِذْنِ أَوْ لَا، فَـــالَّتِي فِيهَـــا أُذِنْ
أَنْ يَحْضُـــرَ الطَّالِـــبُ بِالْكِتَـــابِ لَـــهْ عَرْضًـــا وَهَـــذَا الْعَـــرْضُ لِلْمُنَاوَلَـــهْ
وَالشَّـــيْخُ ذُو مَعْرِفَـــةٍ فَيَنْظُـــرَهْ ثُمَّ يُنَـــاوِلَ الْكِتَـــابَ مُحْضِـــرَهْ
يَقُـــولُ: هَـــذَا مِـــنْ حَـــدِيثِي فَـــارْوِهِ وَقَـــدْ حَكَـــوْا عَـــنْ مَالِـــكٍ وَنَحْـــوِهِ
بِأَنَّهَـــا تُعَـــادِلُ السَّـــمَاعَا وَقَـــدْ أَبَى الْمُفْتُـــونَ ذَا امْتِنَاعَـــا[1]

5- الكتابة

أ- صورتها: أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر، أو غائب، بخطه، أو أمره[2].

ب- أنواعها: وهي نوعان[3].

1- مقرونة بالإجازة: كأجزتك ما كتبت لك، أو إليك، ونحو ذلك.

2- مجردة عن الإجازة كأن يكتب له بعض الأحاديث، ويرسلها له، ولا يجيزه بروايتها.

ج- حكم الرواية بها

1- أمَّا المقرونة بالإجازة: فالرواية بها صحيحة، وهي في الصحة، والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة.

2- وأما المجردة عن الإجازة: فمنع الرواية بها قوم، وأجازها آخرون. والصحيح الجواز عند أهل الحديث؛ لإشعارها بمعنى الإجازة.

---

[1] فتح المغيث (288/2).

[2] تدريب الراوي (480/1).

[3] المصدرالسابق (481/1).

د- هل تشترط البينة لاعتماد الخط؟

1- اشترط بعضهم البينة على الخط، وادعوا أن الخط يشبه الخط، وهو قول ضعيف.

2- ومنهم من قال: يكفي معرفة المكتوب إليه خط الكاتب؛ لأن خط الإنسان لا يشتبه بغيره، وهو الصحيح.

هـ- ألفاظ الأداء

1- التصريح بلفظ الكتابة: كقوله: "كتب إلي فلان".

2- أو الإتيان بألفاظ السماع والقراءة مقيدة كقوله: (حدثني فلان كتابة) ، أو(أخبرني فلان كتابة).

قال العراقي:

ثُمَّ الْكِتَابَـــةُ بِخَـــطِّ الشَّـــيْخِ أَوْ ... بِإِذْنِـــهِ عَنْـــهُ لِغَائِـــبٍ وَلَـــوْ
لِحَاضِـــرٍ فَـــإِنْ أَجَـــازَ مَعَهَـــا ... أَشْـــبَهَ مَـــا نَاوَلَ أَوْ جَرَّدَهَـــا
صَـــحَّ عَلَـــى الصَّـــحِيحِ وَالْمَشْـــهُورِ ... قَـــالَ بِـــهِ أَيُّـــوبُ مَـــعْ مَنْصُـــورِ
وَاللَّيْـــثُ وَالسَّـــمْعَانُ قَـــدْ أَجَـــازَهْ ... وَعَـــدَّهُ أَقْـــوَى مِـــنَ الإجـــازة[1]

6- الإعلام

أ- صورته: أن يخبر الشيخ الطالب أن هذا الحديث، أو هذا الكتاب سماعه.

ب- حكم الرواية به: اختلف العلماء في حكم الرواية بالإعلام على قولين:

1- الجواز: وهو قول كثير من أصحاب الحديث، والفقه والأصول.

---

[1] فتح المغيث (2/2).

2- عدم الجواز: وهو قول غير واحد من المحدثين وغيرهم، وهو الصحيح؛ لأنه قد يعلم الشيخ أن هذا الحديث روايته، لكن لا تجوز لخلل فيه، نعم لو أجاز بروايته جازت روايته.

ج- ألفاظ الأداء

يقول في الأداء: "أعلمني شيخي بكذا"[1].

7- الوصية

أ- صورتها: أن يوصي الشيخ عند موته، أو سفره لشخص بكتاب من كتبه التي يرويها.

ب- حكم الرواية بها

1- الجواز: وهو قول لبعض السلف، وهو غلط؛ لأنه أوصى له بالكتاب، ولم يوصِ له بروايته.

2- عدم الجواز: وهو الصواب.

ج- ألفاظ الأداء

يقول: "أوصى إليَّ فلان بكذا"، أو "حدثني فلان وصية"[2].

8- الوِجَادَةُ

بكسر الواو، مصدر "وجد"، وهذا المصدر مولد غير مسموع من العرب[1].

---

[1] المنهل الروى (90).

[2] مقدمة ابن الصلاح (288).

أ- صورتها: أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخ يرويها، يعرف الطالب خطه، وليس له سماع منه، ولا إجازة.

ب- حكم الرواية بها: الرواية بالوجادة من باب المنقطع، لكن فيها نوع اتصال، إذا وثق بخطه.

ج- ألفاظ الأداء بها: يقول الواجد: "وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان كذا" ثم يسوق الإسناد والمتن[2].

المبحث الثالث: كتابة الحديث، وضبطه، والتصنيف فيه

1- حكم كتابة الحديث

اختلف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث على أقوال[3]:

أ- فكرهها بعضهم، منهم: ابن عُمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت.

ب- وأباحها بعضهم: منهم: عبد الله بن عمرو، وأنس، وعمر بن عبد العزيز، وأكثر الصحابة.

ج- ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها، وزال الخلاف، ولو لم يدون الحديث في الكتب لضاع في الأعصار المتأخرة، لا سيما في عصرنا.

2- سبب الاختلاف في حكم كتابته

---

[1] التقريب والتيسير (65).

[2] مقدمة ابن الصلاح (288).

[3] تيسير مصطلح الحديث (204).

وسبب الخلاف في حكم كتابته أنه وردت أحاديث متعارضة في الإباحة والنهي، فمنها:

أ- حديث النهي: ما رواه مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تكتبوا عني، ومن كتب عَنِّي غير القرآن فليمحه[1].

ب- حديث الإباحة: ما أخرجه البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اكتبوا لأبي شاهٍ"[2]، وهناك أحاديث أخرى في إباحة الكتابة، منها: الإذن لعبد الله بن عمرو بكتابة الحديث.

3- الجمع بين أحاديث الإباحة، وبين أحاديث النهي

لقد جمع العلماء بين أحاديث النهي وبين أحاديث الإباحة على وجوه، منها:

أ- قال بعضهم: الإذن بالكتابة لمن خيف نسيانه للحديث، والنهي لمن أمن النسيان، وخيف عليه اتكاله على الخط إذا كتب.

ب- وقال بعضهم: جاء النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن، ثم جاء الإذن بالكتابة حين أمن ذلك، وعلى هذا يكون النهي منسوخاً[3].

4- ماذا يجب على كاتب الحديث؟

---

[1] رواه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث: 4/ 2298، حديث 72 بلفظه.

[2] رواه البخاري، كتاب اللقطة: 5/ 87، حديث 2434.

[3] وقد كتبت بحثا مستقلا فى هذا الموضوع بعنوان كتابة الحديث فى عهد النبى – صلى الله عليه وسلم – بين الإذن والنهى ودفع بعض الشبه الواردة حول ذلك.نشر فى مجلة المختار/جامعة عمر المختار/العدد 24 /2014.

ينبغي على كاتب الحديث أن يصرف همته إلى ضبطه، وتحقيقه شكلاً، ونقطاً، ويؤمن معهما اللبس، ويشكل المشكل، لا سيما أسماء الأعلام؛ لأنها لا تدرك بما قبلها ولا بما بعدها، وأن يكون خطه واضحاً على قواعد الخط المشهورة، وألا يصطلح لنفسه اصطلاحا خاصا برمز لا يعرفه الناس، وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة، والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم كلما جاء ذِكْرُهُ، ولا يسأم من تكرار ذلك، ولا يتقيد في ذلك بما في الأصل إن كان ناقصاً، وكذلك الثناء على الله سبحانه ووتعالى كـ "عز وجل"، وكذلك الترضي، والترحم على الصحابة، والعلماء، ويُكرهُ الاقتصارُ على الصلاة وحدها، أو التسليم وحده، كما يكره الرمز إليها بـ "ص" ونحوه، مثل: "صلعم" وعليه أن يكتبهما كاملتين.

5- المقابلة وكيفيتها

يجب على كاتب الحديث بعد الفراغ من كتابته، مقابلة كتابه بأصل شيخه، (أي نسخة شيخه الأصلية التي أخذ منها) ولو أخذه عنه بطريق الإجازة؟

وكيفية المقابلة: أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال التسميع، ويكفي أن يقابل له ثقة آخر في أي وقت، حال القراءة أو بعدها، كما يكفي مقابلته بفرع مقابَل بأصل الشيخ.

6- اصطلاحات في كتابة ألفاظ الأداء وغيرها

غلب على كثير من كتاب الحديث الاقتصار على الرمز في ألفاظ الأداء. فمن ذلك أنهم يكتبون

أ- حدثنا: (ثنا) أو (نا).

ب- أخبرنا: (أنا) أو (أرنا).

ولكن ينبغي للقارئ أن يتلفظ بها كاملة عند قراءتها، ولا يجوز له أن ينطق بها كما هي مرسومة.

ج- **تحويل الإسناد إلى إسناد آخر: يرمزون له بـ (ح) وينطق القارئ بها هكذا (حا).**

د- **جرت العادة بحذف كلمة ("قال") ونحوها بين رجال الإسناد خطًّا، وذلك لأجل الاختصار، لكن** ينبغي للقارئ التلفظ بها، مثل: "حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك" فينبغي للقارئ أن يقول: "قال: أخبرنا مالك" كما جرت العادة بحذف "أنه" في أواخر الإسناد اختصارا.

مثل "عن أبي هريرة قال:" فينبغي للقارئ النطق بـ (أنه) فيقول: (إنَّه) قال: "وذلك تصحيحٌ للكلام من حيث الإعراب.

7- الرحلة في طلب الحديث

لقد اعتنى سلفنا الصالح بالحديث عناية ليس لها نظير، وصرفوا في جمعه، وضبطه من الاهتمام، والجهد، والوقت ما لا يكاد يصدقه العقل، فبعد أن يجمع أحدهم الحديث من شيوخ بلده يرحل إلى بلاد، وأقطار أخرى قريبة، أو بعيدة؛ ليأخذ الحديث من شيوخ تلك البلاد، فيتجشم مشاق السفر، ويتحمل شظف العيش بنفس راضية. وقد صنف الخطيب البغدادي كتابا سماه (الرحلة في طلب الحديث) جَمَعَ فيه من أخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم في الرحلة في طلب الحديث ما يعجب الإنسان لسماعه، فمن أحب سماع تلك الأخبار الشائقة، فعليه بذلك الكتاب؛ فإنه منشط لطلاب العلم، شاحذ لهممهم، مقوٍّ لعزائمهم[1].

---

[1] تيسيرمصطلح الحديث (207).

8- أنواع التصنيف في الحديث

يجب على من يجد في نفسه المقدرة على التصنيف في الحديث -وغيره- أن يقوم بالتصنيف، وذلك لجمع المتفرق، وتوضيح المشكل، وترتيب غير المرتب، وفهرسة غير المفهرس، مما يسهل على طلبة الحديث الاستفادة منه بأيسر طريق، وأقل وقت، وليحذر من إخراج كتابه قبل تهذيبه وتحريره، وضبطه، وليكن تصنيفه فيما يعم نفعه، وتكثر فائدته. [1] ، هذا وقد صنف العلماء الحديث على أشكال متنوعة، فمن أشهر أنواع التصنيف في الحديث ما يلي:

أ- الجوامع[2]

جمع جامع، والجامع: كل كتاب يَجمع فيه مؤلفه جميع الأبواب من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والسير، والمناقب، والرِّقاق، والفتن، وأخبار يوم القيامة، مثل: (لجامع الصحيح للبخاري).

ب- المسانيد

جمع مسند، والمسند: كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة، من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق فيه الحديث، مثل: (مسند الإمام أحمد بن حنبل).

ج- السنن

وهي الكتب المصنفة على أبواب الفقه؛ لتكون مصدرا للفقهاء في استنباط الأحكام، وتختلف عن الجوامع في أنها لا يوجد فيها ما يتعلق بالعقائد، والسير،

---

[1] تيسيرمصطلح الحديث (208).

[2] المصدر نفسه.

والمناقب، وما إلى ذلك، بل هي مقصورة على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام، مثل: (سنن أبي داود).

د- المعاجم

جمع معجم، والمعجم: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مرتبا على أسماء شيوخه، على ترتيب حروف المعجم غالبا، مثل معجمي الطبراني: الأوسط، والصغير.

هـ- العلل: كتب العلل

هي الكتب المشتملة على الأحاديث المعلولة، مع بيان عللها، وذلك مثل: (العلل لابن أبي حاتم) و (العلل للداقطني).

و- الأجزاء

جمع جزء، والجزء: كل كتاب صغير جمع فيه مرويات راوٍ واحد من رواة الحديث، أو جمع فيه ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء، مثل: (جزء رفع اليدين في الصلاة) للبخاري.

ز- الأطراف

كل كتاب ذكر فيه مصنفه طرف كل حديث الذي يدل على بقيته، ثم يذكر أسانيد كل متن من المتون إما مستوعباً، أو مقيداً لها ببعض الكتب، مثل: (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) للمزي.

ح- المستدركات

جمع مستدرك، والمستدرك: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر، مما فاتته على شرطه، مثل:(المستدرك على الصحيحين) لأبي عبد الله الحاكم.

ط- المستخرجات

جمع مستخرج، والمستخرج: كل كتاب خرج فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه، من غير طريق المؤلف الأول، وربما اجتمع معه في شيخه، أو من فوقه، مثل: (المستخرج على الصحيحين") لأبي نعيم الأصبهاني.

المبحث الرابع: صفة رواية الحديث

1- المراد بهذه التسمية

المراد بهذا العنوان: بيان الكيفية التي يروى بها الحديث، والآداب التي ينبغي التحلي بها، وما يتعلق بذلك، وقد تقدم شيء من ذلك في المباحث السابقة، وإليك ما بقي:

2- هل يجوز رواية الراوي من كتابه إذا لم يحفظ ما فيه؟

هذا أمر اختلف فيه العلماء، فمنهم من شدد فأفرط، ومنهم من تساهل ففرط، ومنهم من اعتدل فتوسط.

أ- فأما المتشددون[1]: فقالوا: "لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه"، روي ذلك عن مالك، وأبي حنيفة، وأبي بكر الصيدلاني الشافعي.

ب- وأما المتساهلون[2]: فقوم رووا من نسخ غير مقابلة بأصولها، منهم: ابن لهيعة.

ج- وأما المعتدلون[3] المتوسطون: "وهم الجمهور" فقالوا: إذا قام الراوي في التحمل، والمقابلة بما تقدم من الشروط، جازت الرواية من الكتاب، وإن غاب عنه الكتاب،

---

(1) تيسير مصطلح الحديث (211) وشرح ألفية العراقي (480/1).

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

إذا كان الغالب على الظن سلامته من التغيير والتبديل، لا سيما إن كان ممن لا يخفى عليه التغيير غالباً.

3- حكم رواية الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه

ذا استعان الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه بثقة في كتابة الحديث الذي سمعه، وضبطه، والمحافظة على الكتاب، واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير، صحت روايته عند الأكثر، ويكون كالبصير الأمي الذي لا يحفظ.

4- رواية الحديث بالمعنى، وشروطها

اختلف السلف في رواية الحديث بالمعنى، فمنهم من منعها، ومنهم من جوزها[1].

أ- فمنعها فريق من أصحاب الحديث، والفقه، والأصول، منهم: ابن سيرين، وأبو بكر الرازي.

ب- وأجازها جمهور السلف، والخلف من المحدثين، وأصحاب الفقه، والأصول، منهم: الأئمة الأربعة، لكن إذا قطع الراوي بأداء المعنى.

ثم إن من أجاز الرواية بالمعنى، اشترط لها شروطا، وهي[2]:

1- أن يكون الراوي عالما بالألفاظ ومقاصدها.

2- أن يكون خبيرا بما يحيل معانيها.

هذا كله في غير المصنفات، أما الكتب المصنفة فلا يجوز رواية شيء منها بالمعنى، وتغيير الألفاظ التي فيها، وإن كان بمعناها؛ لأن جواز الرواية بالمعنى كان للضرورة إذا غابت

---

[1] توضيح الأفكار (223/2).

[2] تيسيرمصطلح الحديث(212)

عن الراوي كلمة من الكلمات، أما بعد تثبيت الأحاديث في الكتب فليس هناك ضرورة لرواية مافيها بالمعنى ؛هذا وينبغي للراوي بالمعنى أن يقول بعد روايته الحديث: (أو كما قال)، أو (نحوه")، أو (شبهه).

5- اللحن في الحديث، وسببه

اللحن في الحديث، أي: الخطأ في قراءته، وأبرز أسباب اللحن[1]:

أ- عدم تعلم النحو واللغة: فعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن، والتصحيف، فقد روى الخطيب عن حماد بن سلمة قال: مثل الذي يطلب الحديث، ولا يعرف النحو، مثل الحمار، عليه مخلاة لا شعير فيها[2].

ب- الأخذ من الكتب، والصحف، وعدم التلقي عن الشيوخ: مر بنا أن لتلقي الحديث وتحمله عن الشيوخ طرقًا بعضها أقوى من بعض، وأن أقوى تلك الطرق السماع من لفظ الشيخ، أو القراءة عليه، فعلى المشتغل بالحديث أن يتلقى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أفواه أهل المعرفة والتحقيق، حتى يسلم من التصحيف، والخطأ، ولا يليق بطالب الحديث أن يعمد إلى الكتب والصحف، فيأخذ منها، ويروي عنها، ويجعلها شيوخه، فإنه بذلك تكثر أخطاؤه وتصحيفاته، لذا قال العلماء قديما: "لا تأخذ القرآن من مصحفيٍّ، ولا الحديث من صحفيٍّ"[3].

---

[1] تدريب الراوي ج2، ص106. وتيسير مصطلح الحديث (213).

[2] المصدر نفسه.

[3] المصحفي الذي يأخذ القرآن من المصحف، ولا يتلقى القرآن عن القراء والشيوخ. والصحفي هو الذي يأخذ الحديث من الصحف، ولا يتلقاه عن الشيوخ.وقال في القاموس 3/ 166: "والصحفي: من يخطئ في قراءة الصحيفة".

6- غريب الحديث

1- تعريفه

أ- لغة: الغريب في اللغة، هو البعيد عن أقاربه، والمراد به هنا الألفاظ التي خفي معناها، قال صاحب القاموس: "غرب ككرم: غمض وخفي[1].

ب- اصطلاحاً: هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم؛ لقلة استعمالها[2].

2- أهميته وصعوبته

وهو فن مهم جدًّا، يقبح جهله بأهل الحديث، لكن الخوض فيه صعب، فليتحرَّ خائضه، وليتقِّ الله أن يقدم على تفسير كلام نبيه صلى الله عليه وسلم بمجرد الظنون، وكان السلف يتثبتون فيه أشد التثبت.

3- أجود تفسيره

وأجود تفسيره ما جاء مفسرا في رواية أخرى، مثل: حديث عمران بن حصين ﷺ في صلاة المريض: "صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب"[3]. وقد فسر قوله: "على جنب" حديث علي ﷺ، ولفظه: "على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه[4].

---

[1] القاموس المحيط ج1، ص115.

[2] مقدمة ابن الصلاح ص272.تيسير مصطلح الحديث(214)

[3] البخاري، كتاب تقصير الصلاة: 2/ 587، حديث 1117.

[4] سنن الدارقطني (377/2) حديث (1706) كتاب الوتر: باب صلاة المريض ومن رعف في صلاته، كيف يستخلف؟ قال ابن حجر: وَفِي إِسْنَادِهِ حُسَيْنُ بْنُ زَيْد ضَعَّفَهُ ابْنُ الْمَدِينِيّ وَالْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعُرَنِيُّ 5 وَهُوَ مَتْرُوكٌ.وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ. التلخيص الحبير (1/ 554) ح(377).

4- أشهر المصنفات فيه

أ- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي (الْمُتَوَفَّى: 224هـ).

ب- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير؛مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري بن الأثير (الْمُتَوَفَّى: 606هـ وهو أجود كتب الغريب.

ج- الدر النثير، للسيوطي، وهو تلخيص للنهاية.

د- الفائق، للزمخشري. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (الْمُتَوَفَّى: 538هـ).

هـ- غريب الحديث أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الْمُتَوَفَّى: 276هـ).

و- الدلائل في غريب الحديث قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (الْمُتَوَفَّى: 302هـ).

ز- غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (الْمُتَوَفَّى: 388هـ) إلى غير ذلك من كتب غريب الحديث.

الفصل الثاني
آداب الرواية

المبحث الأول: آداب المحدث

1- مقدمة

بما أن الاشتغال بالحديث من أفضل القربات إلى الله تعالى، وأشرف الصناعات، فينبغي على من يشتغل به وينشره بين الناس أن يتحلى بمكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، ويكون مثالا صادقا لما يعلمه الناس، مطبقا له على نفسه قبل أن يأمر به غيره.

2- أبرز ما ينبغي أن يتحلى به المحدث

أ- تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير القلب من أغراض الدنيا، كحب الرئاسة، أو الشهرة.

ب- أن يكون أكبر همه نشر الحديث، والتبليغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مبتغيا من الله جزيل الأجر.

ج- ألا يحدِّث بحضرة من هو أولى منه؛ لسنه، أو علمه.

د- أن يرشد من سأله عن شيء من الحديث -وهو يعلم أنه موجود عند غيره- إلى ذلك الغير.

هـ- ألا يمتنع من تحديث أحد؛ لكونه غير صحيح النية؛ فإنه يرجى له صحته؛ وأن يعقد مجلسا لإملاء الحديث، وتعليمه، إذا كان أهلاً لذلك؛ فإن ذلك أعلى مراتب الرواية[1].

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (218).

3- ما يستحب فعله إذا أراد حضور مجلس الإملاء

أ- أن يتطهر ويتطيب، ويُسَرّح لحيته.

ب- أن يجلس متمكنا بوقار وهيبة؛ تعظيما لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ج- أن يقبل على الحاضرين كلهم، ولا يخص بعنايته أحدا دون أحد.

د- أن يفتتح مجلسه ويختمه بحمد الله تعالى، والصلاة على النبي ﷺ، ودعاء يليق بالحال.

هـ- أن يجتنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين، أو ما لا يفهمونه من الحديث.

و- أن يختم الإملاء بحكايات ونوادر؛ لترويح القلوب، وطرد السأم[1].

4- ما هي السن التي ينبغي للمحدث أن يتصدى للتحديث فيها؟

اختلف في ذلك على أقوال[2]:

أ- فقيل: خمسون، وقيل: أربعون، وقيل: غير ذلك.

ب- والصحيح أنه متى تأهل، واحتيج إلى ما عنده جلس للتحديث في أي سن كان.

قال العراقي:

وَصَـــحِّحِ النِّيَّـــةَ فِي التَّحْـــدِيثِ ... وَاحْـــرِصْ عَلَـــى نَشْـــرِكَ لِلْحَـــدِيثِ
ثُمَّ تَوَضَّـــأْ وَاغْتَسِـــلْ وَاسْـــتَعْمِلِ ... طِيبًـــا وَتَسْـــرِيحًا وَزَبْـــرَ الْمُعْتَلِـــي
صَـوْتًا عَلَـى الْحَـدِيثِ وَاجْلِـسْ بِأَدَبْ ... وَهَيْبَـــةٍ بِصَـــدْرِ مَجْلِـــسٍ وَهَـــبْ
لَمْ يُخْلِـــصِ النِّيَّـــةَ طَالِـــبٌ فَعُـــمْ ... وَلَا تُحَـــدِّثْ عَجِـــلًا أَوْ أَنْ تَقُـــمْ

---

[1] المصدر نفسه.

[2] فتح المغيث (214/3).

أَوْ فِي الطَّرِيـقِ ثُمَّ حَيْـثُ احْتِـيجَ لَـكْ ... فِي شَـــيْءٍ ارْوِهْ وَابْـــنُ خَـــلَّادٍ سَـــلَكْ
بِأَنَّـــــهُ يَحْسُـــــنُ لِلْخَمْسِـــــينَا ... عَامًـــــــا وَلَا بَأْسَ لِأَرْبَعِينَـــــــا
وَرُدَّ وَالشَّـــيْخُ بِغَـــيْرِ الْبَـــارِعِ ... خَصَّـــصَ لَا كَمَالِـــكٍ وَالشَّـــافِعِي
وَيَنْبَغِـي الْإِمْسَـاكُ إِذْ يَخْشَـى الْهَـرَمْ ... وَبِالثَّمَـــانِينَ ابْـــنُ خَـــلَّادٍ جَـــزَمْ
فَـإِنْ يَكُـنْ ثَابِـتَ عَقْـلٍ لَمْ يُبَـلْ ... كَـــأَنَسٍ وَمَالِـــكٍ وَمَـــنْ فَعَـــلْ
وَالْبَغَـــوِيّ وَالْهُجَيْمِـــي وَفِئَـــهْ ... كَـــالطَّبَرِيّ حَـــدَّثُوا بَعْـــدَ الْمِائَـــهْ
وَيَنْبَغِـي إِمْسَـاكُ الْاَعْمَـى إِنْ يَخَـفْ ... وَأَنَّ مَـــنْ سِـــيلَ بِجُـــزْءٍ قَـــدْ عَـــرَفْ
رُجْحَـــانَ رَاوٍ فِيـــهِ دَلَّ فَهْـــوَ حَـــقْ ... وَتَـــرْكُ تَحْـــدِيثٍ بِحَضْـــرَةِ الْأَحَـــقْ
وَبَعْضُـــهُمْ كَـــرِهَ الْأَخْـــذَ عَنْـــهُ ... بِبَلَـــــدٍ وَفِيـــــهِ أَوْلَى مِنْـــــهُ
وَلَا تَقُـــمْ لِأَحَـــدٍ وَأَقْبِـــلِ ... عَلَـــيْهِمِ وَلِلْحَـــدِيثِ رَتِّـــلِ
وَاحْمَـــدْ وَصَـــلِّ مِـــعْ سَـــلَامٍ ... وَدُعَـــا فِي بَـــدْءِ مَجْلِـــسٍ وَخَتْمِـــهِ مَعَـــا[1]

5- أشهر المصنفات فيه

أ- "الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع" للخطيب البغدادي.

ب- "جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله" لابن عبد البر.

---

[1] (1) فتح المغيث (214/3).

المبحث الثاني: آداب طالب الحديث

1- مقدمة

المراد بآداب طالب الحديث، ما ينبغي أن يتصف به الطالب من الآداب العالية، والأخلاق الكريمة التي تناسب شرف العلم الذي يطلبه، وهو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن هذه الآداب ما يشترك فيها مع المحدِّث، ومنها ما ينفرد بها عنه.

2- الآداب التي يشترك فيها مع المحدِّث

أ- تصحيح النية، والإخلاص لله تعالى في طلبه.

ب- الحذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى أغراض الدنيا. فقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "«مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي رِيحَه[1].

ج- العمل بما يسمعه من الأحاديث.

3- الآداب التي ينفرد بها عن المحدِّث

أ- أن يسأل الله تعالى التوفيق، والتسديد، والتيسير، والإعانة على ضبطه الحديث وفهمه.

---

[1] أبو داود رقم (3664) في العلم، باب في طلب العلم لغير الله، ورواه أيضاً ابن ماجة رقم (252) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، وفي سنده فليح بن سلمان بن أبي المغيرة الخزاعي الأسلمي أبو يحيى المدني، وهو صدوق كثير الخطأ، ومع ذلك فقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وجود إسناده الحافظ العراقي. أقول: ولكن توبع في " جامع بيان العلم " 1 / 190، فهو به حسن.

ب- أن ينصرف إليه بكليته، ويفرغ جهده في تحصيله.

ج- أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسناداً، وعلماً، ودينا.

د- أن يعظم شيخه، ومن يسمع منه، ويوقره، فذلك من إجلال العلم، وأسباب الانتفاع، وأن يتحرى رضاه، ويصبر على جفائه لو حصل.

هـ- أن يرشد زملاءه وإخوانه في الطلب إلى ما ظفر به من فوائد، ولا يكتمها عنهم؛ فإن كتمان الفوائد العلمية عن الطلبة لؤم يقع فيه جهلة الطلبة الوضعاء؛ لأن الغاية من طلب العلم نشره.

و- ألا يمنعه الحياء أو الكبر من السعي في السماع، والتحصيل، وأخذ العلم، ولو ممن هو دونه في السن، أو المنزلة.

ز- عدم الاقتصار على سماع الحديث، وكتابته، دون معرفته، وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه دون أن يظفَرَ بِطَائِلٍ.

ح- أن يقدم في السماع، والضبط، والتفهم الصحيحين، ثم سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، ثم السنن الكبرى للبيهقي، ثم ما تمس الحاجة إليه من المسانيد والجوامع، كمسند أحمد، وموطأ مالك، ومن كتب العلل، علل الدارقطني، ومن الأسماء: التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ومن ضبط الأسماء: كتاب ابن ماكولا، ومن غريب الحديث: النهاية لابن الأثير[1].

قال العراقى:

وَأَخْلِـــصِ النِّيَّـــةَ فِي طَلَبِكَـــا وَجِـــدَّ وَابْـــدَأْ بِعَـــوَالِي مِصْـــرِكَا

وَمَـــا يُهِـــمُّ ثُمَّ شُـــدَّ الـــرَّحْلَا لِغَـــيْرِهِ وَلَا تَسَـــاهَلْ حَمْـــلَا

---

[1] تيسيرمصطلح الحديث (221).

وَاعْمَـــلْ بِمَـــا تَسْـــمَعُ فِي الْفَضَـــائِلِ ... وَالشَّـــــيْخَ بَجِّلْـــــهُ وَلَا تَثَاقَـــــلِ
عَلَيْـــهِ تَطْـــوِيلًا بِحَيْـــثُ يَضْـــجَرُ ... وَلَا تَكُـــــنْ يَمْنَعُـــــكَ التَّكَبُّـــــرُ
أَوِ الْحَيَـــا عَـــنْ طَلَـــبٍ وَاجْتَنِـــبِ ... كَـــتْمَ السَّـــمَاعِ فَهْـــوَ لُـــؤْمٌ وَاكْتُـــبِ
مَـــا تَسْـــتَفِيدُ عَالِيًـــا وَنَازِلًا ... لَا كَثْـــرَةَ الشُّـــيُوخِ صِـــيتًا عَـــاطِلًا
وَمَـــنْ يَقُـــلْ إِذَا كَتَبْـــتَ قَمِّـــشْ ... ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَـــــــهُ فَفَـــــــتِّشْ
فَلَـــيْسَ مِـــنْ ذَا وَالْكِتَـــابَ تَمِّـــمِ ... سَمَاعَـــــهُ لَا تَنْتَخِبْـــــهُ تَنْـــــدَمِ
وَإِنْ يَضِـــقْ حَـــالٌ عَـــنِ اسْـــتِيعَابِهِ ... لِعَـــــارِفٍ أَجَـــــادَ فِي انْتِخَابِـــــهِ
أَوْ قَصُـــرَ اسْـــتَعَانَ ذَا حِفْـــظٍ فَقَـــدْ ... كَـــانَ مِـــنَ الْحُفَّـــاظِ مَـــنْ لَـــهُ يُعِـــدْ
وَعَلَّمُـــوا فِي الْأَصْـــلِ إِمَّـــا خَطَّـــا ... أَوْ هَمْـــــزَتَيْنِ أَوْ بِصَـــــادٍ أَوْ طَـــــا
وَلَا تَكُـــــنْ مُقْتَصِـــــرًا أَنْ تَسْـــــمَعَا ... وَكَتْبَـــــهُ مِـــــنْ دُونِ فَهْـــــمٍ نَفَعَـــــا[1]

---

[1] فتح المغيث (272/3).

الفصل الأول
لطائف الإسناد

المبحث الأول: الإسناد العالي والنازل

1- تمهيد

الإسناد خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وليست لغيرها من الأمم السابقة، وهو سنة بالغة مؤكدة، فعلى المسلم أن يعتمد عليه في نقل الأحاديث والأخبار. قال ابن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" [1] وقال الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن"[2] كما أن طلب العلو فيه سنة أيضاً، قال أحمد بن حنبل: "طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف"[3] ؛لأن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر، ويسمعون منه، ولذلك استحبت الرحلة في طلب الحديث.

ولقد رحل غير واحد من الصحابة في طلب علو الإسناد، منهم: أبو أيوب، وجابر رضي الله عنهما.

2- تعريف الإسناد العالي والنازل

أ- لغة

العالي: اسم فاعل من "العلو" ضد النزول، والنازل: اسم فاعل من "النزول" ضد العلو[4].

---

[1] مقدمة صحيح مسلم 16/1.

[2] أخرجه ابن حبان في مطلع كتاب (المجروحين): 19.

[3] أخرجه الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي) رقم (117).

[4] لسان العرب (658/11) بتصرف، والقاموس المحيط (1062/1) بتصرف.

ب- اصطلاحاً

1- الإسناد العالي: ما قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد أكثر[1].

2- الإسناد النازل: ما كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل[2].

3- أقسام العلوِّ

يقسم العلوُّ إلى خمسة أقسام، واحد منها علوٌّ مطلق، والباقي علوٌّ نسبي. وهي[3]:

أ- القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح نظيف: وهذا هو العلوُّ المطلق، وهو أجلُّ أقسام العلوِّ.

ب- القرب من إمام من أئمة الحديث، وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. مثل: القرب من الأعمش، أو ابن جريج، أو مالك، أو غيرهم، مع الصحة ونظافة الإسناد أيضا.

ج- القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة، أو غيرها من الكتب المعتمدة: وهو مما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة، والأبدال، والمساواة، والمصافحة.

1- فالموافقة: وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه[4].

---

[1] الوسيط (120).

[2] تيسير مصطلح الحديث (225).

[3] (1) تيسير مصطلح الحديث (225).

[4] التقريب والتيسير (84).

مثاله: ما قاله ابن حجر في شرح النخبة "روى البخاري عن قتيبة، عن مالك حديثا، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج (1) ، عن قتيبة مثلاً، لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه، مع علو الإسناد على الإسناد إليه"[2].

2- **البدل:** هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه[3].

مثاله: ما قاله ابن حجر: "كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه، من طريق أخرى إلى القعنبي[4]، عن مالك، فيكون القعنبي فيه بدلا من قتيبة".

3- **المساواة:** هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره، مع إسناد أحد المصنفين.

مثاله: ما قاله ابن حجر: "كأن يروي النسائي مثلا حديثا، يقع بينه، وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفسا، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر، بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفسا، فنساوي النسائي من حيث العدد".

4- **المصافحة:** هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنِّفين، وسُمِّيَتْ مصافحةً لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تَلاَقَيا.

د- العلو بتقدّم وفاة الراوي:

---

(1) هو أحد شيوخ البخاري.

(2) نزهة النظر ص148 وتيسير مصطلح الحديث (226).

(3) تدريب الراوى (611/2).

(4) القعنبي: هو شيخ شيخ البخاري. وهو عبدالله بن مسلمة بن قعنب.

ومثاله ما قاله النووي: "فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى من أن أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن خَلفَ عن الحاكم؛ لتقدم وفاة البيهقي عن ابن خلف[1].

هـ- العلو بتقدم السماع: أي: بتقدم السماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدماً كان أعلى ممن سمع منه بعده.

4- هل العلو أفضل أم النزول؟

أ- العلو أفضل من النزول على الصحيح الذي قاله الجمهور؛ لأنه يبعد كثرة احتمال الخلل عن الحديث، والنزول مرغوب عنه. قال ابن المديني: "النزول شؤم"، وهذا إذا تساوى الإسنادان في القوة. [2]

ب- ويكون النزول أفضل إذا تميز الإسناد النازل بفائدة كـأنْ تكونَ رجاله أوثقَ منهُ، أَو أحفظَ، أَو أفقَهَ، أَو الاتصالُ فيه أظهَرُ، فلا تردُّدَ أَنَّ النزولَ، حينئذٍ، أَولى.

5- أشهر المصنفات فيه

لا توجد مصنفات خاصة بالأسانيد العالية، أو النازلة بشكل عام، لكن أفرد العلماء بالتصنيف أجزاء أطلقوا عليها اسم "الثلاثيات"، ويعنون بها الأحاديث التي فيها بين المصنف، وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أشخاص فقط، وفي ذلك إشارة إلى اهتمام العلماء بالأسانيد العوالي، فمن تلك الثلاثيات:

أ- ثلاثيات البخاري، لابن حجر.

ب- ثلاثيات أحمد بن حنبل، للسفاريني.

---

[1] التقريب والتيسيرص 85، هذا وقد مات البيهقي سنة 458هـ ومات ابن خلف سنة 487هـ.

[2] تيسيرمصطلح الحديث (225)، والوسيط (122، 123).

المبحث الثاني: المسلسل

1- تعريفه

أ- **لغة:** اسم مفعول من "السلسلة" وهي اتصال الشيء بالشيء، ومنه سلسلة الحديد، وكأنه سمي بذلك لشبهه بالسلسلة، من ناحية الاتصال، والتماثل بين الأجزاء[1].

ب- **اصطلاحا:** هو تتابع رجال إسناده على صفة، أو حالة للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى[2].

2- شرح التعريف

أي: أن المسلسل هو ما توالى رواة إسناده على:

أ- الاشتراك في صفة واحدة للرواة.

ب- أو الاشتراك في حالة واحدة لهم أيضا.

ج- أوالاشتراك في صفة واحدة للرواية[3].

3- أنواعه

يتبين من شرح التعريف أن أنواع المسلسل ثلاثة، هي:

---

[1] لسان العرب (345/11).

[2] تدريب الراوى: 2/ 641.

[3] تيسير مصطلح الحديث (229).

المسلسل بأحوال الرواة، والمسلسل بصفات الرواة، والمسلسل بصفات الرواية[1]، وإليك فيما يلي بيان هذه الأنواع:

1- المسلسل بأحوال الرواة

وأحوال الرواة؛ إمَّا أقوال، وإمَّا أفعال، وإمَّا أقوال وأفعال معًا.

أ- المسلسل بأحوال الرواة القولية: مثل حديث معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "يا معاذ، إني أحبك فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك، وشكرك وحسن عبادتك". فقد تسلسل بقول كل من رواته "وأنا أحبك، فقل"[2].

ب- المسلسل بأحوال الرواة الفعلية:

مثل: حديث أبي هريرة قال: شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال: "خلق الله الأرض يوم السبت". فقد تسلسل بتشبيك كل من رواته بيد من رواه عنه[3].

ج- المسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية معا:

مثل: حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر؛ خيره، وشره حلوه، ومره"[4]، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال: "آمنت بالقدر؛ خير وشره، حلوه ومره" تسلسل بقبض كل راوٍ من رواته على لحيته، وقوله: "آمنت بالقدر خيره، وشره، حلوه، ومره".

---

(1) المصدر نفسه.

(2) أخرجه أبو داود، كتاب الوتر: 2/ 86، حديث 1522.

(3) أخرجه الحاكم مسلسلا في معرفة علوم الحديث ص42، وأبو طاهر السلفى فى الطيوريات (2/ 346) (296).

(4) أخرجه الحاكم مسلسلا في معرفة علوم الحديث ص40، وابن عساكر فى تاريخ دمشق: 208/23 بالرقم (5042).

2- المسلسل بصفات الرواة

وصفات الرواة: إما قولية وإما فعلية[1]:

أ- المسلسل بصفات الرواة القولية: مثل: الحديث المسلسل بقراءة سورة الصف، فقد تسلسل بقول كل راوٍ: "فقرأها فلان هكذا".

هذا وقد قال العراقي: "وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة، بل متماثلة".

ب- المسلسل بصفات الرواة الفعلية: كاتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل بـ "المحمدين"، أو اتفاق صفاتهم، كالمسلسل بالفقهاء، أو الحفاظ، أو اتفاق نسبتهم، كالمسلسل بالدمشقيين، أو المصريين.

3- المسلسل بصفات الرواية: وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمن الرواية، أو مكانها:

أ- المسلسل بصيغ الأداء، مثل: حديث مسلسل بقول: كل من رواته: "سمعت" أو "أخبرنا".

ب- المسلسل بزمان الرواية: كالحديث المسلسل بروايته يوم العيد.

ج- المسلسل بمكان الرواية: كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء في الملتَزَم[2].

هو المكان الذي بين الحجر الأسود، وباب الكعبة.

4- أفضله

وأفضله ما دل على الاتصال في السماع، وعدم التدليس.

---

[1] الوسيط (417).

[2] تدريب الراوى (2/ 642).

5- من فوائده

ومن فوائده: اشتماله على زيادة الضبط من الرواة.

6- هل يشترط وجود التسلسل في جميع الإسناد؟

لا يشترط ذلك، فقد ينقطع التسلسل في وسطه، أو آخره، لكن يقولون في هذه الحالة: "هذا مسلسل إلى فلان".

7- لا ارتباط بين التسلسل والصحة

فقلما يسلم المسلسل من خلل في التسلسل، أو ضعف، وإن كان أصل الحديث صحيحًا من غير طريق التسلسل.

8- أشهر المصنفات فيه

أ- المسلسلات الكبرى، للسيوطي، وقد اشتملت على 85 حديثا.

ب- المناهل السلسلة فى الأحاديث المسلسلة، لعبد الباقي الأيوبي، وقد اشتملت على 212 حديثا[1].

ج- المسلسلات، تأليف الحافظ إسماعيل بن أحمد بن الفضل التيمي المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة "535.

د- الأحاديث المسلسلات، تأليف الشيخ الحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة "643.

---

[1] الوسيط (422) وتيسير مصطلح الحديث (232) وقدكتبت بحثًا مستقلاً فى الحديث المسلسل، وجهوود العلماء حوله، مجلة كلية التربية جامعة كفر الشيخ (2011) العدد السادس جمعت فيه حوالى أربعين مصنفاً.

هـ- كتاب المسلسلات للحافظ المحدث المؤرخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة اثنين وتسعمائة وفيه مائة حديث.

والكتب المصنفة فى هذا الصدد جاوزت المائة، وقد جمع د/عبد اللطيف محمد الجيلانى فى كتابه (كتب المسلسلات عند المحدثين) ذكر حوالي مائة مصنف في الحديث المسلسل، طبعته دار فهد الوطنية بالرياض.

المبحث الثالث: رواية الأكابر عن الأصاغر

1- تعريفه

أ- لغة: الأكابر: جمع "أكبر" والأصاغر: جمع "أصغر" والمعنى: رواية الكبار عن الصغار[1].

ب- اصطلاحا: رواية الشخص عمن هو دونه في السن والطبقة، أو في العلم والحفظ[2].

2- شرح التعريف

أي: أن يروي الراوي عن شخص هو أصغر منه سنا، وأدنى طبقة، والدنو في الطبقة، كرواية الصحابة عن التابعين، ونحو ذلك.

أو يروي عمن هو أقل منه علماً، وحفظاً، كرواية عالم حافظ عن شيخ، ولو كان ذلك الشيخ كبيرًا في السن، هذا وينبغي التنبه إلى أن الكبر في السن أو القدم في الطبقة

---

[1] لسان العرب (130/5) ، و (458/4) بتصرف.

[2] تيسير مصطلح الحديث (233).

وحده، أي: بدون المساواة في العلم، عمن يروي عنه لا يكفي؛ لأن يسمى رواية أكابر عن أصاغر، والأمثلة التالية توضح ذلك.

3- أقسامها وأمثلتها

يمكن أن نقسم رواية الأكابر عن الأصاغر إلى ثلاثة أقسام، وهي:

أ- أن يكون الراوي أكبر سنا، وأقدم طبقة من المروي عنه. "أي: مع العلم، والحفظ أيضا"[1]. كحافظ عالم، عن شيخ كبير غير حافظ.

مثل: رواية مالك، عن عبد الله بن دينار، فمالك إمام حافظ، وعبد الله بن دينار شيخ راوٍ فقط، وإن كان أكبر سنا من مالك.

ب- أن يكون الراوي أكبر قدراً لا سنا، كحافظ عالم روى عن شيخ ممن لا علم عنده مثل: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه في روايتهما عن عبيد الله بن موسى العبسي.

ج- أن يكون الراوي أكبر سنا وقدرا من المروي عنه، أي: أكبر وأعلم منه.

مثل: رواية البرقاني، عن الخطيب، لأن البرقاني أكبر سنا من الخطيب، وأعظم قدرا منه؛ لأنه شيخه ومعلمه، وأعلم منه.

4- من رواية الأكابر عن الأصاغر

أ- رواية الصحابة عن التابعين، كرواية العبادلة، وغيرهم عن كعب الأحبار.

ب- رواية التابعي عن تابعيه، كرواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك.

---

[1] المصدر نفسه.

5- من فوائده

أ- ألا يتوهم أن المروي عنه أفضل وأكبر من الراوي عنه؛ لكونه الأغلب.

ب- ألا يظن في السند انقلابا؛ لأن العادة جرت برواية الأصاغر عن الأكابر.

6- أشهر المصنفات فيه

أ- كتاب (ما رواه الكبار عن الصغار، والآباء عن الأبناء) للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الوراق.

ب- الجزء الأول فيه مما رواه الأكابر عن الأصاغر من المحدثين من الأفراد.

المؤلف: الباغندي الصغير محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الأزدي، أبو بكر الواسطي (ت: 312هـ) تحقيق خالد بن محمد بن سعيد باسمح - ط: دار التوحيد - الأولى 1428 هـ - 2007 م.

المبحث الرابع: رواية الآباء عن الأبناء

1- تعريفه

أن يوجد في سند الحديث أب يروي الحديث عن ابنه.

2- مثاله

حديث رواه العباس بن المطلب، عن ابنه الفضل: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمزدلفة"[1].

---

[1] رواه الخطيب، كما أفاد السخاوي، ص410، وأصل الحديث في الصحيحين وغيرهما، أخرجه البخاري "605/3"، في الحج: باب السير إذا دفع من عرفة "1666"، "161/6"، وفي الجهاد: باب السرعة في السير "2999"، =

3- من فوائده

ألا يظن أن في السند انقلاباً، أو خطأ؛ لأن الأصل أن يروي الابن عن أبيه، وهذا النوع مع النوع الذي قبله يدل على تواضع العلماء، وأخذهم العلم من أي شخص كان وإن كان دونهم في القدر والسن.

4- أشهر المصنفات فيه

كتاب (رواية الآباء عن الأبناء") للخطيب البغدادي.

المبحث الخامس: رواية الأبناء عن الآباء

1- تعريفه

أن يوجد في سند الحديث ابن يروي الحديث عن أبيه فقط، أو عن أبيه، عن جده.

=

و"713/7"، في المغازي، باب حجة الوداع "4413"، رقم "936/2"، في الحج باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، "283 - 1286/284"، وأبو داود "594/1"، في المناسك: باب الدفعة من عرفة "1923"، والنسائي "258/5 - 259"، في الحج: باب السير من عرفة، وابن ماجه "1004/2"، في المناسك: باب الدفع من عرفة "2017"، ومالك "392/1"، في الحج باب السير في الدفعة "176"، وأحمد "205/5، 210"، والدارمي "57/2"، في المناسك: باب كيف السير في الإفاضة من عرفة، عن هشام بن عروة عن أبيه قال: سئل أسامة وأنا شاهد، أو قال: سألت أسامة بن زيد، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أردف من عرفات. قلت: كيف كان يسير رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أفاض من عرفة؟ قال: كان يسير العنق، فإذا وجدة فجوة نص. وأخرجه البخاري "530/3"، كتاب الحج: باب متى يصلي الفجر بجمع، الحديث "1682"، ومسلم "43/5 - نووي" كتاب الحج باب التغليس بصلاة الصبح يوم النحر، حديث "292 - 289"، وأخرجه أحمد "384/1"، والبيهقي في "السنن الكبرى" "121/5"، وأخرجه البخاري "337/4- الفتح" كتاب الحج: باب من جمع بينهما، ولم يتطوع، حديث "1673"، ومسلم "39/5 - نووي"، كتاب الحج: باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة.

2- أَهَمُّهُ

وأهمُّ هذا النوع ما لم يسم في الأب، أو الجد؛ لأنه يحتاج إلى البحث لمعرفة اسمه.

3- أنواعه

أ- رواية الراوي عن أبيه فحسب "أي: بدون الرواية عن الجد" وهو كثير.

مثاله: رواية أبي العشراء [1] عن أبيه.

ب- رواية الراوي عن أبيه، عن جده، أو عن أبيه، عن جده فما فوقه.

مثاله: رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده[2][3].

4- من فوائده

أ- البحث لمعرفة اسم الأب، أو الجد إذا لم يصرح باسمه.

ب- بيان المراد من الجد، هل هو جد الابن، أو جد الأب؟

5- أشهر المصنفات فيه

أ- رواية الأبناء عن آبائهم، لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي.

ب- جزء من روى عن أبيه، عن جده، لابن أبي خيثمة.

---

[1] ابو العشراء الدارميُ. اختلف في اسمه فقيل: أَسامة بن مالك من قِهطِم، وقيل: اسمه بِلْز. وقيل: مالك بن أُسامة، وقيل: عطَارد بنَ برز. ذكره بعضهم في الصحابة، ولا يصحِ.أسد الغابة (215/2).

[2] عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص" فجد عمرو هو محمد، لكن العلماء وجدوا من التتبع، والاستقراء أن الضمير في "جده" يعود على شعيب، فيكون المراد في "جده" عبد الله بن عمرو الصحابي المشهور.

[3] الوسيط (563).

ج- كتاب "الوشي المعْلِم فيمن روى عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم" للحافظ العلائي[1].

المبحث السادس: المدبج، ورواية الأقران

1- تعريف الأقران

أ- لغة: الأقران: جمع "قرين" بمعنى المصاحب، كما في القاموس[2].

ب- اصطلاحاً: الرواة المتقاربون في السن، والإسناد(3) بحيث يكونوا قد أخذوا عن شيوخ من طبقة واحدة.

2- تعريف رواية الأقران

أن يروي أحد القرينين عن الآخر[4] مثل: رواية سليمان التيمي، عن مسعر بن كدام، فهما قرينان، لكن لا نعلم لمسعر رواية عن التيمي.

3- تعريف المدبَّج

أ- لغة: اسم مفعول، من "التدبيج" بمعنى التزيين، والتدبيج: مشتق من ديباجتي الوجه، أي الخدين، وكأن المدبَّج سمي بذلك لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوى الخدان[5].

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (237).

[2] القاموس المحيط ج4، ص260.

[3] مقدمةابن الصلاح، ص309.

[4] المصدر السابق، ص310.

[5] لسان العرب (262/2).

ب- اصطلاحاً: أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر[1].

4- أمثلة المدبَّج

أ- في الصحابة: رواية عائشة، عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة.

ب- في التابعين: رواية الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز، عن الزهري.

ج- في أتباع التابعين: رواية مالك، عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي، عن مالك.

5- من فوائده

أ- ألا يظن الزيادة في الإسناد؛ لأن الأصل أن يروي التلميذ عن شيخه، فإذا روى عن قرينه ربما ظن من لم يدرس هذا النوع أن ذكر القرين المروي عنه زيادة من الناسخ.

ب- ألا يظن إبدال (عن) بـ (الواو).

6- أشهر المصنفات فيه

أ- المدبج، للدارقطني.

ب- رواية الأقران، لأبي الشيخ الأصبهاني[2].

---

[1] مقدمةابن الصلاح ص 309.

[2] مقدمةابن الصلاح، ص309، وتيسير مصطلح الحديث (23).

المبحث السابع: السابق واللاحق

1- تعريفه

أ- لغة: السابق: اسم فاعل، من (السبق) بمعنى المتقدم، واللاحق: اسم فاعل، من (اللحاق) بمعنى المتأخر، والمراد بذلك: الراوي المتقدم موتا، والراوي المتأخر موتا[1].

ب- اصطلاحاً: أن يشترك في الرواية عن شيخ اثنان تباعد ما بين وفاتيهما[2].

2- مثاله

أ- محمد بن إسحاق السراج[3]، اشترك في الرواية عنه البخاري والخفاف[4]، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر[5].

ب- الإمام مالك: اشترك في الرواية عن الزهري، وأحمد بن إسماعيل السهمي، وبين وفاتيهما مائة وخمس وثلاثون سنة؛ لأن الزهري توفي سنة 124، وتوفي السهمي سنة 259.

---

[1] غريب الحديث لابن قتيبة (489/2)، ولسان العرب (419/10) بتصرف.

[2] تدريب الراوى: 2/ 262. تيسير مصطلح الحديث (240).

[3] ولد السراج سنة 216، وتوفي سنة 313، وعاش 97 سنة.

[4] الخَفَّاف الحَافِظُ، العَالِمُ، الثِّقَةُ عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ السَّلاَمِ توفى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِيْنَ وَمائَتَيْن. سير أعلام النبلاء (88/14).

[5] مات البخاري سنة 256هـ، ومات أبو الحسن أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري سنة 393، وقيل أربع وقيل خمس وتسعون وثلاثمائة.

وتوضيح ذلك: أن الزهري أكبر سنا من مالك؛ لأنه من التابعين، ومالك من أتباع التابعين، فرواية الزهري عن مالك تعدُّ من باب رواية الأكابر عن الأصاغر، كما مر، على حين أن السهمي أصغر سنا من مالك، هذا بالإضافة إلى أن السهمي عمر طويلا؛ إذ بلغ عمره نحو مائة سنة، لذلك كان هذا الفرق الكبير بين وفاته، ووفاة الزهري.

وبتعبير أوضح، فإن الراوي السابق يكون شيخا لهذا المروي عنه، والرواي اللاحق يكون تلميذًا له، ويعيش هذا التلميذ طويلا.

3- من فوائده

أ- تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب.

ب- ألا يظن انقطاع سند اللاحق.

4- أشهر المصنفات فيه

كتاب (السابق واللاحق)، للخطيب البغدادي.

الفصل الثاني
معرفة الرواة

المبحث الأول: معرفة الصحابة

1- تعريف الصحابي

أ- **لغة**: الصحابة لغة: مصدر، بمعنى "الصحبة"، ومنه "الصحابي" و "الصاحب" ويجمع على أصحاب، وصحب، وكثر استعمال "الصحابة" بمعنى الأصحاب"[1].

ب- **اصطلاحا**: من لَقِيَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم مسلمًا، ومات على الإسلام، ولو تخللت ذلك رِدَّةٌ على الأصح[2].

2- أهميته وفائدته

معرفة الصحابة علم كبير، مهم، عظيم الفائدة، ومن فوائده معرفة المتصل من المرسل.

3- بم تعرف صحبة الصحابي؟

تعرف الصحبة بأحد أمور خمسة، وهي:

أ- التواتر: كأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وبقية العشرة المبشرين بالجنة.

---

[1] لسان العرب (520/1).

[2] نخبة الفكر، ص57.

ب- الشهرة: كضِمَام بن ثعلبة، وعُكَّاشة بن محصن.

ج- إخبارُ صحابيٍّ.

د- إخبار ثقة من التابعين.

هـ- إخباره عن نفسه إن كان عدلا، وكانت دعواه ممكنة.

4- تعديل جميع الصحابة

والصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول؛ سواء من لابس الفتن منهم أم لا، وهذا بإجماع من يعتدُّ به، ومعنى عدالتهم: أي تجنُّبُهم تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها، بارتكاب ما يوجب عدم قبولها، فينتج عن ذلك قبول جميع رواياتهم من غير تكلف البحث عن عدالتهم، ومن لابس الفتن منهم يحمل أمره على الاجتهاد المأجور فيه لكل منهم؛ تحسينا للظن بهم؛ لأنهم حملة الشريعة، وأهل خير القرون، أمامن قال غير ذلك متعللاًبما صدر عنهم من ذنوب، وارتكاب الذنوب مع التوبة لايسقط العدالة؛لأنهم غير معصومين، فهم عدول بتعديل الله لهم وتزكية النبي – صلى الله عليه وسلم – لهم.

5- أكثر الصحابة حديثا

وأكثرهم حديثا ستة من المكثرين، وهم على التوالي:

1- أبو هريرة: روى 5374 حديثا، وروى عنه أكثر من ثلاثمائة رجل.

2- ابن عمر: روى 2630 حديثاً.

3- أنس بن مالك: روى 2286 حديثاً.

4- عائشة أم المؤمنين: روت 2210 حديثاً.

5- ابن عباس: روى 1660 حديثاً.

6- جابر بن عبد الله: روى 1540 حديثاً.

7- أبو سعيد الخدري: روى ألفا ومائة وسبعين حديثًا "1170".

سبع من الصحب فوق الألف قد نقلوا مـن الحـديث عـن المختـار خـير مضـر
أبـــو هريـــرة ســـعد[1] جـــابر أنـــس صـــديقه وابـــن عبـــاس كـــذا ابـــن عمـــر

6- أكثر الصحابة فتيا

وأكثرهم فتيا تُروى هو ابن عباس، ثم كبار علماء الصحابة، وهم ستة كما قال مسروق: "انتهى علم الصحابة إلى ستة: عمر، وعلي، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وابن مسعود، ثم انتهى علم الستة إلى علي، وعبد لله بن مسعود".

7- من هم العبادلة؟

المراد بالعبادلة بالأصل: من اسمهم "عبد الله" من الصحابة، ويبلغ عددهم نحو ثلاثمائة صحابي، لكن المراد بهم هنا أربعة من الصحابة، كل منهم اسمه عبد الله، وهم:

أ- عبد الله بن عمر.

ب- عبد الله بن عباس.

ج- عبد الله بن الزبير.

د- عبد الله بن عمرو بن العاص.

---

[1] مراده بسعد أبو سعيد الخدري إذ اسمه سعد بن مالك بن سنان.

والميزة لهؤلاء أنهم من علماء الصحابة الذين تأخرت وفاتهم حتى احتيج إلى علمهم، فكانت لهم هذه المزية والشهرة، فإذا اجتمعوا على شيء من الفتوى قيل: هذا قول العبادلة.

8- عدد الصحابة

ليس هناك إحصاء دقيق لعدد الصحابة، لكن هناك أقوال لأهل العلم يستفاد منها أنهم يزيدون على مائة ألف صحابي وأشهر هذه الأقوال قول أبي زرعة الرازي: "قُبِضَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه"[1].

9- عدد طبقاتهم

اختلف في عدد طبقاتهم، فمنهم من جعلها باعتبار السبق إلى الإسلام، أو الهجرة، أو شهود المشاهد الفاضلة، ومنهم من قسمهم باعتبار آخر، فكلٌّ قسمهم حسب اجتهاده، فقسمهم ابن سعد خمس طبقات، وقسمهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة.

10- أفضلهم

وأفضلهم على الإطلاق أبو بكر الصديق، ثم عمر رضي الله عنهما، بإجماع أهل السنة، ثم عثمان، ثم علي، على قول جمهور أهل السنة، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرِّضْوَان".

11- أولهم إسلاماً

أ- من الرجال الأحرار: أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

---

[1] تدريب الراوى ج2، ص 675، تيسير مصطلح الحديث (246).

ب- من الصبيان: علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ج- من النساء: خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها.

د- من الموالي: زيد بن حارثة رضي الله عنه.

هـ- من العبيد: بلال بن رباح رضي الله عنه.

12- آخرهم موتاً

أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي، مات سنة مائة بمكة المكرمة، [1] وقيل أكثر من ذلك، ثم آخرهم موتا قبله أنس بن مالك، توفي سنة ثلاث وتسعين بالبصرة[2].

13- المؤلفون فى الصحابة

1- الإمام أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم البصري الحافظ نزيل بغداد المعروف بكاتب الواقدي، صحبه زماناً، وكتب له فعرف به، الْمُتَوَفَّ ببغداد سنة ثلاثين، أو خمس وثلاثين ومائتين له كتاب (الطبقات الكبرى) جمع فيه الصحابة، والتابعين فمن بعدهم إلى وقته فأجاد وأحسن، وكتابه طبع في (ليدن)، ثم طبع في (مصر).

2- الإمام الحافظ أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري، البصري المعروف بشباب أحد شيوخ البخاري صاحب التاريخ الحسن وغيره، الْمُتَوَفَّ سنة ثلاثين، وقيل: سنة أربعين، وقيل: سنة ست، وأربعين، ومائتين.

---

[1] أسد الغابة (67/2).

[2] سير أعلام النبلاء (395/3).

3- الإمام أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي الْمُتَوَفَّى سنة تسع، وسبعين، ومائتين، وهو من أقران الإمام البخاري.

4- يعقوب بن سفيان بن جوان – بفتح الجيم، والواو المثقلة آخره نون – الفارسي الفسوي، الإمام الحافظ المصنف المكثر صاحب (التاريخ الكبير) الْمُتَوَفَّى سنة سبع وسبعين ومائتين، وهو من أقران البخاري.

5- الإمام أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن جعفر بن نجيم السعدي مولاهم المديني حافظ العصر وقدوة أهل هذا الشأن، الْمُتَوَفَّى سنة أربع وثلاثين ومائتين، وهو أحد شيوخ البخاري، وكتابه هو "كتاب (معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان) في خمسة أجزاء لطيفة.

6- الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الْمُتَوَفَّى سنة ست وخمسين ومائتين، وقد اعتبره الإمام الحافظ ابن حجر في مقدمة (الإصابة) أول من عرفه صنف في ذلك ومراده –والله أعلم– على سبيل الاستقلال، وإلا فقد سبقه من هم من شيوخه، أو من طبقة شيوخه

7- الإمام أبو القاسم البغوي عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي الأصل البغدادي الحافظ الكبير مسند العالم، الْمُتَوَفَّى سنة سبع عشرة وثلاثمائة.

8- الإمام أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني صاحب السنن الحافظ ابن الحافظ الْمُتَوَفَّى سنة ست عشر وثلاثمائة.

9- الإمام أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين، الْمُتَوَفَّى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، له كتاب (معرفة الصحابة).

10- الإمام أبو عليّ بن السكن البغدادي المصري نزيل مصر، الْمُتَوَفَّى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة.

11- الإمام أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي مولاهم البغدادي الحافظ المصنف القاضي الْمُتَوَفَّ سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة.

12- الإمام أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، الْمُتَوَفَّ سنة خمس أو ست وتسعين وثلاثمائة، وله في الصحابة كتاب كبير جليل قال ابن عساكر: "وله فيه أوهام كثيرة" وقد ذيل عليه الحافظ أبو موسى المديني ذيلا كبيرا.

13- الإمام أبو نعيم أحمد بن علي الأصبهاني، الْمُتَوَفَّ سنة ثلاثين وأربعمائة، وله كتاب (معرفة الصحابة) في ثلاث مجلدات.

14- الإمام أبو حاتم محمد بن حبان البستي الْمُتَوَفَّ سنة أربع وخمسين، وثلاثمائة، وله كتاب مختصر في مجلد في (معرفة الصحابة).

15- الإمام أبو عمر بن عبد البر النميري القرطبي المالكي، الْمُتَوَفَّ **سنة ثلاث وستين** وأربعمائة وسمى كتابه (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لظنه أنه استوعب ما في كتب من قبله، ومع ذلك فقد فاته شيء كثير، ومجموع التراجم التي ذكرها ثلاثة آلاف وخمسمائة ترجمة.

16- وقد ذيل عليه أبو بكر بن فتحون، الْمُتَوَفَّ سنة سبع عشرة أو تسع عشرة وخمسمائة ذيلا حافلا، وذيل عليه جماعة آخرون في تصانيف لطيفة. قال الحافظ ابن حجر: "وفي أعصار هؤلاء خلائق يتعسر حصرهم ممن صنف في ذلك أيضا".

17- وفي أوائل القرن السابع الهجري ألف الحافظ عز الدين بن الأثير الجزري صاحب كتاب (الكامل) في التاريخ الْمُتَوَفَّ سنة ثلاثين وستمائة "630" كتابا سماه: (أسد الغابة) جمع فيه كثيرا من التصانيف المتقدمة إلا أنه تبع من قبله، فخلط من

ليس صحابيا بهم، وأغفل كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم، وقد اشتمل على سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسين صحابيا.

18- ثم جرد الأسماء التي في كتابه مع زيادات عليها الإمام الحافظ أبو عبد الله الذهبي، الْمُتَوَفَّى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة في كتاب سماه (تجريد أسماء الصحابة)، وعلم لمن ذكر غلطا، ولمن لا تصح صحبته، ولم يستوعب ذلك ولا قارب.

19- ثم جاء الإمام الحافظ ابن حجر، الْمُتَوَفَّى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، فألف كتابه القيم (الإصابة في تمييز الصحابة)، وهو أكثرها جمعاً، وتحريراً، وتحقيقاً، وإن كانت بعض التراجم فيه مختصرة، وهو في ثمانية مجلدات، وقد ذكر في آخر الجزء السادس منه أنه مكث في تأليفه نحو الأربعين سنة، وأنه كتبه في المسودات ثلاث مرات رحمه الله ورضي عنه، وقد طبع في أربعة مجلدات كبار ومجموع التراجم التي في (لإصابة) تسع وسبعون ومائتان واثنا عشر ألفا بما في ذلك المكرر، للاختلاف في اسم الصحابي، أو شهرته، بكنية، أو لقب، أو نحو ذلك، وقد رتب فيه الصحابة على أربعة أقسام:

1- في من وردت صحبته بطريقة الرواية عنه، أو عن غيره سواء أكانت الطريقة صحيحة أم حسنة أم ضعيفة.

2- في من ذكر في الصحابة من التمييز.أى: تميزت صحبته.

3- في من ذكر في الصحابة من المخضرمين في الكتب المذكورة.

4- في من ذكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط[1].

---

[1] الإصابة ج1 ص302 "الرسالة المستطرفة" ص95، 96، الوسيط(540).

المبحث الثاني: معرفة التابعين

1- تعريف التابعي

أ- لغة: التابعون: جمع تابعي، أو تابع، والتابع: اسم فاعل من "تبعه" بمعنى مشى خلفه[1].

ب- اصطلاحا: هو من لقي صحابيا مسلما، ومات على الإسلام[2]، وقيل: هو من صحب الصحابي[3].

2- من فوائده

تمييز المرسل من المتصل.

3- طبقات التابعين

اختلف في عدد طبقاتهم، فقسمهم العلماء كلٌّ حسب وجهته.

أ- فجعلهم مسلم ثلاث طبقات.

ب- وجعلهم ابن سعد أربع طبقات.

ج- وجعلهم الحاكم خمس عشرة طبقة، الأولى منها: من أدرك العشرة من الصحابة[4].

4- المخضرمون

---

[1] لسان العرب (398/1) بتصرف.

[2] تزهة النظر ص58.

[3] الكفاية، ص22.

[4] تيسير مصطلح الحديث (248).

المخضرمون جمع "مخضرم" والمخضرم: هو الذي أدرك الجاهلية، وزمن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يره. والمخضرمون من التابعين على الصحيح.

وعدد المخضرمين نحو عشرين شخصا، كما عدهم الإمام مسلم، والصحيح أنهم أكثر من ذلك، ومنهم أبو عثمان النهدي، والأسود بن يزيد النخعي[1].

5- الفقهاء السبعة

ومن أكابر التابعين الفقهاء السبعة، وهم كبار علماء التابعين، وكلهم من أهل المدينة، وهم:

"سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار".جعل ابن المبارك (سالم بن عبد الله بن عمر) بدل (أبي سلمة) وجعل أبو الزناد بدلهما أي بدل (سالم وأبي سلمة) (أبا بكر بن عبد الرحمن).

6- أفضل التابعين

هناك أقوال للعلماء في أفضلهم، والمشهور أن أفضلهم (سعيد بن المسيب) ، وقال أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي:

أ- أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين (سعيد بن المسيب).

ب- وأهل الكوفة يقولون: (أويس القرني).

ج- وأهل البصرة يقولون: (الحسن البصري).

7- أفضل التابعيات

---

[1] المصدر نفسه.

قال أبو بكر بن أبي داود: "سيدتا التابعيات حفصة بنت سيرين، وعمرة بنت عبد الرحمن، وتليهما أم الدرداء"[1].

8- أشهر مصنفات التابعيين

كتاب (معرفة التابعين)[2] لأبي المطوف بن فطيس الأندلسي[3].

المبحث الثالث: معرفة الإخوة والأخوات

1- توطئة

هذا العلم هو إحدى معارف أهل الحديث التي اعتنوا بها وأفردوها بالتصنيف، وهو معرفة الإخوة، والأخوات من الرواة في كل طبقة، وإفراد هذا النوع بالبحث، والتصنيف يدل

---

[1] أم الدرداء هذه هي أم الدرداء الصغرى، واسمها هجيمة ويقال جهيمة. وهي زوجة أبي الدرداء، وأم الدرداء الكبرى هي زوجة أبي الدرداء أيضا واسمها خيرة ولكنها صحابية.اسد الغابة (436/3).

[2] انظر الرسالة المستطرفة ص105.

[3] ابْن فطيس الْحَافِظ الثبت الْعَلامَة قَاضِي الْجَمَاعَة أَبُو الْمطرف عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن عِيسَى بن فطيس بن أصبغ الْقُرْطُبِيّ، كان من جهابذة الحَدِيث عَارِفًا بِالرِّجَالِ أمْلى من حفظه صنف فَضَائِل الصَّحَابَة وَأَسْبَاب النُّزُول والناسخ والمنسوخ وَالإِخْوَة وَغَيرهَا ولد سنة ثَمَان وَأَرْبَعين وثلاثمائة وَمَات سنة اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعمِائَة فِي ذِي الْقعدَة.طبقات الحفاظ للسيوطى (415).

على مدى اهتمام علماء الحديث بالرواة، ومعرفة أنسابهم، وإخوتهم، وغير ذلك، كما سيأتي من الأنواع بعده[1].

2- من فوائده

من فوائده ألا يظن من ليس بأخٍ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب.

مثل: (عبد الله بن دينار)، و (عمر بن دينار) فالذي لا يدري يظن أنهما أخوان، مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحدا.

3- أمثلة

أ- مثال للاثنين: في الصحابة: عمر، وزيد، ابنا الخطاب.

ب- مثال للثلاثة: في الصحابة: علي، وجعفر، وعقيل، بنو أبي طالب.

ج- مثال للأربعة: في أتباع التابعين: سهيل، وعبد الله، ومحمد، وصالح، بنو أبي صالح.

د- مثال للخمسة: في أتباع التابعين: سفيان، وآدم، وعمران، ومحمد، وإبراهيم، بنو عيينة.

هـ- مثال للستة: في التابعين: محمد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكريمة، بنو سيرين.

ومثال للسبعة: في الصحابة: النعمان، ومعقل، وعقيل، وسويد، وسنان، وعبد الرحمن، وعبد الله، بنو مقرن. وهؤلاء السبعة كلهم صحابة مهاجرون، لم يشاركهم في هذه المكرمة أحد[1]، وقيل: إنهم حضروا غزوة الخندق كلهم.

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (250).

4- أشهر المصنفات فيه

أ- كتاب الإخوة، لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي.

ب- كتاب الإخوة، لأبي العباس السراج[2].

المبحث الرابع: معرفة المتفق والمفترق

1- تعريفه

أ- لغة: المتفق: اسم فاعل من "الاتفاق"، والمفترق: اسم فاعل من "الافتراق" ضد الاتفاق[3].

ب- اصطلاحا: أن تتفق أسماء الرواة، وأسماء آبائهم، فصاعدا، خطًّا ولفظًا، وتختلف أشخاصهم[4]، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبتهم، ونحو ذلك[5].

2- أمثلة

أ- الخليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم، أولهم شيخ سيبويه.

=

(1) أي لم يوجد سبعة أخوة من الصحابة كلهم مهاجرون إلا الإخوة السبعة، وهم البكاء ون الذين نزل فيهم قوله تعالى **{تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً} [التوبةمن92]** تفسير الطبرى (625/11).

(2) السراج نسبة لعمل السرج، وكان من أجداده من يعملها، وهو أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي مولاهم، محدث عصره بنيسابور، روى عنه الشيخان، ومات سنة 313هـ. سير أعلام النبلاء (392/14).

(3) لسان العرب (209/10) بتصرف، و (300/10) بتصرف.

(4) نخبة الفكر، ص 725.نتيسر مصطلح الحديث (252).

(5) وأما الاتفاق في الاسم فقط فالإشكال فيه قليل نادر، والتعريف إنما يكون على الغالب الذي هو مثار الإشكال، ويذكر ذلك في المطولات، وهو إلى نوع المهمل أقرب.

ب- أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص في عصر واحد.

ج- عمر بن الخطاب: ستة أشخاص.

3- أهميته وفائدته

ومعرفة هذا النوع مهمٌّ جِدًّا، فقد زلق بسبب الجهل به غير واحد من أكابر العلماء، ومن فوائده:

أ- عدم ظن المشتركين في الاسم واحدا، مع أنهم جماعة.

وهوعكس "المهمل" الذي يُخشَى منه أن يظن الواحد اثنين[1].

ب- التمييز بين المشتركين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفا، فيضعف ما هو صحيح، أو بالعكس.

4- متى يحسن إيراده؟

ويحسن إيراد المثال فيما إذا اشترك الراويان، أوالرواة في الاسم، وكانوا في عصر واحد، واشتركوا في بعض الشيوخ، أو الرواة عنهم، أما إذا كانوا في عصور متباعدة فلا إشكال في أسمائهم.

5- أشهر المصنفات فيه

أ- كتاب (المتفق والمفترق)، للخطيب البغدادي، وهو كتاب حافل نفيس.

ب- كتاب (الأنساب المتَّفقة) للحافظ محمد بن طاهر، ت507 هـ، وهو لنوع خاص من المتفق[1].

---

[1] نزهة النظر، ص 68.

المبحث الخامس: معرفة المؤتلف والمختلف

1- تعريفه

أ- لغة: المؤتلف: اسم فاعل من "الائتلاف" بمعنى "الاجتماع، والتلاقي" وهو ضد النُّفْرَة، والمختلف: اسم فعل من "الاختلاف" ضد الاتفاق[2].

ب- اصطلاحاً: أن تتفق الأسماء، أوالألقاب، أو الكنى، أو الأنساب خطًّا، وتختلف لفظًا[3].

2- أمثلته

أ- "سَلَام" و "سَلَّام" الأول بتخفيف اللام، والثاني بتشديد اللام.

ب- "مِسْوَر" و "مُسَوَّر" الأول بكسر الميم، وسكون السين، وتخفيف الواو، والثاني بضم الميم، وفتح السين، وتشديد الواو.

ج- "البَرَّاز" و "البَزَّار" الأول آخره زاي، والثاني آخره راء.

د- "الثَّوْري" و "التَّوَّزي" الأول بالثاء والراء، والثاني بالتاء والزاي.

=

(1) يوجد منه نسخة مخطوطة غير كاملة في إستانبول، مكتبة أسعد أفندي رقم 2097 في 239 ورقة، وهي من أول الجزء العاشر إلى آخر الجزء الثامن عشر، وهو آخر الكتاب، ويوجد قسم منه عند الشيخ عبد الله بن حميد من أول الجزء الثالث إلى نهاية الجزء التاسع. هذا وقد حققه الدكتور محمد صادق آيدن، ونال بتحقيقه درجة الدكتوراه. هكذا قال دالطحان فى حاشية (253) من تيسير مصطلح الحديث.

(2) القاموس المحيط (809/1) بتصرف.

(3) تيسير مصطلح الحديث (254).

3- هل له ضابط؟

أ- أكثره لا ضابط له؛ لكثرة انتشاره، وإنما يضبط بالحفظ، كل اسم بمفرده.

ب- ومنه ما له ضابط، وهو قسمان:

1- ما له ضابط بالنسبة لكتاب خاص، أو كتب خاصة، مثل أن نقول: إن كل ما وقع في الصحيحين، والموطأ ("يسار) فهو بالمثناة ثم المهملة إلا محمد بن بن "بشار" فهو بالموحدة ثم المعجمة.

2- ما له ضابط على العموم، أي: لا بالنسبة لكتاب، أو كتب خاصة. مثل أن نقول: "سلام" كله مشدد اللام إلا خمسة، ثم نذكر تلك الخمسة.

4- أهميته وفائدته

معرفة هذا النوع من مهمات علم الرجال، حتى قال علي ابن المديني: "أشد التصحيف ما يقع في الأسماء"؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده[1].

وفائدته تكمن في تجنب الخطأ، وعدم الوقوع فيه.

5- أشهر المصنفات فيه

أ- "المؤتلف والمختلف"، لعبد الغني بن سعيد.

ب- "الإكمال"، لابن ماكولا وذيله، لأبي بكر بن نقطة، وقد ذيل عليه كل من الحافظ أبي حامد محمد بن عليّ المعروف (بابن الصابوني) الدمشقي، والحافظ وجيه الدين أبو المظفر منصور بن سليم – بفتح السين – الإسكندري الشافعي، لحافظ علاء

[1] نزهة النظر (164) بتصرف.

الدين بن قليح الحنفي التركي المصري صاحب المؤلفات التي زادت على المائة المعروف (بمغلطاي) وممن ذيل على الأمير ابن ماكولا أيضا أبو عبد الله محمد بن محمود البخاري البغدادي الحافظ.

ج- المؤتلف والمختلف للدارقطني.

د- المشتبه للذهبي.

هـ- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر الى غير ذلك من الكتب.

المبحث السادس: معرفة المتشابه

1- تعريفه

أ- لغة: اسم فاعل من "التشابه" بمعنى "التماثل" ويراد بالمتشابه هنا "الملتبس" ومنه "المتشابه" من القرآن، أي الذي يلتبس معناه[1].

ب- اصطلاحاً: أن تتفق أسماء الرواة لفظاً، وخطّاً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً، لا خطّاً، أو بالعكس. كأن تختلف أسماء الرواة نطقاً، وتتفق أسماء الآباء خطاً، ونطقاً[2].

2- أمثلته

---

[1] لسان العرب (505/13).

[2] علوم الحديث، ص365.

أ- "محمد بن عُقيل" بضم العين، و "محمد بن عَقيل" بفتح العين، اتفقت أسماء الرواة، واختلفت أسماء الآباء نطقا.

ب- "شريح بن النعمان" بالشين المعجمة و (سريج بن النعمان) بالسين المهملة، اختلفت أسماء الرواة، واتفقت أسماء الآباء.

3- وتكمن فائدة هذا النوع في ضبط أسماء الرواة، وعدم الالتباس في النطق بها، وعدم **الوقوع** في التصحيف والوهم.

4- أنواع أخرى من المتشابه

هناك أنواع أخرى من المتشابه، أذكر أهمها، فمنها:

أ- أن يحصل الاتفاق في الاسم، واسم الأب، إلا في حرف، أو حرفين، مثل: "محمد بن حنين" و "محمد بن جبير".

ب- أو يحصل الاتفاق في الاسم، واسم الأب، خطاً، ولفظاً، لكن يحصل الاختلاف في التقديم والتأخير وذلك:

1- إمَّا في الاسمين جملة، مثل: (الأسود بن يزيد)، و (يزيد بن الأسود)[1].

2- وإمَّا في بعض الحروف، مثل: (أيوب بن سيار) ، و (أيوب بن يسار).

5- أشهر المصنفات فيه

أ- "تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم"، للخطيب البغدادي.

---

[1] وهذا النوع يسميه بعضهم (المشتبه المقلوب) وهو مما يقع فيه الاشتباه في الذهن لا في الخط، وربما انقلب اسمه على بعض الرواة، وقد صنف الخطيب في هذا النوع كتابا سماه (رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب).

ب- "تالي التلخيص"[1]، للخطيب أيضاً، وهو عبارة عن تتمة، أو ذيل للكتاب السابق، وهما كتابان نفيسان لم يصنف مثلهما في هذا الباب.

المبحث السابع: معرفة المهمَل

1- تعريفه

أ- لغة: اسم مفعول من "الإهمال" بمعنى "الترك" كأنَّ الراوي ترك الاسم بدون ذكر ما يميزه عن غيره[2].

ب- اصطلاحاً: أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط، أو مع اسم الأب، أو نحو ذلك، ولم يتميزا بما يخص كل واحد منهما.

2- متى يضر الإهمال؟

يضر الإهمال إن كان أحدهما ثقة، والآخر ضعيفا؛ لأنه لا ندري من الشخص المروي عنه هنا، فربما كان الضعيف منهما، فيضعف الحديث.

أمَّا إذا كانا ثقتين، فلا يضر الإهمال بصحة الحديث؛ لأن أيا منهما كان المروي عنه فالحديث صحيح.

3- مثاله

أ- إذا كانا ثقتين: ما وقع للبخاري من روايته عن "أحمد" - غير منسوب - عن ابن وهب؛ فإنه إمَّا أحمد بن صالح، وإمَّا أحمد بن عيسى، وكلاهما ثقة.

---

[1] قال د الطحان: توجد منهما نسختان كاملتان في دار الكتب المصرية، وعندي صورة منهما.

[2] لسان العرب (73/11) بتصرف.

ب- إذا كان أحدهما ثقة، والآخر ضعيفاً: (سليمان بن داود). و (سليمان بن داود)؛ فإن كان (الخولاني) فهو ثقة، وإن كان "اليمامي" فهو ضعيف.

4- الفرق بينه وبين المُبْهَم

والفرق بينهما أن المهمل ذكر اسمه، والتبس تعيينه، والمبهم لم يذكر اسمه.

5- أشهر المصنفات فيه

كتاب (المكمَل في بيان المهمل)، للخطيب البغدادي.

و (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة) له أيضاً.

وكتاب ابن طاهر المقدسي: (إيضاح الإشكال)، وكتاب ابن بشكوال: (غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة)، وكتاب النووي (الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات) وكتاب أبي زرعة العراقي: (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد)، وغيرها.

المبحث الثامن: معرفة المبهمات

1- تعريفه

أ- لغةً: المبهمات جمع "مبهم"، وهو اسم مفعول من "الإبهام" ضد الإيضاح[1].

ب- اصطلاحاً: هو من أُبْهِمَ اسمه في المتن، أو الإسناد من الرواة، أو ممن له علاقة بالرواية.

---

[1] القاموس المحيط (419/13).

2- من فوائده

أ- إن كان الإبهام في السند: فيستفاد منه معرفة الراوي إن كان ثقة، أو ضعيفاً، للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

ب- وإن كان في المتن: فله فوائد كثيرة أبرزها معرفة صاحب القصة، أو السائل حتى إذا كان في الحديث منقبة له عرفنا فضله، وإن كان عكس ذلك، فيحصل بمعرفته السلامة من الظن بغيره من أفاضل الصحابة.

3- كيف يعرف المبهم؟

يعرف بأحد أمرين:

أ- بوروده مسمًّى في بعض الروايات الأخرى.

ب- بتنصيص أهل السِّيَر على كثير منه.

4- أقسامه

يقسم المبهم بحسب شدة الإبهام، أو عدم شدته إلى أربعة أقسام، وأبدأ بأشدها إبهاماً:

أ- رجل أو امرأة: كحديث ابن عباس: أن "رجلا" قال: يا رسول الله، الحج كل عام؟[1] هذا الرجل هو الأقرع بن حابس.

[1] انظر علوم الحديث، ص375.بتصرف، تيسيرمصطلح الحديث (259).

ب- الابن والبنت: ويلحق به الأخ، والأخت، وابن الأخ، وابن الأخت، وبنت الأخ، وبنت الأخت. كحديث أم عطية[1] في غسل "بنت" النبي ﷺ بماء، وسدر. هي زينب رضي الله عنها[2][3].

---

[1] أم عطية الأنصارية، اسمها: نسبية بنت كعب قَالَ: أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين وأحمد بْن حنبل يقولان: أم عطية الأنصارية نسيبة بنت كعب.قَالَ أَبُو عُمَرَ: فِي هَذَا نظر؛ لأن نسيبة بنت كعب أم عمارة. تعد أم عطية فِي أهل البصرة، كانت من كبار نساء الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وكانت تغزو كثيرًا مَعَ رَسُول اللَّهِ ﷺ، تمرض المرضى، وتداوي الجرحى، وشهدت غسل ابنة رَسُول اللَّهِ ﷺ، وحكت ذلك فأتقنت حديثها أصل فِي غسل الميت، وَكَانَ جماعة من الصحابة وعلماء التابعين بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت، ولها عَنِ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديث روى عنها أنس بْن مالك، ومحمد بْن سيرين، وحفصة بنت سيرين. **الاستيعاب (4/ 1947) رقم (4187)**.

[2] رواه البخاري 3 / 106 في الجنائز، باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل، وباب غسل الميت، ووضوئه بالماء والسدر، وباب ما يستحب أن يغسل وتراً، وباب يبدأ بميامن الميت، وباب مواضع الوضوء من الميت، وباب هل يجعل الكافور في آخره، وباب نقض شعر المرأة، وباب كيف الإشعار للميت، وباب هل يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون، وباب يلقى شعر المرأة خلفها، ومسلم رقم (939) في الجنائز، باب غسل الميت، (سدر) ورق الشجر السدر يطحن، ويستعمل في التنظيف.

[3] زينب بنت النبي ﷺ:وكانت أكبر بناته. توفيت في سنة ثمان من الهجرة، وغسلتها أم عطية الأنصارية وغيرها، وأعطاهن النبي ﷺ حقوه، فقال: "أشعرنها إياه" وبنتها أمامة بنت أبي العاص، هى التي كان النبي ﷺ يحملها في الصلاة. **سير أعلام النبلاء (2/103)**.

المبحث التاسع: معرفة الوحدان

1- تعريفه

أ- لغة: الوحدان بضم الواو جمع واحد[1].

ب- اصطلاحاً: هم الرواة الذين لم يروِ عن كل واحد منهم إلا راوٍ واحد[2].

2- فائدته

معرفة مجهول العين، ورد روايته إذا لم يكن صحابيا.

3- أمثلته

أ- من الصحابة: عروة بن مضرس، لم يروِ عنه غير الشعبي، والمسيب بن حزن، لم يرو عنه غير ابنه سعيد.

ب- من التابعين: أبو العشراء، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

4- هل أخرج الشيخان في صحيحيهما عن الوحدان؟

ذكر الحاكم في "المدخل" أن الشيخين لم يخرجا من رواية هذا النوع شيئا، لكن جمهور المحدثين قالوا: إن في الصحيحين أحاديث كثيرة عن الوحدان من الصحابة، منها:

1- حديث (المسيب) في وفاة أبي طالب، أخرجه الشيخان[3].

---

[1] لسان العرب(447/3).

[2] مقدمة ابن الصلاح، ص323، و تدريب الراوى 2/ 739.

[3] أخرجه البخارى (1409/3، رقم 3671) ، ومسلم (54/1، رقم 24).

2- حديث (قيس بن أبي حازم) عن (مرداس الأسلمي): "يذهب الصالحون الأول فالأول": ولا راوي "لمرداس" غير قيس، والحديث أخرجه البخاري[1].

5- أشهر المصنفات فيه

كتاب (المنفردات والوُحدان) للإمام مسلم.

المبحث العاشر: معرفة من ذكر بأسماء، أو صفات مختلفة

1- تعريفه

هو راوٍ وصف بأسماء، أو ألقاب، أو كنى مختلفة، من شخص واحد، أو من جماعة[2].

2- مثاله

محمد بن السائب الكلبي سماه بعضهم (أبا النضر)، وسماه بعضهم (حماد بن السائب)، وسماه بعضهم (أبا سعيد)، وهو شخص واحد.

3- من فوائد معرفة هذا النوع

أ- عدم الالتباس في أسماء الشخص الواحد، وعدم الظن بأنه أشخاص متعددون.

ب- كشف تدليس الشيوخ.

---

[1] البخارى (2364/5، رقم 6070).

[2] الوسيط فى علوم الحديث (579).

4- استعمال الخطيب كثيرا من ذلك في شيوخه

فيروي في كتبه مثلا عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله ابن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والكل واحد.

5- أشهر المصنفات فيه

أ- إيضاح الإشكال، للحافظ عبد الغني بن سعيد.

ب- موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي.

المبحث الحادي عشر: معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب

1- المراد بالمفردات

أن يكون لشخص من الصحابة، أو الرواة عامة، أوأحد العلماء اسم، أو كنية، أو لقب لا يشاركه فيه غيره من الرواة، والعلماء، وغالباً ما تكون تلك المفردات أسماء غريبة يصعب النطق بها.

2- فائدة معرفته: عدم الوقوف في التصحيف، والتحريف في تلك الأسماء المفردة الغريبة.

3- أمثلته

أ- الأسماء

1- من الصحابة: "أجمد – بالجيم – بن عُجيان" كسُفْيَان، أو كعُلَيَّان، و"سَنْدَر" بوزن جعفر.

2- من غير الصحابة: "أوسط" بن عمرو، و"ضريب" بن نقير بن سُمَير.

ب- الكنى

1- من الصحابة: "أبو الحمراء" مولى رسول الله ﷺ، واسمه هلال بن الحارث.

2- من غير الصحابة "أبو العُبَيْدَيْنِ" واسمه معاوية بن سبرة.

ج- الألقاب

من الصحابة: "سَفِينَة" مولى رسول الله ﷺ، واسمه مهران.،

ومن غير الصحابة:

أ- "مَنْدَلٌ"؛ بكسر الميم وسكون النون – عن الخطيب، وغيره، ويقولون بفتحها قال الحافظ أبو الفضل بن ناصر: وهو الصواب، واسمه عمرو بن عليّ.

ب- سحنون بن سعيد بضم السين وفتحها عبد السلام بن سعيد التنوخي القيرواني صاحب المدونة، وهو أحد أصحاب الإمام مالك.

ج- مطين: بضم الميم، وفتح الطاء المهملة، وتشديد الياء المفتوحة بوزن اسم المفعول لقب محمد بن عبد الله الحضرمي الحافظ.

4- أشهر المصنفات فيه

أفرده بالتصنيف الحافظ أحمد بن هارون البرديجي في كتاب سماه (الأسماء المفردة)، ويوجد في أواخر الكتب المصنفة في تراجم الراوة كثير منه، ككتاب (تقريب التهذيب) لابن حجر[1].

[1] الوسيط فى علوم الحديث لمحمد محمد ابوشهبة (579).

المبحث الثاني عشر: معرفة أسماء من اشتُهِرُوا بكناهم

1- المراد بهذا المبحث

المراد بهذا المبحث أن نفتش عن أسماء من اشتهروا بكناهم، حتى نعرف الاسم غير المشهور لكل منهم.

2- من فوائده

وفائدة معرفة هذا البحث هو ألا يظن الشخص الواحد اثنين؛ إذ ربما يذكر هذا الشخص مرة باسمه غير المشهور، ومرة بكنيته التي اشتهر بها، فيشتبه الأمر على من لا معرفة له بذلك، فيظنه شخصين، وهو شخص واحد.

3- طريقة التصنيف فيه

المصنف في الكنى يبوب تصنيفه على ترتيب حروف المعجم للكنى، ثم يذكر أسماء أصحابها، فمثلا يذكر في باب الهمزة (أبا إسحاق) ويذكر اسمه، وفي باب الباء (أبا بشر) ويذكر اسمه، وهكذا.

4- أقسام أصحاب الكنى وأمثلتها

أ- من اسمه كنيته، ولا اسم له غيرها، كأبي بلال الأشعري؛ اسمه وكنيته واحد.

ب- من عرف بكنيته، ولم يعرف أله اسم أم لا؟ كـ (أبي أُناس) صحابي.

ج- من لقب بكنية، وله اسم، وله كنية غيرها: كـ (أبي تراب) وهو لقب لعلي بن أبي طالب، وكنيتُهُ أبو الحسن.

د- من له كنيتان أو أكثر: كـ (ابن جريج) يكنى بأبي الوليد، وأبي خالد.

هـ- من اختُلِفَ في كنيته: كـ (أسامة بن زيد) قيل: (أبو محمد) ، وقيل: (أبو عبد الله)، وقيل: (أبو خارجة).

و- من عُرِفَت كنيته واختُلِفَ في اسمه: كـ (أبي هريرة) اختُلِفَ في اسمه واسم أبيه على ثلاثين قولاً، أشهرها أنه (عبد الرحمن بن صخر).

ز- من اختُلِفَ في اسمه وكنيته: كـ (سفينة) قيل: اسمه (عمير) وقيل: (صالح) وقيل: (مهران) وكنيته، قيل: (أبو عبد الرحمن) وقيل: (أبو البختري).

ح- من عُرِفَ باسمه وكنيته، واشتُهِرَ بهما معا: كآباء عبد الله (سفيان الثوري)، و(مالك)، و (محمد بن إدريس الشافعي)، و(أحمد بن حنبل)، و (كأبي حنيفة النعمان بن ثابت).

ط- من اشتُهِر بكنيته مع معرفة اسمه: كـ (أبي إدريس الخولاني) ؛ اسمه عائذ الله.

ي- من اشتهر باسمه مع معرفة كنيته: كـ (طلحة بن عبيد الله التيمي)، و (عبد الرحمن بن عوف)، و (الحسن بن علي بن أبي طالب) كنيتهم جميعا (أبو محمد).

5- من أشهر المصنفات فيه

لقد صنف العلماء في الكنى مصنفات كثيرة، وممن صنف فيه:

1- عليّ بن المديني ت " 234هـ

2- ثم البخاري " الْمُتَوَفَّ سنة 256هـ".

3- ثم مسلم بن الحجاج القشيري "الْمُتَوَفَّ سنة 261هـ.

4- ثم النسائي "الْمُتَوَفَّ سنة 303هـ".

5- ثم الحاكم أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري شيخ الحاكم أبي عبد الله الْمُتَوَفَّ سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة".

قال العراقي: وكتاب أبي أحمد أجل تصانيف لهذا النوع؛ فإنه يذكر فيه من عرف اسمه ولم يعرف كنيته، حرر فيه وأجاد، وزاد على غيره وأفاد، ولم يرتبه على حروف المعجم.

6- ولأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني الحافظ الْمُتَوَفَّ سنة خمس، أو ست وتسعين وثلاثمائة، في ذلك كتاب، ولولده أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن منده الْمُتَوَفَّ سنة سبعين وأربعمائة كتاب أيضا[1].

7- وللإمام أبي عمر بن عبد البر النمري القرطبي الْمُتَوَفَّ سنة ثلاث وستين وأربعمائة كتاب حافل سماه (الاستغنا في معرفة الكنى).

8- ولأبي بشر محمد بن أحمد بن جاد بن سعيد بن مسلم الأنصاري بالولاء الوراق الرازي الدولابي – بفتح الدال وضمها – نسبة إلى عمل الدولاب، وهو شبه الناعورة الْمُتَوَفَّ بالعرج بين مكة والمدينة سنة عشر وثلاثمائة والناعورة هي الساقية التي يستخرج بها الماء من البئر ونحوه.

9- وللإمام أبي عبد الله الذهبي الْمُتَوَفَّ سنة ثمان وأربعين وسبعمائة كتاب فقد أخذ كتاب أبي أحمد الحاكم فرتبه واختصره، وزاد عليه، وسماه "المقتنى في سرد الكنى".

10- وللإمام الحافظ ابن حجر الْمُتَوَفَّ سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة مؤلف بديع في الألقاب أيضا سماه: "نزهة الألباب" جمع فيه مع التخليص ما لغيره وزيادة، وهناك كتب أخرى[2].

---

[1] الرسالة المستطرفة ص91.

[2] المصدر السابق ص90، 91.

المبحث الثالث عشر: معرفة الألقاب

1- تعريفه لغةً

الألقاب: جمع لقب، واللقب: كل وصف أشعر برفعة، أو ضعة، أو ما دل على مدح، أو ذم[1].

2- المراد بهذا البحث

والمراد بهذا البحث التفتيش عن ألقاب المحدثين، ورواة الحديث، لمعرفتها، وضبطها.

3- فائدته

وفائدة معرفة الألقاب أمران، وهما:

أ- عدم ظنِّ الألقاب أسامي، وعدم عدِّ الشخص الذي يُذكَر تارة باسمه، وتارة بلقبه شخصين، وهو شخص واحد.

ب- معرفة السبب الذي من أجله لُقِّبَ هذا الراوي بذاك اللقب، فيعرف عندئذ المراد الحقيقي من اللقب الذي يخالف في كثير من الأحيان معناه الظاهر.

4- أقسامه

الألقاب قسمان، وهما:

أ- لا يجوز التعريف به: وهو ما يكرهه الملقب به.

ب- يجوز التعريف به: وهو ما لا يكرهه الملقب به.

---

[1] لسان العرب (743/1).

5- أمثلته

أ- "الضال": لقب لمعاوية بن عبد الكريم الضال؛ لُقِّبَ به؛ لأنه ضل في طريق مكة.

ب- "الضعيف": لقب عبد الله بن محمد الضعيف؛ لُقِّبَ به؛ لأنه كان ضعيفاً في جسمه، لا في حديثه. قال عبد الغني بن سعيد: "رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان، (الضال) ، و(الضعيف).

ج- "غُنْدَر": ومعناه المشغِّب في لغة أهل الحجاز، وهو لقب محمد بن جعفر البصري صاحب شعبة، وسبب تلقيبه بهذا اللقب أن ابن جريج قدم البصرة، فحدث بحديث عن الحسن البصري، فأنكروه عليه وشغبوا، وأكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه، فقال له: "اسكت يا غُندَر".

د- "غُنجَار": لقب عيسى بن موسى التيمي؛ لُقِّب بـ (غُنجار) لحمرة وجنيته.

هـ- "صاعقة": لقب محمد بن إبراهيم الحافظ، روى عنه البخاري؛ ولُقِّب بذلك لحفظه وشدة مذاكرته.

و- "مُشكُدَانَةُ": لقب عبد الله بن عمر الأموي، ومعناه بالفارسية (حبة المسك)، أو (وعاء المسك).

ز- "مُطَيَّنْ": لقب أبي جعفر الحضرمي؛ ولُقِّبَ به؛ لأنه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان في الماء، فيطينون ظهره، فقال له أبو نعيم: "يا مُطَيَّن، لم لا تحضر مجلس العلم؟".

6- أشهر المصنفات فيه

صنف في هذا النوع جماعة من العلماء المتقدمين، والمتأخرين:

أ- أبو بشر محمد بن أحمد بن جاد بن سعيد بن مسلم الأنصاري بالولاء الوراق الرازي الدُّولابي - بفتح الدال وضمها - نسبة إلى عمل الدولاب، وهو شبه الناعورة(1) "الْمُتَوَفَّ بالعرج بين مكة والمدينة سنة عشر وثلاثمائة.

ب- أبو عبد الله الحاكم الْمُتَوَفَّ سنة خمس، وأربعمائة، وسمى كتابه (الكنى والألقاب).

ج- الحافظ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الشيرازي الْمُتَوَفَّ بشيراز سنة إحدى عشرة وأربعمائة "411"، واسم كتابه: (الألقاب والكنى) ، وهو في مجلد مفيد كثير النفع، بل هو أجل كتاب ألف في هذا الباب قبل ظهور تأليف الحافظ ابن حجر.

د- الحافظ أبو الفضل عليّ بن الحسن بن أحمد بن الحسن الفلكي؛ (لأن جداً له كان بارعاً في علم الفلك والحساب) الهمداني، الرَّحَّال، الْمُتَوَفَّ بنيسابور سنة سبع أو ثمانٍ وعشرين وأربعمائة، سماه (منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرجال).

هـ- الحافظ أبو الفرج بن الجوزي ا الْمُتَوَفَّ سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وهو المسمى (كشف النقاب عن الأسماء والألقاب).

و- وللإمام أبي عبد الله الذهبي الْمُتَوَفَّ سنة ثمان وأربعين وسبعمائة كتاب فقد أخذ كتاب أبي أحمد الحاكم فرتبه واختصره، وزاد عليه، وسماه (المقتنى في سرد الكنى).

ز- وللإمام الحافظ ابن حجر الْمُتَوَفَّ سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة مؤلف بديع في الألقاب أيضا سماه: (نزهة الألباب) جمع فيه مع التخليص ما لغيره وزيادة.

ح- وللحافظ السخاوي تلميذه الْمُتَوَفَّ سنة اثنين وتسعمائة زوائد كثيرة ضمها إليه في كتاب مستقل.

---

(1) الناعورة: هي الساقية التي يستخرج بها الماء من البئر، ونحوه.

ط- وللحافظ السيوطي الْمُتَوَفَّى سنة إحدى عشرة وتسعمائة كتاب، سماه (كشف النقاب عن الألقاب).

وهنالك كتب أخرى غير هذا[1].

المبحث الرابع عشر: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم

1- المراد بهذا البحث

معرفة من اشتهر نسبه إلى غير أبيه؛ من قريب، كالأم، والجد، أوغريب، كالمربي ونحوه، ثم معرفة اسم أبيه.

2- فائدته

وفائدته: دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم[2].

3- أقسامه وأمثلتها

أ- من نسب إلى أمه، مثل: معاذ، ومعوذ، وعوذ؛ بنو عفراء، وأبوهم: الحارث، ومثل: بلال بن حمامة، وأبوه: رباح، ومحمد بن الحنفية، أبوه: علي بن أبي طالب.

ب- من نسب إلى جدته: العليا، أو الدنيا، مثل: يعلى بن منية، ومنية أم أبيه، وأبوه: أمية، وبشير بن الخصاصية، وهي أم الثالث من أجداده، وأبوه معبد.

---

[1] الرسالة المستطرفة ص91.

[2] تيسير مصطلح الحديث (272) والوسيط (643).

ج- من نسب إلى جده مثل: (أبي عبيدة بن الجراح) اسمه: عامر بن عبد الله بن الجراح، وأحمد بن حنبل، هو: أحمد بن محمد بن حنبل.

د- من نسب إلى أجنبي لسبب، مثل: المقداد بن عمرو الكندي، يقال له: المقداد بن الأسود؛ لأنه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث، فتبناه.

4- أشهر المصنفات فيه

لا أعرف مصنَّفًا خاصاً في هذا الباب، لكن كتب التراجم عامة، تذكر نسب كل راوٍ، لا سيما كتب التراجم الموسعة[1].

[1] المصدر نفسه.

المبحث الخامس عشر: معرفة النِّسَب التي على خلاف ظاهرها

1- تمهيد

هناك عدد من الرواة نسبوا إلى مكان، أوغزوة، أوقبيلة، أو صنعة، ولكن الظاهر المتبادر إلى الذهن من تلك النِّسَب ليس مراداً، والواقع أنهم نسبوا إلى تلك النسب؛ لعارض عرض لهم من نزولهم ذلك المكان، أومجالستهم أهل تلك الصنعة، ونحو ذلك.

2- فائدة هذا البحث

وفائدة هذا البحث هو معرفة أن هذه النِّسَب ليست حقيقة، وإنما نُسِبَ إليها صاحبها لعارض، ومعرفة العارض، أو السبب الذي من أجله نسب إلى تلك النسبة[1].

3- أمثلة

أ- أبو مسعود البدري: لم يشهد بدراً، بل نزل فيها، فنسب إليها.

ب- يزيد الفقير: لم يكن فقيرا، وإنما أصيب في فَقَار ظهره.

ج- خالد الحَذَّاء: لم يكن حَذَّاء، وإنما كان يجالس الحَذَّائين.

4- أشهر المصنفات في الأنساب

كتاب (الأنساب للسمعاني)، وقد لخصه ابن الأثير في كتاب سماه (اللباب في تهذيب الأنساب)، ولخص هذا الملخص السيوطي في كتاب سماه (لب اللباب).

---

[1] تيسير مصطلح الحديث (274).

المبحث السادس عشر: معرفة تواريخ الرواة

1- تعريفه

أ- لغة: تواريخ: جمع تاريخ، وهو مصدر "أرخ" وسهلت الهمزة فيه[1].

ب- اصطلاحا: وهو التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال من المواليد، والوفيات، والوقائع وغيرها[2].

2- المراد به هنا

هو: معرفة تاريخ مواليد الرواة، وسماعهم من الشيوخ، وقدومهم لبعض البلاد، ووَفَيَاتهم.

3- أهميته وفائدته

هو فنٌّ مُهِمٌّ، قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"، ومن فوائده معرفة اتصال السند أو انقطاعه.

وقد ادعى قوم الرواية عن قوم، فنُظِرَ في التاريخ، فظهرأن الرواية عنهم كانت بعد وفاتهم بسنين.

4- أمثلة من عيون التاريخ

أ- الصحيح في سنِّ سيدنا محمد ﷺ، وصاحبيه أبي بكر، وعمر ﷺ ثلاث وستون:

1- وقُبِضَ رسول الله ﷺ ضحى الاثنين لِثِنْتَيْ عشرة خلت من ربيع الأول سنة 11هـ.

---

[1] القاموس المحيط (248/1).

[2] مقدمة ابن الصلاح، ص380.

2- وقُبِضَ أبو بكر رضي الله عنه في جمادى الأولى سنة 13هـ.

3- وقُبِضَ عمر رضي الله عنه في ذي الحجة سنة 23هـ.

4- وقُتِلَ عثمان رضي الله عنه في ذي الحجة سنة 35هـ. وعمره 82 سنة، وقيل: ابن 90 سنة.

5- وقُتِلَ علي رضي الله عنه في شهر رمضان سنة 40هـ وهو ابن 63 سنة.

ب- صحابيان عاشا ستين سنة في الجاهلية، وستين في الإسلام، وماتا بالمدينة سنة 54هـ، وهما: حكيم بن حزام، وحسان بن ثابت.

ج- أصحاب **المذاهب المتبوعة ولد سنة – توفي سنة**

1- النعمان بن ثابت: (أبو حنيفة") 80 – 150

2- مالك بن أنس: 93 – 179

3- محمد بن إدريس الشافعي 150 – 204

4- أحمد بن حنبل 164 – 241

د- أصحاب **كتب الحديث المعتمدة:**

1- محمد بن إسماعيل البخاري: 194–256.

2- مسلم بن الحجاج النيسابوري: 204–261.

3- أبو داود السجستاني: 202–275.

4- أبو عيسى الترمذي1: 209–279.

5- أحمد بن شعيب النسائي: 214–303.

6- "ابن ماجة" القزويني: 207–275.

5- أشهر المصنفات فيه

المؤلفات في هذا النوع: قال السيوطي في "تدريبه[1] تعليقا على كلمة الحميدي:" وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ: ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ يَجِبُ تَقْدِيمُ التَّهَمُّمِ بِهَا: الْعِلَلُ، وَالْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ، وَوَفَيَاتُ الشُّيُوخِ، وَلَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ".

قال: "وليس فيه كتاب يعني على الاستقصاء، وإلا ففيه كتب كالوفيات لابن زَبْر[2] ولابن قانع[3] وذيل على ابن زَبْر الحافظ عبد العزيز بن أحمد الكِناني[4]، ثم أبو محمد الأكفاني [5]، ثم الحافظ أبو الحسن عليّ بن المفضل[6]، ثم المنذري[7]، ثم الشريف عز الدين أحمد بن محمد الحسيني [8] ، ثم المحدث أحمد بن أيبك الدمياطي[9]، ثم الإمام الحافظ أبوالفضل العراقي[10].

---

[1] تدريب الراوى (2/ 867).

[2] بفتح الزاي وسكون الباء الموحدة، هو أبو سليمان محمد بن أبي محمد عبد الله الربعي محدث دمشق الْمُتَوَفَّى سنة تسع وسبعين وثلاثمائة وكتابه مرتب على السنين.

[3] هو الحافظ أبو الحسن عبدالباقي بن قانع بن مرزوق الأموي مولاهم، الْمُتَوَفَّى سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة.

[4] الدمشقي الصوفي الْمُتَوَفَّى سنة ستين وأربعمائة.

[5] هو أبو محمد هبة الله بن أحمد الأنصاري الأكفاني الْمُتَوَفَّى سنة أربع وعشرين وخمسمائة، سمى كتابه (جامع الوفيات) بفتح الفاء وفتح الياء المخففة لا بكسرها مع التشديد كما ينطق بعضهم.

[6] المقدسي ثم الإسكندري المالكي ذو التصانيف الْمُتَوَفَّى بالقاهرة سنة إحدى عشرة وستمائة.

[7] هو الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري صاحب التصانيف الكثيرة المتوفى سنة ست وخمسين وستمائة، وهو ذيل كثير الإتقان والفائدة.

[8] الحلبي، ثم المصري تلميذ الحافظ المنذري الْمُتَوَفَّى سنة خمس، وتسعين، وستمائة.

[9] الْمُتَوَفَّى عام الطاعون سنة تسع وأربعين وسبعمائة.

[10] هو الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي نسبة إلى عراق، العرب صاحب المؤلفات الكثيرة، والتحقيقات النافعة المفيدة الْمُتَوَفَّى سنة ست وثمانمائة.

أقول: ثم ذيل عليه ولده أبو زرعة ولي الدين العراقي المتوفى سنة ست وعشرين، وثمانمائة، والذيول المتأخرة أبسط من المتقدمة، وأكثر فوائد، وكلها مرتبة على السنين، والله أعلم[1].

المبحث السابع عشر: معرفة من اختلط من الثقات

1- تعريف الاختِلاط

أ- لغة: الاختلاط لغةً: فساد العقل، يقال: "اختلط فلان" أي فسد عقله، كما في القاموس[2].

ب- اصطلاحاً: فساد العقل، أو عدم انتظام الأقوال بسبب خَرَفٍ، أو عمىً، أو احتراق كتبٍ، أو غير ذلك[3].

2- أنواع المختلطين

أ- من اختُلِطَ بسبب الخرف، مثل: عطاء بن السائب الثقفي الكوفي.

ب- من اختُلِطَ بسبب ذهاب البصر، مثل: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، فكان بعد أن عمي يلقن فيتلقن.

ج- من اختُلِطَ بأسباب أخرى، كاحتراق الكتب، مثل عبد الله بن لهيعة المصري.

---

[1] الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى لبرهان الدين أبي إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (الْمُتَوَفَّ: 802هـ) (713/2) والوسيط (654).

[2] القاموس المحيط ج2 ص359.

[3] انظر علوم الحديث، ص391، وتدريب الراوى 2/ 372، وتيسيرمصطلح الحديث (278).

3- حكم رواية المختلط

أ- يقبل منها ما روي عنه قبل الاختلاط.

ب- ولا يقبل منها ما روي عنه بعد الاختلاط، وكذا ما شُك فيه أنه قبل الاختلاط، أو بعده.

4- أهميته وفائدته

هو فنٌّ مُهِمٌّ جدا، وتكمن فائدته في تمييز أحاديث الثقة التي حدث بها بعد الاختلاط؛ لردها وعدم قبولها[1].

5- هل أخرج الشيخان في صحيحهما عن ثقات أصابهم الاختلاط؟:

نعم، ولكن مما عرف أنهم حدثوا به قبل الاختلاط.

6- أشهر المصنفات فيه

صنف فيه عدد من العلماء، كالعلائي، والحازمي، ومن هذه المصنفات كتاب (الاغتباط بمن رمي بالاختلاط) للحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الْمُتَوَفَّ سنة 841 هـ. وابن الكيال الحنفى بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين بن الكيال الواعظ، الْمُتَوَفَّ 929هـ - (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات) البرهان الحلبي، وسمى كتابه (الاحتياط بمن رمي بالاختلاط)[2].

---

[1] الوسيط (671).

[2] المصدر نفسه.

المبحث الثامن عشر: معرفة طبقات العلماء والرواة

1- تعريف الطبقة

أ- لغةً: القوم المتشابهون[1].

ب- اصطلاحًا: قوم تقاربوا في السن، والإسناد، أو في الإسناد فقط[2].

ومعنى التقارب في الإسناد: أن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه.

2- من فوائد معرفته

أ- ومن فوائد معرفته الأمن من تداخل المتشابهين في اسم، أو كنية، ونحو ذلك؛ لأنه قد يتفق اسمان في اللفظ، فيظن أن أحدهما هو الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقاتهما.

ب- الوقوف على حقيقة المراد من العنعنة.

3- قد يكون الراويان من طبقة باعتبار، ومن طبقتين باعتبار آخر؛ مثل: أنس بن مالك، وشبهه من أصاغر الصحابة، فهم مع العشرة في طبقة واحدة باعتبار أنهم كلهم صحابة، وعلى هذا فالصحابة كلهم طبقة واحدة.

وباعتبار السوابق إلى الدخول في الإسلام، يكون الصحابة بضع عشرة طبقة كما تقدم في نوع (معرفة الصحابة) فلا يكون أنس بن مالك، وشبهه في طبقة العشرة من الصحابة.

---

[1] لسان العرب (210/10) بتصرف.

[2] تدريب الراوي ج2، ص381.

4- ماذا ينبغي على الناظر فيه؟

ينبغي على الناظر في علم الطبقات أن يكون عارفاً بمواليد الرواة، ووفياتهم، ومن رووا عنه، ومن روى عنهم.

5- أشهر المصنفات فيه

1- كتاب الطبقات للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الْمُتَوَفَّى سنة إحدى وستين ومائتين.

2- كتاب الطبقات للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الْمُتَوَفَّى سنة 303هـ.

3- كتاب التاريخ وطبقات التابعين لأبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي الحنظلي الحافظ المشهور من أقران البخاري، ومسلم الْمُتَوَفَّى بالري سنة خمس، أو سبع وسبعين ومائتين.

4- طبقات الرواة لأبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري المعروف بشباب الحافظ أحد شيوخ البخاري صاحب التاريخ الحسن، وغيره الْمُتَوَفَّى سنة ثلاثين، وقيل: أربعين، أو ست، وأربعين، ومائتين.

5- طبقات الهمدانيين - بسكون الميم وفتح الدال المهملة - لأبي الفضل صالح بن أحمد بن محمد ... بن عبد الله بن قيس التميمي الهمداني السمسار الحافظ المعمر صاحب التصانيف الْمُتَوَفَّى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.

6- طبقات القراء لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم القرطبي الأصل الداني لنزوله (دانية) بلد من بلاد الأندلس، أحد الأئمة الجامعين لعلوم القرآن، والمحصلين لعلوم الحديث، الْمُتَوَفَّى بدانية سنة أربع، وأربعين، وأربعمائة.

7- وكتاب (حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء) لأبي نعيم الأصفهاني الْمُتَوَفَّ سنة ثلاثين وأربعمائة "430" وفيها الصحيح، والحسن والضعيف وبعض الموضوع، ولما ألفها بيعت في حياته بأربعمائة دينار، وقد رتب أحاديثها على الأبواب، الحافظ نور الدين الهيثمي، واختصرها أبو الفرج بن الجوزي في كتاب سماه (صفوة الصفوة).

8- طبقات الأصفهانيين لأبي الشيخ ابن حيان، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان، نسبة إلى جده حيان المذكور الحافظ ذو التصانيف النافعة المفيدة الْمُتَوَفَّ 369 هـ.

9- طبقات الرجال في ألف جزء لأبي الفضل عليّ بن الحسين الفلكي الْمُتَوَفَّ سنة سبع أو ثمان وعشرين، وأربعمائة ولقب الفلكي؛ لأن جدا له كان بارعا في علم الفلك والحساب.

10- وطبقات الشافعية لتاج الدين قاضي القضاة أبي النصر عبد الوهاب بن تقي الدين عليّ بن عبد الكافي الأنصاري السبكي - نسبة إلى سبك الضحاك بلد من بلاد مصر - صاحب التصانيف الكثيرة الجليلة الْمُتَوَفَّ سنة إحدى وسبعين وسبعمائة.

11- طبقات الحفاظ للإمام الحافظ (الذهبي) الْمُتَوَفَّ 748هـ وله أيضا كتاب (طبقات القراء).

12- طبقات القراء للحافظ القارئ (ابن الجزري) الْمُتَوَفَّ سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة.

13- وهنالك طبقات أخرى كطبقات الحنفية (للحافظ عبد القادربن محمد بن محمد بن نصر الله القرشي الحنفي المصري) الْمُتَوَفَّ سنة 775هـ سماه: (الجواهر المضية في طبقات الحنفية).

14- وطبقات الحنابلة للحافظ أبي يعلى الفراء.

وهنالك كتب أخرى في طبقات المالكية، وفي طبقات اللغويين، وفي طبقات النحاة إلى غير ذلك من كتب الطبقات[1].

المبحث التاسع عشر: معرفة الموالي من الرواة والعلماء

1- تعريف المولى[2]

أ- **لغة**: الموالي: جمع مولى، والمولى من الأضداد، فيطلق على المالك، والعبد، والمعتِق، والمعتَق.

ب- **اصطلاحاً**: هو الشخص المحَالَف، أو المعتَق، أو الذي أسلم على يد غيره[3].

2- أنواع الموالي

أنواع الموالي ثلاثة وهي:

أ- مولى الحِلْف، مثل: الإمام مالك بن أنس الأصبحي التيمي، فهو أصبحي فهونسب صلبي، وتيمي بولاء الحلف؛ وذلك لأن قومه (أصبح) موالي لتيم قريش بالحِلْف.

ب- مولى العتاقة، مثل: أبي البختري الطائي التابعي، واسمه سعيد بن فيروز، هو مولى طيء؛ لأن سيده كان من طييء فأعتقه.

---

[1] علوم الحديث لابن الصلاح بشرح العراقي ص466، تدريب الراوي 529، 530، فتح المغيث، من ص355-368.

[2] انظر القاموس ج4، ص404.

[3] انظر تدريب الراوى: 2/ 382.

ج- مولى الإسلام:، مثل: محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي؛ لأن جده المغيرة كان مجوسيا فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي، فنسب إليه.

3- من فوائده

الأمن من اللبس، ومعرفة المنسوب إلى القبيلة نسباً، أو ولاءً؛ ومن ثم ليتميز المنسوب إلى القبيلة ولاءً، عمن يشاركه في اسمه من تلك القبيلة نسباً.

4- أشهر المصنفات فيه

صنف في ذلك أبو عمر الكندي، بالنسبة إلى المصريين فقط.

وصنف السخاوى فى خدم النبى، ومواليه سماه (الفخر المتوالى فيمن نسب الى النبى - صلى الله عليه وسلم - من الخدم والموالى).

المبحث العشرون: معرفة الثقات والضعفاء من الرواة

1- تعريف الثقة والضعيف

أ- **لغة**: الثقة لغة: المؤتمن، والضعيف: ضد القوي، ويكون الضعف حِسِّيًّا ومعنوياً[1].

ب- **اصطلاحاً**: الثقة: هو العدل الضابط، والضعيف: هو اسم عام يشمل من فيه طعن في ضبطه، أوعدالته[2].

---

[1] لسان العرب (371/10) ، و (203/9).

[2] تيسير مصطلح الحديث (285).

2- أهميته وفائدته

هو من أجلِّ أنواع علوم الحديث؛ لأنه بواسطته يعرف الحديث الصحيح من الضعيف[1].

3- أشهر المصنفات فيه، وأنواعها

أ- مصنفات مفردة في الثقات، مثل: كتاب (الثقات) لابن حبان، وكتاب "(لثقات) للعجلي.

ب- مصنفات مفردة في الضعفاء: كثيرة جداً كـ (لضعفاء) للبخاري، والنسائي، والعقيلي، والدارقطني. ومنها كتاب (الكامل في الضعفاء) لابن عدي، وكتاب (المغني في الضعفاء) للذهبي.

ج- مصنفات مشتركة بين الثقات والضعفاء: وهي كثيرة أيضاً، منها: كتاب (تاريخ البخاري الكبير)، ومنها كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، وهي كتب عامة للرواة، ومنها كتب خاصة ببعض كتب الحديث، مثل كتاب (لكمال في أسماء الرجال) لعبد الغني المقدسي، وتهذيباته المتعددة، للمزي، والذهبي، وابن حجر، والخزرجي[2].

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر نفسه.

المبحث الحادي والعشرون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

1- المراد بهذا البحث

الأوطان: جمع وطن، وهو الإقليم، أو الناحية التي يولد الإنسان، أو يقيم فيها، والبلدان: جمع بلد، وهي المدينة أو القرية التي يولد الإنسان، أو يقيم فيها.

والمراد بهذا البحث هو معرفة أقاليم الرواة ومدنهم التي ولدوا فيها أوأ قاموا فيها.

2- من فوائده

وهذا علم مهم جدا وهو مما يفتقر إليه علماء الحديث وحفاظه في تصرفاتهم ومصنفاتهم وتترتب على العلم به فوائد مهمة:

1- منها معرفة شيخ الراوي فربما اشتبه بغيره فإذا عرفنا بلده تعين غالباً.

2- ومنها: أنه يتبين به الراوي المدلس، وما في السند من إرسال خفي.

وقد كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام، وغلب عليهم سكنى القرى والمدن انتسبوا إلى القرى والمدن كالعجم، والمراد متأخروهم وإلا فقد كان في المتقدمين من ينتسب إلى القبائل كثيراً.

ثم من كان ينتقل من بلد إلى بلد، وأراد الانتساب إليهما، فليبدأ بالأول فيقول فيمن انتقل من مصر إلى دمشق: المصري الدمشقي، والأحسن: ثم الدمشقي، لدلالة "ثم" على الترتيب مع التراخي، وله أن ينتسب إلى أحدهما فقط، وهو قليل، ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة، فجائز أن ينتسب إلى القرية، وإلى البلدة أيضا، وإلى الناحية التي فيها تلك البلدة أيضاً، وإلى الإقليم، فيقول فيمن هو من قرية (داريا) من قرى مدينة دمشق التي هي من إقليم الشام: الداري، أو الدمشقي، أو الشامي.

وإن أراد الجمع بين الثلاثة فهو مخير بين الابتداء بالأعم فيقول: الشامي الدمشقي الداري، أو بالقرية التي هو منها فيقول: الداري الدمشقي الشامي، إذ المقصود التعريف والتميز، وهو حاصل بكل منها نعم إن كان أحدهما، أوضح في ذلك فهو أولى، وكذلك في النسب إلى القبائل يبدأ بالعام قبل الخاص، فيقال القرشي الهاشمي ولا يقول العكس؛ لأنه لا فائدة حينئذ، وإذا جمع بين النسب إلى القبيلة، والبلد قدم النسب إلى القبيلة، وقد تقع النسبة إلى الصنايع كالخياط، وإلى الحرف كالبزاز الذي يتجر في البز، وهي الثياب، وتقع ألقاباك (خالد بن مخلد) الكوفي القطواني – بفتح القاف والطاء المهملة – ويقع في كلها الاتفاق، والافتراق، والاشتباه كالأسماء.

فائدة: قال الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾**[1].

والشعوب: القبائل العظام، وقيل: الجماع التي تجمع متفرقات البطون واحدها شعب، والقبائل: هي دون الشعوب، والعمائر جمع عمارة –بالكسر والفتح– وهو حي عظيم يمكنه الانفراد بنفسه، والبطون دون العمائر، والفخذ دون البطن، والفصيلة دون الفخذ[2].

- **أشهر المصنفات فيه**

1- كتاب الأنساب: لتاج الإسلام أبي سعد – بفتح السين وسكون العين – ويقال: أبا سعيد – بفتح السين وكسر العين بعدها ياء – عبد الكريم بن محمد بن أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التيمي السمعاني –بفتح السين وكسرها–

---

[1] سورة الحجرات: 13.

[2] علوم الحديث ص404، وتدريب الراوي ج2 ص912، فتح المغيث ج4 ص399–400 ، الوسيط (695) وتيسير مصطلح الحديث (285).

المروزي الشافعي الحافظ الذي زاد شيوخه عن أربعة آلاف شيخ، وله التصانيف المفيدة المتقنة التي منها: (تاريخ مرو)، و (الأمالي)، و (تاريخ الوفاة للمتأخين من الرواة) وغير ذلك، الْمُتَوَفَّى بمرو سنة اثنتين وستين وخمسمائة عن ثلاث وأربعين سنة، وهو كتاب عظيم في هذا الفن لم يصنف فيه مثله.

2- كتاب (العجالة) وهو صغير الحجم للحافظ أبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حاتم الجازمي نسبة إلى جده المذكور الْمُتَوَفَّى سنة أربع وثمانين وخمسمائة.

قال العراقى:

وَضَـــاعَتِ الْأَنْسَـــابُ فِي الْبُلْـــدَانِ ... فَنُسِـــبَ الْأَكْثَـــرُ لِلْأَوْطَـــانِ
وَإِنْ يَكُـــنْ فِي بَلْـــدَتَيْنِ سَـــكَنَا ... فَابْـــدَأْ بِالْأُولَى وَبِـــثُمَّ حَسُـــنَا
وَمَـــنْ يَكُـــنْ مِـــنْ قَرْيَـــةٍ مِـــنْ بَلْـــدَةِ ... يُنْسَـــبْ لِكُـــلٍّ وَإِلَى النَّاحِيَـــةِ
وَكَمَلَـــتْ بِطَيْبَـــةَ الْمَيْمُونَـــهْ ... فَبَـــرَزَتْ مِـــنْ خِـــدْرِهَا مَصُـــونَهْ
فَرَبُّنَـــا الْمَحْمُـــودُ وَالْمَشْـــكُورُ ... إِلَيْـــهِ مِنَّـــا تَرْجِـــعُ الْأُمُـــورُ
وَأَفْضَـــلُ الصَّـــلَاةِ وَالسَّـــلَامِ ... عَلَـــى النَّـــبِيِّ سَـــيِّدِ الْأَنَامِ

1- وكتاب الأنساب لأبي محمد عبد الله بن عليّ بن عبد الله بن خلف اللخمي المعروف بالرشاطي، وهو المسمى (اقتباس الأنوار والتماس الأزهار، في أنساب الصحابة ورواة الآثار)، وقد أحسن فيه وجمع وما قصر، وقد توفى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة.

2- وقد اختصر كتاب أبي سعد السمعاني، واستدرك أشياء فاتته، ونبه على أغلاطه، الإمام المحدث اللغوي عز الدين أبو الحسن عليّ بن محمد، والصواب في اسمه محمد بن محمد، الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر لكونه من أهلها، الْمُتَوَفَّ سنة ثلاثين وستمائة، وهو أخو المجد المبارك بن محمد صاحب (جامع الأصول) و (النهاية في غريب الحديث) وسمى كتابه (اللباب)، وهو كتاب جليل في ثلاث مجلدات وهو الموجود بأيدي الناس.

3- ثم جاء الإمام السيوطي الْمُتَوَفَّ سنة إحدى عشرة وتسعمائة فاختصره، وزاد عليه أشياء فاتته في كتاب سماه (لب الألباب في تحرير الأنساب)، وهو في مجلد لطيف إلى غير ذلك من الكتب الأخرى التي ألفت في الأنساب[1].

[1] تدريب الراوي ج2 ص913، الرسالة المستطرفة ص93، 94. والوسيط (696).

الخاتمة

الحمد لله الذى بفضله تتم الصالحات، فقد تم بحمد الله الانتهاء من هذا الكتاب، ولا أدعي الكمال، فهو عمل بشري، والبشر جبلوا على الخطأ والنسيان، لكنَّي بذلت كل وسعى ولم آل جهداً، فإنْ كان من خير فبتوفيق الله، وإن كان من نقص، أو تقصير فمن نفسى، والشيطان، روي عن الإمام الشافعي – رحمه الله – قوله: "لقد ألفت هذه الكتب ولم آل جهداً فيها، ولا بد أن يوجد فيها الخطأ؛لأن الله تعالى يقول: **﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾** [النساء: 82]، فما وجدتم في كتبي هذه ما يخالف الكتاب، والسنة فقد رجعت عنها"، ولله در من قال:

كم من كتاب قد تصفحته وقلت في نفسي أصلحته
حتى إذا طالعته ثانياً وجدت تصحيفاً فصححته

فمن وقف فيه على تقصير، أو خلل، أوعثر فيه على تغيير، أو زلل، فليعذر أخاه في ذلك متطولاً، أو ليصلح منه ما يحتاج إلى إصلاح متفضلاً، فالتقصير من الأوصاف البشرية، وليست الإحاطة بالعلم إلا لبارئ البرية، فهو الذي وسع كل شيء علما، وأحصى مخلوقاته عيناً واسماً.

سطره لنفسه قائله وجامعه
فليعف عن زلاته ناقله وسامعه

فمـــا مـــن كاتـــب إلا ســـيفنى ويبقـــى الـــدهر ماكتبـــت يـــداه
فـــلا تكتـــب بكفـــك غـــير شـــئ يســـــرك فى القيامـــــة أن تـــــراه

نسأل الله أن يرزقنا الإخلاص فى القول، والعمل، وأن يتقبل منا أعمالنا، ويعفو عن زلاتنا، وأن يجعل هذا العمل فى ميزان حسناتى، وميزان حسنات والدى، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا، ونعم الوكيل، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تم بحمد الله – تعالى – فى مساء الجمعة 3 محرم 1435هـ الموافق 2013/10/17م.

والله ولي التوفيق

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- الإحسان في تقريب صحيح أبي حاتم بن حبان: لابن بلبان علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت 739هـ) – تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1412هـ – 1991م.

3- الإستيعاب في معرفة الأصحاب،: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت الأولى، 1412هـ – 1992م.

4- أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير ت: 630هـ) تحقيق علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية.

5- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر أحمد بن علي ت 852هـ.، دار الفكر بيروت – لبنان 1398هـ – 1978م.

6- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002م إكرام الضيف، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي الحَرْبي ت: 285هـ، تحقيق عبد الله عائض الغرازي، الناشر: مكتبة الصحابة — طنطا، الطبعة: الأولى، 1407هـ.

7- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ات: 463هـ) تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2002م.

8- تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: 571هـ) تحقيق عمرو بن غرامة العمروي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: 1415هـ – 1995م.

9- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي يوسف بن عبد الرحمن ت742هـ، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت 1403هـ – 1983م.

10- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي–المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي – الناشر: دارطيبة.

11- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف المؤلف: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت: 656هـ) تحقيق إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1417هـ.

12- تفسير الطبرى (جامع البيان في تأويل آى القرآن)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبى جعفر الطبري (ت: 310هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر لناشر: مؤسسة الرسالة – الطبعة: الأولى، 1420هـ – 2000م.

13- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: 852 هـ) تحقيق محمد عوامة، لناشر: دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، 1406 – 1986

14- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث – المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ) تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت – الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – الطبعة: الأولى، 1405هـ – 1985م.

15- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ): دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1419هـ- 1989م.

16- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت463هـ) تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب1387هـ.

17- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ) – عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

18- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.

19- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار – المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني، ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: 1182هـ) – المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة – الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى 1417هـ/1997م.

20- تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة 1425هـ – 2004م.

21- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر أبي عمر يوسف بن عبد البرت:463هـ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى 1414هـ – 1994م.

22- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: 761هـ) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، 1407هـ – 1986م.

23- الجامع: للترمذي محمد بن عيسى بن سورة ت 279هـ، تحقيق عبد الرحمن عثمان، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1403هـ.

24- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ) تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

25- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله ت 340هـ، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة 1400هـ – 1980م.

26- الرسالة: للشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: 204هـ) ا تحقيق أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر الأولى، 135هـ/1940م.

27- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (ت: 1345هـ) تحقيق محمد

المنتصر بن محمد الزمزمي دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة 1421هـ - 2000م.

28- رياض الصالحين: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الثالثة، 1419هـ/1998م.

29- السنن لابن ماجه: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: 273هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

30- السنن: لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ت275هـ مراجعة وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت لبنان.

31- السنن للدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: 385هـ) - حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.

32- السنن الكبرى: للبيهقي أحمد بن الحسين (ت 458هـ)، دار الفكر بيروت، لبنان.

33- السنن الكبرى: للنسائي أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن ت: 303هـ تحقيق د. عبد الغفار البنداري، سيد كسروي حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991م.

34- السنن: للدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن ت 255هـ، دار إحياء السنة النبوية.

35- السنن لسعيد بن منصور: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: 227هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي: الدار السلفية – الهند، الطبعة: الأولى، 1403هـ -1982م

36- سير أعلام النبلاء: للذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت748هـ، تحقيق: لجنة من المحققين، إشراف شعيب الأرناؤوط الطبعة السابعة 1410هـ- 1990م – مؤسسة الرسالة، بيروت.

37- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت: 802هـ) تحقيق صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد – الطبعة: الطبعة الأولى 1418هـ 1998م.

38- شرح ألفية العراقي (التبصرة والتذكرة): أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: 806هـ) تحقيق عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ – 2002م.

39- شرح السنة: للبغوي الحسين بن مسعود الفراء ت 516هـ تحقيق شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ – 1983م.

40- شرح معاني الآثار: للطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة أبي جعفر الحجري ت:321هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1407هـ – 1987م.

41- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ) قدم له: الشيخ عبد الفتح

أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم – الناشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت، الطبعة: بدون.

42- شرف أصحاب الحديث لأ بى بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ) تحقيق د محمد سعيد خطي اوغلي الناشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.

43- شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ) حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2003م.

44- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ت: 256هـ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الأولى، 1422هـ.

45- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

46- الضعفاء: للعقيلي محمد بن عمرو أبي جعفر ت 322هـ، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ – 1984م.

47- طبقات الحفاظ للسيوطى: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ.

48- الطيوريات – انتخاب: صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى: 576هـ).

49- من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (المتوفى: 500هـ) دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن – الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض – الطبعة: الأولى، 1425هـ – 2004م.

50- العلل: لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي ت327هـ دار المعرفة، بيروت.

51- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للدارقطني علي بن عمر ت385هـ تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ – 1985م.

52- علوم الحديث المطبوع مع التقييد والإيضاح: لابن الصلاح عثمان ابن عبد الرحمن ت 643، دار الحديث – بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.

53- غريب الحديث – المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) تحقيق د. عبد الله الجبوري، لناشر: مطبعة العاني – بغداد، الطبعة: الأولى، 1397.

54- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر، بعناية محب الدين الخطيب، وحقق الأجزاء الثلاثة الأولى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ت 1420هـ، دار الفكر، بيروت، مصورة عن السلفية.

55- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للسخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت 902هـ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

56- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، المؤلف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (المتوفى: 429هـ) ، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت الطبعة: الثانية، 1977م.

57- القاموس المحيط–المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة – بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي – الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان – الطبعة: الثامنة، 1426هـ – 2005م.

58- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

59- الكامل في الضعفاء: لابن عدي، أبي أحمد عبد الله بن عدي ت365هـ، الطبعة الثانية 1405هـ – دار الفكر – بيروت.

60- الكفاية في علوم الرواية: للخطيب، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

61- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) تحقيق أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت،: الأولى، 1417 هـ – 1996م.

62- لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم ت 711هـ إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.

63- لسان الميزان: لابن حجر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

64- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ) تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

65- مجلة كلية التربية /جامعة كفر الشيخ /2011م/ العدد السادس.

66- مجلة المختار /جامعة عمر المختار/كلية الآداب العدد 24 - عام2014م.

67- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي علي بن أبي بكر ت 807هـ مؤسسة المعارف، بيروت - لبنان 1406هـ - 1986م.

68- مستخرج أبي عوانة: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ات: 316هـ) تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.

69- المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ت 405هـ - دار الكتب العلمية، بيروت.

70- مسند الشاميين: للطبراني أبي القاسم سليمان بن أحمد ت 360هـ تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1409هـ 1989م.

71- مسند الشهاب للقضاعي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ت454هـ، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ - 1986م.

72- المسند: لابن حنبل أحمد بن محمد بن حنبل ت 240هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة 1403هـ.

73- المسند لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى ت 307هـ، تحقيق إرشاد الحق الأثري، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.

74- المسند للبزار أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ت: 292هـ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ت 1419هـ، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى 1409هـ - 1988م.

75- المسند للحميدي: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت: 219هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق - سوريا - الطبعة: الأولى، 1996م.

76- المسند للشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: 204هـ) دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، صححت هذه النسخة: على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند، عام النشر: 1400هـ.

77- المسند للطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت: 204هـ) تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر - مصر - الطبعة: الأولى.

78- المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة أبي بكر عبد الله بن محمد الكوفي ت 235هـ تحقيق: عبد الخالق الأفغاني، الدار السلفية – الهند.

79- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ت 211هـ تحقيق حبيب عبد الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية 1410هـ – 1990م.

80- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى): علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة: الثانية، 1398هـ.

81- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: 388هـ) الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى 1351هـ – 1932م.

82- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، منشورات دار الحرمين، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م.

83- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق أ. د محمد إبراهيم عبادة مكتبة الآداب – القاهرة / مصر الطبعة: الأولى، 1424هـ – 2004م.

84- المعجم الكبير للطبراني تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الأولى 1405هـ – 1985م.

85- معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ) تحقيق

السيد معظم حسين الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، 1397هـ – 1977م.

86- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ) تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي – بيروت، الأولى، 1405هـ – 1985م.

87- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (577هـ – 643هـ) مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (ت: 805هـ). تحقيق د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرووين.الناشر: دار المعارف.

88- المنتقى من السنن المسندة: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (ت: 307هـ) ال تحقيق عبد الله عمر البارودي – الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت – الطبعة: الأولى، 1408هـ – 1988م.

89- منهاج السنة النبوية – المؤلف: شيخ الإسلام ا بن تيمية تحقيق د. محمد رشاد سالم – الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة لأولى.

90- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: 733هـ) المحقق:

د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان– الناشر: دار الفكر – دمشق – الطبعة: الثانية، 1406هـ.

91- موطأ الإمام مالك – المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ) صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي – الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان – عام النشر: 1406هـ – 1985م.

92- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي يحي بن شرف ت676هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان الطبعة الثانية 1392هـ – 1972م.

93- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي، تحقيق علي بن محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

94- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام) – المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) – تحقيق عصام الصبابطي – عماد السيد – الناشر: دار الحديث – القاهرة –الطبعة: الخامسة، 1418هـ – 1997م.

95- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ات: 852هـ) حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر .

96- الناشر: مطبعة الصباح، دمشق–الطبعة: الثالثة، 1421هـ – 2000م.

97- النكت على كتاب ابن الصلاح – المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت: 852هـ) تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

98- النكت على مقدمة ابن الصلاح المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ) – تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج الناشر: أضواء السلف – الرياض – الطبعة: الأولى، 1419هـ – 1998هـ.

99- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت: 1403هـ) – الناشر: دار الفكر العربي.

100- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) تحقيق إحسان عباس– الناشر: دار صادر – بيروت.